

**المفاوضات بين الأحزاب
إشكاليات عربية وتجارب دولية**

المفاوضات بين الأحزاب
إشكاليات عربية وتجارب دولية



منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

الباحثون حسب ترتيب الدراسات بالكتاب:

د. سو غريفيث

غريغ باور

د. عمرو الشوبكي

أ/ سناء مرسني

د. وسيم منصوري

أ/ كيرك إتش سوويل

أ/ أندرو فاينستين

د. ستيفن فاري

طبعة أولى 2015

الناشران: منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة الشركاء
الدوليين للحكومة

رقم الإيداع: 2015/23749

نشر وتوزيع: روافد للنشر والتوزيع

00201222235071

rwafead@gmail.com

www.rwafead.com



للنشر والتوزيع

المفاوضات بين الأحزاب

إشكاليات عربية وتجارب دولية

المحتويات

8.....	مقدمة: العلاقات بين الأحزاب والمراحل الانتقالية السياسية.. المفاوضات والحلول الوسط
10.....	أولاً: تجارب من الدول العربية
12.....	الدور المحوري للأحزاب السياسية في المرحلة الانتقالية
20.....	معضلة التفاوض في مصر
34.....	الأحزاب السياسية وعمليات التفاوض: تجارب دولية ودروس مستفادة "التجربة التونسية نموذجاً"
48.....	الأحزاب السياسية وعمليات التفاوض: لبنان
66.....	تشكيل الحكومة العراقية 2014
86.....	ثانياً: تجارب دولية
88.....	التفاوض بين الأحزاب المختلفة: حالة جنوب أفريقيا
104.....	دروس في التفاوض: من منظور حزب أغلبية صغير في أيرلندا الشمالية
120.....	الفصل الختامي الفترة الانتقالية في مصر: دروس مستفادة من واقع خبرة وتحديات بلدان أخرى

مقدمة:

العلاقات بين الأحزاب والمراحل الانتقالية السياسية..

المفاوضات والحلول الوسط

د. سو جريفيث

عن الكاتب:

د. سو جريفيث هي نائب مدير مؤسسة الشركاء الدوليين.

إن مهمة الأحزاب السياسية تجاه الجمهور هي العمل معاً لصالح النظام السياسي ككل. وعلى الرغم أنه من المهم أن تتبنى الأحزاب مواقف سياسية متباينة، إلا أن عليها أن تتأهب للحلول الوسط والتوصل إلى تسويات سياسية في أوقات المراحل الانتقالية وحين يحدث الصراع. ومع ذلك فقد تنظر بعض الأحزاب السياسية إلى التفاوض والحلول الوسط باعتبارها علامة على الضعف، خصوصاً في أوقات الأزمات وثوران النظام السياسي.

تتناول أوراق هذا الإصدار العلاقة بين الأحزاب خلال المراحل الانتقالية ومدرجات الأحزاب تجاه بعضها البعض وكيف يتطور الحوار بينها وكيف تلعب دور الوساطة الفعال خلال المراحل الانتقالية في عدد من الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وما وراءهما.

إن عملية الإصلاح في كل دولة، هي بالطبع عملية فريدة من نوعها. فهي تتشكل بمؤثراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى جانب عوامل أخرى: مثل اندلاع العنف أو طبيعة وسائل الإعلام والرأي العام ومدى الضغط الدولي الخارجي. وليس هناك قالب معين للمرحلة الانتقالية، لكن الأوراق المتضمنة في هذا الإصدار توضح الطبيعة طويلة الأمد لعملية الإصلاح - أربع سنوات حتى الآن في دول مثل تونس ومصر و12 عاماً في حالة العراق، وعملية مصالحة استمرت عقوداً في جنوب أفريقيا وشمال أيرلندا ولا تزال مستمرة حتى اليوم.

في قلب هذه العملية طويلة الأمد، يأخذ الحوار بين الأحزاب أشكالاً متباينة في مراحل مختلفة. لكن دور الأحزاب السياسية والجماعات دائماً ما يتصف بالأصولية. ففي بعض المراحل قد يكون التفاوض الرسمي بين الأحزاب مستحيلاً، ودور الأحزاب هو محاولة تحريك المسار السياسي تجاه مناخ يكون فيه الحوار ممكناً. وفي مثل تلك الحالات، تتحمل الأحزاب مسؤولية تحظى بالأهمية تتعلق بكل من أعضائها والجمهور بأن تقر بإمكانية الحوار مع الآخر، وذلك رغم الانقسامات الاجتماعية والتاريخية العميقة التي تتواجد في الغالب بينهم.

تحدد تلك الأوراق عدة عوامل تزيد من فرص الحصول على محصلات ناجحة عندما تكون عملية الحوار الرسمية بين الأحزاب جارية. أولاً، يجب على جميع الأحزاب أن توافق على آلية التفاوض ذاتها حتى ولو أنها تمتلك وجهات نظر أيديولوجية مختلفة تماماً. ثانياً، يجب على الأحزاب الاعتراف بالحاجة إلى الحلول الوسط لتحقيق المنفعة الوطنية الأعظم، وأحياناً يتأتى ذلك بإجراء تغيير في السياسة. ومن الأهمية بمكان، أن هذه الطريقة لا تحتاج إلى تبنيتها فقط وتصديقها بواسطة قادة الأحزاب – بل يجب على الأحزاب أن تتأهب لبذل الوقت والجهد لإقناع قواعدها الشعبية والمؤيدين لها بفوائد الحلول الوسط والغرض الأسمى. وفي النهاية، يجب أن يكن للتفاوض هدف محدد ومنتفق عليه، "فالتفاوض من أجل التفاوض" نادراً ما يمثل عملية مثمرة.

إن التحولات السياسية والحوار هما بمثابة التزام طويل الأمد. الشركاء الدوليين للحكومة كانت ولا تزال تقدم يد العون للبرلمانات والأحزاب السياسية لاتباع هذه العملية بفاعلية من سنوات عديدة، ويسرها أن تدعم هذا الإصدار بالتعاون مع المنتدى العربي للبدائل في القاهرة كخطوة على طريق في تلك العملية.

أولاً: تجارب من الدول العربية

الدور المحوري للأحزاب السياسية في المرحلة الانتقالية¹

أ/ جريج باور

عن الكاتب:

أ/ جريج باور هو مدير مؤسسة الشركاء الدوليين.

جلب الحراك السياسي الكبير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ بداية 2011 مستويات جديدة من الاهتمام بكيفية تحول الدول من النظام السلطوي إلى الديمقراطية. وقد أدى حدوث هذا التغيير على نحو مفاجئ وسريع، إلى جانب مدهاه وكذلك حقيقة حدوثه في منطقة تكاد لم تلمسها يد الديمقراطية، إلى صعوبة تحليله. ففي عام 2010، بدت احتمالات حدوث تغيير ملموس ضعيفة للغاية، حتى أن جريدة الديمقراطية قامت في ذلك العام بنشر مقال يحمل عنوان "لماذا لا توجد ديمقراطيات عربية؟". وكان معظم الأكاديميين والمحللين أكثر اهتماما بالبحث في أسباب "الاستثناء العربي" الذي حال دون تأصل السياسات الديمقراطية في تلك البلاد، حتى أنهم كادوا يفترضون أن الركود في المنطقة أمرا حتميا.

من السلطوية إلى الديمقراطية

أطاحت الأحداث بالعديد من الافتراضات التي ظلت راسخة زمنا طويلا عن قدرة الشرق الأوسط على تبني سياسات الديمقراطية التمثيلية. في حين أن سياسة المنطقة كانت في وقت ما تتصف بأنها راسخة لا تتغير، أصبحت الآن تتسم أكثر بسيولتها وتذبذبها وحدوثها على نحو مفاجئ. تقدم التوصيفات مثل الصحوة العربية وصفا قصيرا مفيدا، ولكنها لا تصور تنوع الخبرات لدى جماهير المنطقة العربية أو التوقعات التي يحملونها. ضربت موجة الاحتجاجات العديد من الدول، ومن أوضح نتائجها الإطاحة بالحاكم الأوحده

¹ هذا الفصل هو ملخص لمقدمة وخاتمة كتاب "الأحزاب السياسية في مراحل التحول الديمقراطي" والذي نشرته المؤسسة

الديمقراطية للأحزاب والديمقراطية في عام 2012

الراسخ في كل من مصر وتونس واليمن وليبيا. ولكن المسارات التي تلت ذلك في هذه البلدان الأربعة تؤكد إلى أي مدى تعتمد عملية التحول على عوامل معينة محلية ومتصلة بالسياق العام.

الخطر الكبير الذي يعرفه الجميع هو أن الإطاحة بنظام سلطوي لا يعني بالضرورة التحول للديمقراطية. على الرغم من أن بلدا كمصر من الواضح أنه في مرحلة انتقالية، ولكن لا يتضح هذا على الإطلاق مع أي أمر يمر بهذا التحول أو الانتقال. التحدي الذي يواجهه المحللون وممارسو السياسة والوكالات العالمية التي تحرص على تبني نشر الديمقراطية هو أن تستخلص دروسا حيوية من هذه الخبرات. فتفرد كل بلد بتجربة تختلف عن غيره يؤكد عدم وجود أسس ثابتة للتحول السياسي، بل إن أفضل الدروس ستأتي على الأرجح من فهم العوامل التي تصوغ المسلك السياسي، والطريقة التي يتفاعل بها الشعب واللاعبون السياسيون والمؤسسات معا في إقامة النظام الجديد.

تلعب الأحزاب السياسية دورا رئيسيا في هذه العملية، فهي تقدم الكيانات الأساسية لتمثيل الاهتمامات الشعبية والتعبير عنها، ولها دور حيوي في التفاوض على أنظمة سياسية جديدة. سيكون لدى تنظيمها وفعاليتها دور كبير في تحديد الثقافة السياسية السائدة وتوفير الأرضية التي على أساسها ستتعامل قطاعات المجتمع المختلفة معا. باختصار، سيكون أداء الأحزاب السياسية فارقا في تحديد كفاءة واستمرارية النظام السياسي الجديد.

تلعب الأحزاب السياسية دورا محوريا، وربما الدور المحوري الأوحيد في الوساطة بين جميع الأطياف السياسية وحشد الرأي العام وتقديم سياسات حكم بديلة. مثلما لاحظ المعهد الدنماركي للأحزاب والديمقراطية، فالأحزاب "تضع التصور عن كيفية صياغة المجتمع وكيفية استغلال موارده"². ولكن

²م.د.ا.د. (2011) "استراتيجية 2011 - 2013: الأحزاب السياسية في ثقافة ديمقراطية (كوبنهاجن - المعهد الدنماركي للأحزاب والديمقراطية)

في مناطق كثيرة من العالم، الأحزاب السياسية في حالة مضطربة، فهي تندرج تحت قائمة أقل المؤسسات تمتعا بالثقة وتصمها دائما شبهة الفساد ودائما ما ينظر لها بعين الشك من ناحية أن المحرك الرئيسي لها هو السعي للسلطة وليس الانطلاق من أيديولوجية أو مبدأ، وعادة ما يعزز أداء نظام الأحزاب نفسه شعور العامة بانفتاح أعينهم على الحقيقة. والديمقراطيات الناشئة تعاني إما من تشرذم الأحزاب السياسية، مما يعوق وجود حكومة فاعلة، أو تسلط أحد الأحزاب مما يستبعد نسبة كبيرة من الآراء. في نفس الوقت، تهتز أهمية وجود الأحزاب السياسية بسبب الصور الجديدة من النشاط السياسي التي تسمح للأفراد بالتعبير عن مساندتهم لقضايا فردية بدلا من الاضطرار لتبني مجموعة السياسات التي يتطلبها تمثيل الأحزاب السياسية.

الأحزاب السياسية ليست ضرورية فحسب ولكن لا بد منها، فمثلا قال توماس كاروثيرز "لو كانت الخيارات السياسية المطروحة أمام المواطنين مجرد أفراد متناثرين دون تنظيمهم في مجموعات، فمن الصعب أن نتصور كيف لحكومة مكونة من مثل هؤلاء الأفراد الذين لا رابط بينهم أن تعمل بشكل متماسك. إن تم تنظيم الخيارات السياسية في مجموعات فمن الصعب ألا تتخذ هذه المجموعات سريعا صفات الأحزاب بمجرد أن تبدأ في التنافس على السلطة، بما يترتب على ذلك من صفات سلبية عديدة معروفة مثل المصلحة الشخصية والفساد والخصومات الشرسة"³. وعلى الرغم من أن المواطنين ربما لا يكونون محور اهتمام الأحزاب السياسية، إلا أنهم يعون جيدا الدور الذي يقومون به. مثلا في منطقة عانت من ثورات سياسية كبيرة في العقود الأخيرة أظهر اقتراح معهد لاتينوباروميتر في 2011 أنه في 18 دولة، 58% من العامة يؤمنون الآن أن الديمقراطية ستكون مستحيلة بدون أحزاب سياسية.

³ ت. كاروثيرز (2006) "مواجهة الحلقة الأضعف: مساعدة الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الجديدة (واشنطن- مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي)

تلعب الأحزاب السياسية دورا ذا أهمية خاصة خلال الفترة الانتقالية ومراحل التماسك في المرحلة الديمقراطية. ومهمة الأحزاب السياسية خلال هذه الفترات هي أن تجعل النظام يعمل، وأن يبدأ في تحقيق بعض التوقعات التي ينتظرها منه الشعب. في المراحل المبكرة من الانتقال، تزداد توقعات المواطنين من الأحزاب ورجال السياسة بصفة خاصة. ولكن في هذه المرحلة أيضا يكون لدى الأحزاب السياسية أقل الإمكانيات التي تمكنها من الاستجابة لهذه التوقعات. في هذه المرحلة لا يكون للأحزاب توغل في المجتمعات التي تسعى لتمثيلها ولا تتسلح سوى بالقليل من الموارد وتواجه مهام متعددة تتعلق بتقوية بنائها الداخلي: ضم الأعضاء وإقامة الحملات ونظم التمثيل وتمييز أنفسهم عن غيرهم من الأحزاب السياسية في نظر العامة. نظرا لمواجهة الأحزاب السياسية لهذه الضغوط، فمن المتوقع ألا تحقق التوقعات الشعبية المرجوة منها.

تؤدي الفترات الانتقالية إلى أكبر اختبار للتوتر الموجود في البناء الداخلي للأحزاب السياسية وقدرتها على الاستجابة لما يشغل الناخبين، ولكن أيضا على مدى استطاعة الأحزاب التغلب على عقود من الخصومة فيما بينهم وبينهم وبين السلطة من أجل عقد حوار بناء هدفه العبور بالمرحلة الانتقالية والوصول إلى تسويات سياسية مرضية.

التغلب على الخصومة: الحوار بين الأحزاب في العالم العربي

يقال إن الحاجة للحوار والمشاركة بين الأحزاب في المراحل الانتقالية تكون في أقصى حالاتها في اللحظة التي تكون فيها الأحزاب في أقل حالات الاستعداد للقيام بها. ودائما ما تحتاج الشهور التالية مباشرة للإطاحة بالنظام القديم لتفاوض مرسوم بين الأحزاب السياسية على شكل الدستور وتوزيع السلطات بين مؤسسات الدولة. لذا، ينبغي أن تكون الأحزاب السياسية هي الأدوات الرئيسية لإجراء هذه الحوارات بصورة تعكس اهتمامات قطاعات المجتمع المختلفة في هذه المفاوضات.

ولكن بعيدا عن المشاكل الفعلية التي تكتنف تنمية الحزب، فهناك قاعدة مشتركة صغيرة جدا يمكن للأحزاب أن تبني عليها. فالساسة الذين يعدون لاعبين أساسيين على الأرجح لا يعرفون بعضهم البعض، ونظرا لمحدودية الثقافة الديمقراطية وقلة المعايير الحاكمة لهذا التعامل، عادة ما تتسم المرحلة بعدم الثقة والتشكيك في دوافع الآخرين. وهذه الثقة القليلة تعني أن تكون محصلة المفاوضات شبيهة بالمباراة الصفيرية، حيث يعني فوز أحد الأحزاب السياسية بالضرورة خسارة حزب آخر، ولا يساعد هذا المناخ على إقامة نقاشات سياسية بناءة.

يعد هذا التشكيك وانعدام الثقة في البلدان العربية، ميراثا جزئيا من الأنظمة السابقة التي كانت تؤكد على التفرقة بين الحركات السياسية، والتي كانت دوما تسعى للحد من الثقة الشعبية في لاعبين سياسيين معينين من خلال استهدافهم وتشويه صورتهم لأقصى حد. على الرغم من أن كل دولة في المنطقة لها تاريخها المتفرد إلا أن هناك بوجه عام ثلاثة عوامل مشتركة بين أنظمة الحكم: أولها هو "الإصلاح المحكوم"، وثانيا قمع المجتمع السياسي، وثالثا غياب مبدأ "المعارضة المخلصة".

أولا، ترجع قدرة الملوك الحاكمين أو رؤساء الجمهورية في المنطقة على التثبيت بالسلطة لفترة طويلة لاستراتيجية "الإصلاح المحكوم" وبعبارة أخرى، كان القادة في محاولة للحفاظ على شرعية النظام يقومون بعملية من التحرر السياسي التدريجي، يتحدد سرعتها ومحتواها من قبل الحاكم الأوجد. وعادة ما يتضمن هذا الأمر الإصلاح المؤسسي وإعطاء انطباع بالتغيير السياسي ولكن بدون أي تفويض ملموس للسلطة. إذن، فهي عملية تفويض للسلطة من أعلى لأسفل تتصف ب"التعددية الموجهة والانتخابات المحكومة والقمع الانتقائي".⁴ فبلاد مثل البحرين ومصر والأردن والكويت وسوريا

⁴ د. برومبيرج (2002) "إحلال الديمقراطية في العالم العربي: كمين السلطة الحاكمة المشبهة بالليبرالية" - جريدة الديمقراطية

واليمين كان يُنظر لها على أنها "دول ذات حكم ليبرالي مطلق" كانت "ليبرالية من جهة أن حكامها ليسوا فقط يتقبلون بل يروجون لإجراءات تهدف للانفتاح السياسي، ولكنها ذات حكم مطلق من ناحية أن حكامها دائما ما تكون لهم اليد العليا. مع اعتمادها الكامل على السلطة العليا للملك أو رئيس الجمهورية، فإن الدول ذات الحكم المطلق الليبرالي تقدم نوعا من الديمقراطية الظاهرية"⁵ تؤكد الأحداث التي جرت في هذه البلاد في 2011 و2012 خصوصية هذه الأنظمة الحاكمة والقدرة المحدودة للاستراتيجيات على إحداث تحول. ولكن العامل الأساسي فيها جميعا؛ هو أن المشاركة السياسية لم تكن ممكنة سوى في حدود معينة من وضع الحكام.

ثانيا، تعتمد استراتيجية الإصلاح المحكوم أيضا على التلاعب الفعال إما بالنظام أو باللعبين السياسيين أو كليهما. في العديد من البلدان، فإن مؤسسة الأحزاب السياسية إما نُزعت عنها تماما صفة الشرعية، أو أن أحزابا سياسية معينة تم منعها. في الأحوال التي كانت فيها الأحزاب السياسية نشطة، كان يتم التلاعب بالنظام الانتخابي بحيث يضمن النظام دائما تمتعه بالأغلبية في البرلمان. وكان يتم تعزيز هذا الأمر باستراتيجية تقسيم أية معارضة ناشئة في مرحلة مبكرة، إما بتقديم سياسات إيجابية لشرائح معينة في المجتمع أو بتقديم رشوة مباشرة للسياسيين المستقلين والمعارضين لضمان أصواتهم. باختصار، جاء تطور الآليات السياسية والبرلمانية بصورة ضعيفة. فأينما كانت توجد كتل برلمانية، كان ينقصها النظام والالتحام، بحيث تنظم البرلمان بشكل فعال. مثلما لاحظ دانييل برومبيرج، سياسات البقاء الخاصة بالحاكم الأوحدهم تم وضعها لمنع بزوغ أي مجتمع سياسي فعال، مما يسمح لها بتفتيت المعارضة وتقويض فعالية الأحزاب السياسية بصفة عامة.

⁵ د. برومبيرج (2003) "الليبرالية مقابل الديمقراطية: فهم الإصلاح السياسي في العالم العربي" مشروع الديمقراطية وسيادة القانون، ورقة العمل رقم 37 (واشنطن - مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي - ص 3)

ثالثا، منعت هذه الاستراتيجية كذلك أي مفهوم لل"معارضة المخلصة". وفي الكثير من الدول كان وما زال من المعتاد للملك الحاكم أو رئيس الجمهورية أن ينظر له على أنه مرادف للوطن. وبالتالي، لم يكن ممكنا لأحد معارضة الحكومة أو سياساتها دون أن يُنظر له على أنه معاد للدولة نفسها. كان الحكام يشجعون بشدة هذه النظرة من خلال تشويه صورة ساسة ونشطاء وأحزاب معينين. في ظل هذه الظروف، وجدت الأحزاب السياسية الليبرالية والمدنية أنه من الصعب عليها أن تقدم معارضة مختلفة ضد السلطات الحاكمة، وكانت دائما ما يتم اتهامها بأنها تحظى بمساندة النظام؛ وهو ما يعنى أن المعارضة الوحيدة ذات الوزن عادة ما كانت من خارج النظام السياسي في صورة أحزاب إسلامية، مثل الإخوان المسلمين الذين كان يتم تصويرهم على أنهم خطريتهدد استقرار الأمة.

لا يدهشنا، عند أخذ هذا السياق في الاعتبار، أن العلاقات بين الأحزاب السياسية بعد الثورات المستمرة كانت ضعيفة. والتشكيك في دوافع الأحزاب السياسية المختلفة تأكد أكثر بالأدوار المختلفة التي كانوا يلعبونها في الإطاحة بالنظام السابق. في مصر على سبيل المثال، كان يؤخذ غياب الإخوان المسلمين أثناء الثورة كدليل على تواطؤهم مع المجلس العسكري، وكان يُنظر إلى الأحزاب الليبرالية دائما على أنها تحظى بمساندة النظام السابق، بينما كانت النظرة الغالبة إلى الأحزاب الجديدة هي أنهم من الثوار غير المعروفين.

وتعتمد قدرة النظام السياسي على العمل على الاعتراف بأنه على الرغم من أن كل حزب سياسي ربما يتمتع بآراء مختلفة عن الكيفية التي ينبغي بها أن تتقدم البلاد، إلا أن هذا الاختلاف هو أساس الديمقراطية. تقع مسئولية التأكيد على هذا الأمر على عاتق الأحزاب أنفسها. مثلما يقول توم لودج عن جنوب أفريقيا، النفع الذي يعود من معاملة خصومك في الانتخابات كأعداء قليل جدا، ولكن بدلا من ذلك على الأحزاب السياسية أن تؤكد على ما ترغب في تحقيقه بدلا من تذكير المؤيدين بالأحقاد السابقة.

وسيعتمد استقرار النظام على الدرجة التي يتم بها استيعاب هذه الأحزاب التي كان يُنظر لها في السابق على أنها خصوم للدولة. فأنظمة الحكم السلطوية تمنح الشرعية للاعبين السياسيين بناء على درجة توافقهم مع النظام. وتأتي هذه الشرعية تحت مظلة الديمقراطية من استعداد الشعب للتصويت للأحزاب. فمن مصلحة جميع الأحزاب السياسية أن يقبلوا ويشجعوا هذا التعدد، بينما يخلقون نظاما سياسيا للتعامل مع هذه الاختلافات داخل البرلمان. باختصار، يجب أن تكون فكرة أنه يمكن أن تكون مخلصا للبلد ولكن تختلف بشدة مع سياسات الحكومة هي حجر الزاوية في النظام السياسي الجديد.

معضلة التفاوض في مصر

د. عمرو الشوبكي

باحث مساعد: نوران السيد أحمد

(منتدى البدائل العربي للدراسات)

عن الكاتب:

د. عمرو الشوبكي هو خبير وكاتب سياسي وبرلماني سابق.

مقدمة

بدا التفاوض بين السلطة والمعارضة وكأنه عيبا استلزم إخفائه على الرأي العام لأنه ارتبط في مرات كثيرة بحديث الصفقات السياسية وليس التوافقات المطلوبة على قضايا محددة تعلن على الرأي العام، وكثيرا ما بدا هذا التفاوض أيضا وكأنه أمر مجرم بين فصائل سياسية انتمت جميعها للمعارضة واختلفت في توجهاتها الأيديولوجية، فمثلا حوار بعض شباب الثورة المعلن مع مدير المخابرات في عهد الرئيس السابق حسني مبارك، الراحل عمر سليمان أو مع رئيس وزراءه أحمد شفيق قوبلت بمزايدة ثورية صاحبة من قوى شبابية كثيرة أفضلتها قبل أن تبدأ، أو حوار عمرو موسى مع خيرت الشاطر الرجل القوي داخل الجماعة قبل أسابيع من سقوط حكم الإخوان اعتبر جريمة وخيانة للتيار المدني من قبل كثيرين.

وقد ترسخ على الساحة السياسية المصرية بدرجة كبيرة تجريم فكرة التفاوض والتسوية السياسية من حيث المبدأ سواء كانت بين القوى الثورية وغير الثورية، أو بين التيارات المدنية والإسلامية حتى أصبحت فكرة التفاوض والحوار مجرمة في حد ذاتها رغم أن كل تجارب التحول الديمقراطي الناجحة في أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية، وكل من إسبانيا والبرتغال وغيرها اعتمدت على فكرة الحوار والتفاوض بين فرقاء الساحة السياسية، وأن الإدانة والترحيب تكون مرتبطة عادة بنتائج الحوار وليس الحوار في حد ذاته.

والحقيقة أن رحلة القوى السياسية في مصر مع مسألة "التفاوض مع الخصم" منذ ثورة يناير كانت في معظمها عبارة عن حملات إدانة واتهامات بالخيانة والتخلي عن مبادئ الثورة دون انتظار نتائج أي حوار، وربما لو كانت مصر دخلت في مسار إصلاحي تفاوضي عقب ثورة يناير تركز على كيفية القبول بتعديل دستور 71 والتفاوض على بقاء الحزب الوطني في مقابل استبعاد العناصر الفاسدة والمزورة من قيادته وعودته إلى قوته الطبيعية في أي انتخابات حرة (حوالي 30%) والقبول بديل إصلاحي من داخل نظام مبارك حين آلت قيادة الحزب إلى الإصلاحي حسام بدراوي تحت ضغط الشارع والجماهير، لكان الوضع ربما أفضل من الآن.

لقد أجهضت كل المسارات التفاوضية تحت ضغط الائتلافات الثورية حتى وصلنا إلى حل الحزب الوطني ثم توزع أعضائه الصالحين والطالحين على كل الأحزاب، وتراجعت ضغوط الشارع من أجل الإصلاح والديمقراطية.

والحقيقة أن رفض فكرة التفاوض من أجل الحلول الوسط أدت في النهاية إلى إسقاط الدستور وتنحي مبارك دون وجود بديل له من خارج النظام أو من داخله، ودخول البلاد في مسار فوضوي وعشوائي أسقط فيه دستور 71 وأجريت انتخابات برلمانية قبل وضع الدستور فاز بها الإخوان ووضعوا دستورا غير توافقي ملائم للجماعة لم ترض عنه معظم القوى السياسية وقطاع واسع من الشعب المصري.

المسار المرتبك الذي دخلت فيه مصر أحد أسبابه هو غياب ثقافة التفاوض والحوار مع النظام القديم، وأيضا بين مختلف القوى السياسية، لأن الفوضى التي شهدتها البلاد على مدار ثلاث سنوات أدت في النهاية إلى تراجع الخطاب الإصلاحي نتيجة تصاعد حدة الخوف من انهيار الدولة والدخول في حالة فوضى مشابهه لما يجري حولنا، وظهر تيار واسع من الرأي العام يقبل (صراحة أو ضمنا) ولو على مضض بنظام غير ديمقراطي لأنه اقتنع أن البديل هو الفوضى وانهيار المؤسسات.

سنحاول في هذه الورقة أن نتطرق لأبرز محطات التفاوض في مصر منذ ثورة يناير وحتى سقوط حكم الإخوان:

محاولة التفاوض بين عمر سليمان والقوى السياسية (فبراير 2011)

في هذه المرحلة لم يكن هناك اجتماع موحد من جانب نائب رئيس الجمهورية ومدير المخابرات المصرية الراحل عمر سليمان مع كافة القوى والفاعلين السياسيين، بل كان الوضع أقرب لسلسلة من الاجتماعات واللقاءات مع القوى السياسية المختلفة على حده، كما هو الحال في اجتماع عمر سليمان مع الشباب الممثلين للمتظاهرين في التحرير مثل عبد الرحمن يوسف، ومصطفى النجار للتعرف على مطالبهم، وفي جانب آخر كان هناك اجتماعات مع القوى السياسية التقليدية ممثلة في الأحزاب السياسية مثل حزب الوفد، الناصري، وعدد من الشخصيات السياسية غير الحزبية مثل السيد الغضبان المتحدث الإعلامي للجنة الوطنية للتغيير. وحتى كانت هناك مقابلات واجتماعات منفصلة بين عدد من ممثلي الأحزاب السياسية مثل سامح عاشور كمثل عن الحزب الناصري بمفرده مع اللواء عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية. مع التأكيد على ضرورة أن يكون هناك محاولات التواصل والتفاوض بين القوى السياسية والنظام السياسي خلال الـ 18 يوما للثورة، في هذه الفترة يمكن الإشارة إلى أولى مجهودات التواصل أو فتح الاتصالات بين الفرقاء السياسيين وهنا نشير إلى محاولات النظام حينها لفتح اتصالات مع القوى السياسية الموجودة للتوصل لاتفاق لإنهاء التظاهرات، والاستجابة لمطالب المتظاهرين، وقد وُكِّل حينها اللواء عمر سليمان كنائب لرئيس الجمهورية بمهمة فتح اتصالات أو التواصل مع القوى السياسية المختلفة، في شكل سلسلة من الاجتماعات واللقاءات بين الأحزاب السياسية وفي مقدمتها، أحزاب الوفد، التجمع، الناصري، وشباب المتظاهرين مثل عبد الرحمن يوسف، مصطفى النجار، وجماعة الإخوان المسلمين، وكذلك ما عُرف بـ لجنة الحكماء المكونة من عدد من الشخصيات العامة والتي كان من المفترض أن تلعب دور الوساطة بين الجماهير المتظاهرة ومطالبها، والنظام القديم

للتوصل إلى اتفاق للخروج من الأزمة. مع الإشارة لرفض عدد من القوى السياسية حينها وخاصة الشبابية التفاوض قبل رحيل مبارك عن الحكم مثل ما كان في حالة شباب حركة 6 أبريل، والتي أعلنت رفضها الذهاب للتفاوض قبل خروج مبارك من المشهد، مع تشكيل حكومة ائتلاف وطني لفترة انتقالية لحين إقرار دستور جديد، حل مجلسي الشعب والشورى، ومحاسبة المسؤولين عن سقوط مئات الشهداء بميدان التحرير،⁶ مع الإشارة إلى أن كان هناك تغيير في المواقف بداية من رفض الإخوان المسلمين في البداية للتفاوض أو الحوار مع الحكومة دون خروج الرئيس مبارك من المشهد، إلا أن هذا الموقف تغير لاحقاً، نحو إبداء القابلية للجلوس مع نائب الرئيس للوصول للاستماع لعرضه، والتوصل لتفاهمات في هذا الصدد.⁷

والمفارقة أن الإخوان هاجموا ذهاب الأحزاب السياسية حينها مثل الوفد والتجمع لطاولة التفاوض، والإصرار على عدم الذهاب للتفاوض قبل رحيل مبارك،⁸ وعادت الجماعة بعد ذلك وقبلت الحوار مع النظام دون أن تضع شرط رحيل مبارك على سلم أولوياته.

الملاحظ على محاولة التفاوض السابقة، هو تأرجح موقف القوى السياسية، بين رفض الحوار أو التفاهم مع النظام السياسي في بداية الأحداث، ثم تفضيل بعض القوى للذهاب للتفاوض وفي نفس الوقت حافظ تيار واسع من شباب الثورة والقوى والتيارات المدنية على رفض الحوار مع النظام من حيث المبدأ واعتبار القوى التي ذهبت للتفاوض خائنة لمطالب الجماهير وتعمل على شق الصف ووحدته.

كان هناك محاولات للتكتل وتجميع المطالب في هذا الصدد للتفاهم مع النظام، مثل محاولة الائتلاف الوطني للتغيير، المكون من عدد من الأحزاب

⁶ حركة 6 أبريل ترفض الحوار مع عمر سليمان، جريدة اليوم السابع، 5 فبراير 2011، <http://is.gd/zZw7Sh>

⁷ عمر سليمان يلتقي بممثلين عن الأحزاب وشباب "25 يناير"، CNN بالعربية، <http://is.gd/5UDttK>

⁸ المعارضة تستند إلى الدستور في سيناريوهات رحيل مبارك، CNN بالعربية، <http://is.gd/LiXK8b>

المدنية أبرزها الوفد، التجمع، والجمعية الوطنية للتغيير، وحددت 4 أهداف: تنحي مبارك، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، والدعوة لتشكيل جمعية تأسيسية منتخبة لوضع دستور جديد للبلاد، وحل المجالس النيابية القائمة لأنها جاءت بالتزوير.

وتم تشكيل لجنة فرعية منه كلفت بمهمة التفاوض وإدارة الفاعليات الثورية، مكونة من: محمد البرادعي، أيمن نور، حمدين صباحي، جورج إسحاق، عبد الجليل مصطفى، مجدي حسين، محمد البلتاجي، المستشار محمود الخضيرى.9 وقد قبل هذا الائتلاف الدخول في تفاوض مع عمر سليمان على إثر إعلان مبارك عدم الترشح للرئاسة، والاستجابة لمطالب التعديل الدستوري، والتشريعي، معاقبة المتسببين في الانفلات الأمني، ومن ثم ستكون هناك استجابة لمبادرة عمر سليمان بالانخراط في العملية السياسية. في الوقت الذي تأخر فيه زهاب عدد من القوى الشبابية للحوار والتفاوض مع عمر سليمان نائب الرئيس، مثل حركة شباب 6 أبريل، والذين قالوا أساليب المخبرات التي يتبعها عمر سليمان في التعامل مع المعتصمين في ميدان التحرير أصبحت غير مقبولة وألعبه ستقلب عليه سريعا، أنهم لا يعترفون بخارطة طريق عمر سليمان ويطالبون برحيل فوري عن السلطة وإعادة الحق لأصحابه من أبناء الشعب المصري، مع التأكيد على رفضهم لما أسموه الحوار الهزلي الذي دعا إليه عمر سليمان واستعان بأحزاب كارتونية من صنع النظام للدخول معه في الحوار ليغرد مع نفسه أمام إعلامه في محاولة لخداع الشعب المصري، من دون أن يلبي مطالب المعتصمين في ميدان التحرير، وميادين مصر المختلفة، وأصروا على مطلب تنحي مبارك أولا.

• مرحلة المجلس العسكري: أي تفاوض

كانت هناك محاولات للتفاهم والاتصالات بين القوى والفاعلين السياسيين أثناء فترة حكم المجلس العسكري، سواء فيما كان حول الخطوط العريضة للنظام، والعملية

⁹ الائتلاف الوطني للتغيير يربط التفاوض مع النظام بالاستجابة لمطالبه، جريدة الأهرام، 2 فبراير 2011،

السياسية، مثلما كان في إصدار وثيقة السلمي، أو حول جملة من الترتيبات المرتبطة بالمرحلة الانتقالية في هذا الوقت، مثلما كان في قوانين الانتخابات، وقوانين مباشرة الحقوق المدنية والسياسية.

ا. وثيقة علي السلمي:

هي الوثيقة التي رعاها وطرحها علي السلمي (نائب رئيس الوزراء لحكومة عصام شرف في 2011)، والتي وافق عليها كل من أحزاب الوفد، التجمع، المصري الديمقراطي الاجتماعي، وتضمنت جملة من المبادئ سُميت بـ"فوق دستورية" لئتم تضمينها في الدستور المصري. وهي المبادئ التي واجهت رفضا كبيرا من قوى سياسية أخرى مثل الإخوان المسلمين، حزب الوسط، وشخصيات عامة أخرى مثل عمرو موسى، وقد أعلنت القوى الرفضية لها في مؤتمرها الصحفي عن نيتها للتظاهر احتجاجا على هذه الوثيقة وإسقاطها، واعتراضا لما رأته هذه القوى حينها محاولات لتعظيم صلاحيات المجلس العسكري، ومطالبة المجلس العسكري بتسليم السلطة. وصولا لاتهام هذه القوى المعارضة على الوثيقة للقوى السياسية الأخرى التي وافقت عليها باعتبارها مشاركة في تضليل الرأي العام، وبموالاتها للمجلس العسكري، ونظام حسني مبارك السابق، وفق ما جاء على لسان رئيس حزب الغد "أيمن نور".¹⁰ في الوقت الذي تركز الهجوم من جانب القوى الإسلامية وأبواقها الإعلامية وقيادات الصفوف الثانية والثالثة حول أن الوثيقة هي إنتاج القوى العلمانية المدنية والمتحالفة مع الفلول، والاتهام لهذه القوى بمحاولة تسويق الانتخابات البرلمانية، والنكوص على إرادة المواطنين التي كشفت عنها نتيجة الاستفتاء في مارس 2011، ومحاولة تقييد مجلس الشعب المتوقع انتخابه، وفرض مزيد من القيود "العلمانية" وفقا لاتهماتهم على الجمعية التأسيسية وعملية صياغة الدستور.¹¹

¹⁰اعتراض علي وثيقة الدستور بمصر، موقع الجزيرة، 3 نوفمبر 2011، <http://is.gd/4tMS3n>

¹¹وثيقة السلمي.. مصالح العلمانيين والغرب أولا، موقع المسلم، <http://almoslim.net/node/155427>

وقد نظمت قوى سياسية عديدة تظاهرات ضد الوثيقة على رأسها جماعة الإخوان المسلمين والجبهة السلفية والجماعات الإسلامية وحزب الوسط وحزب غد الثورة وائتلاف شباب الثورة وحركة 6 ابريل والتيار المصري.

وقد فتحت هذه الوثيقة شهية كثير من القوى السياسية لتبادل الاتهامات بدلا من مناقشتها اتفاقا أو رفضا أو تعديلا وظهر خطاب التخوين وحرب التصريحات التي يمارسها كل طرف أو تيار تجاه الطرف أو التيار الآخر الذي يُعلن أو يُعرف عنه قبوله وتفاهمه مع السلطة بخصوص أحد القرارات أو الإشكاليات، وربما محاولة اجتزاء موقفه، على النحو الذي جرى مع حزب الوفد والذي أعلن موافقته على وثيقة السلمي (عضو قيادي بالحزب) باستثناء بعض البنود مثل المادة 9 و11 التي كانت محل اعتراض القوى السياسية الأخرى في رفض الوثيقة بأكملها.

واعتادت القوى السياسية أن تلقي باتهامات الخيانة "وبيع" الثورة ضد بعضها البعض أكثر من مناقشة مضمون كل رؤية وتقديم تصور بديل لها، في نفس الوقت فقد كانت هذه الاتهامات المتبادلة أكبر بكثير من هجوم الجمهور والمواطنين أنفسهم على هذه القوى. وكان الاتهام من جانب القوى المدنية للمجلس العسكري هو روضه لهديدات الإسلاميين وجماعة الإخوان المسلمين، أثناء إدارة المرحلة الانتقالية، ووجود نوع من التفاهات أو الصفقة السياسية بين الطرفين والتي تضمن وصول محمد مرسي للحكم، وتكفل خروج أمن للمجلس العسكري وقياداته.12 وهو الاتفاق الذي تُوج بخروج طنطاوي وعنان من الحكم، وتكريمهم.

¹²الخروج الآمن مقابل التمكين الكامل لمرسي"، جريدة الوفد، 16 أغسطس 2012، <http://is.gd/Ns6N8H>

• اللقاءات المحرمة:

1. عمرو موسى وخيرت الشاطر

وهي التي تم تقديمها في صورة تسريبات، حول لقاء جمع بين خيرت الشاطر باعتباره ممثل للنظام الحكام حينها، وعمرو موسى باعتباره ممثل لجبهة الإنقاذ في منزل أيمن نور، من أجل النقاش والتباحث حول الأزمات التي تواجهها مصر، بما فيها أزمة سد النهضة في تلك الأثناء، وهو ما صحابه مجموعة من الهجوم في الإعلام المصري، وخروج رئيس حزب غد الثورة "أيمن نور" للتأكيد على ترتيبه لهذا اللقاء جاء على إثر طلب من عمرو موسى للقاء خيرت الشاطر، وهو ما صاحبه رد من جانب عمرو موسى، والمقربين منه بالنفي، وأنه اضطر للحضور لاعتبار أن الأمر مرتبط بالأمن القومي، وأن هذا الاجتماع جرى تديره دون معرفة وطلب منه، إلى جانب جملة الاتهامات التي تم توجيهها لأيمن نور وحزبه من جانب المعارضين باعتباره أن هذا فخ وكمين أعده حزب غد الثورة، ومن ثم كان رد حزب غد الثورة أنه لم يُقدم على هذه الخطوة إلا بعد طلب من عمرو موسى نفسه لحقن الدماء قبل مظاهرات 30 يونية.

وهو ما صاحبه هجوم كبير من جانب القوى السياسية والشخصيات العامة على كلا من أيمن نور باعتباره أنه شخص معزول سياسي، وما فعله الآن ما هو إلا محاولة لكسر عزله السياسية والبحث عن دور،¹³ والشخصيات التي تم وصفها بأنها قد أتت على تاريخها السياسي المشهود لها في المعارضة ضد مبارك من قبل الثورة.

لم يتوقف الهجوم فقط عند التيارات المعارضة للإخوان، ولكن كذلك امتد للشخصيات العامة، والأبواق القريبة من الإسلاميين والتي قالت أن هذا اللقاء إنما تم من أجل أن تحوز هذه الشخصيات -وعلى وجه التحديد

¹³ وحيد حامد يفهم عمرو موسى وأيمن نور بعد لقاء خيرت الشاطر لإخماء مظاهرات 30 يونية، موقع يوتيوب، 5 يونية

<http://is.gd/CQujnt>، 2013

عمرو موسى وأيمن نور- على أي مكسب سياسي أو منصب سياسي في النظام، معتقدة أن خيرت الشاطر بيده كل مقاليد الأمور، وأنه له سلطة على مرسي، وهو ما يعكس -في وجهة نظرهم- ضيق أفق وخبرة هؤلاء وعدم درايتهم بالسلطة، حيث أن الرئيس محمد مرسي، هو صاحب القرار في هذا الصدد.14

2. أحمد شفيق وياسر برهامي

وهي الواقعة التي تم تسريبها حول حدوث نوع من الاتصال أو محاولة التواصل والتفاهم بين المرشح للرئاسة حينها أحمد شفيق، وبين ياسر البرهامي نائب رئيس الدعوة السلفية بالإسكندرية، قبيل الانتخابات الرئاسية في مايو - يونية 2012، من أجل التوافق والاتفاق حول جملة من المبادئ في حال فوز أحمد شفيق في انتخابات الرئاسة، على النحو التالي، ممثلة في: عدم جواز الانتقام من الإخوان في حال فوز شفيق، إشراك الإخوان في الحكومة، تعيين رئيس الحكومة من أغلبية البرلمان الذي يتمتع بها الإخوان، التأكيد على الموقف من قضية الشريعة، وضرورة النص عليهم في الدستور، قصة حذف الآيات من المناهج، وقضية المسيحيين وعدم إعطاءهم ما يزيد ويؤدي لطغيانهم في المجتمع كما يري بعض السلفيين. في الوقت ذاته كان حزب النور والدعوة السلفية على تواصل دائم مع القوى السياسية على اختلافها بما فيها شخصيات مثل عبد المنعم أبو الفتوح من أجل الحرص على محورية الشريعة، وعدم حل الكيانات الإسلامية.15

واتصالاً بهذه الواقعة أشار البرهامي إلى وجود محاولات سابقة على تلك من أجل الوصول لتفاهمات بين الفرقاء السياسيين على خلفية الانتخابات الرئاسية، منها ما قال عنه البرهامي حينها من وجود اتصال مسبق مع المرشح

¹⁴أحمد منصور، "أسرار لقاء عمرو موسى وخيرت الشاطر، جريدة الشروق، 10 يونية 2013،

<http://is.gd/YICcq2>

¹⁵حقيقة ذهاب الشيخ ياسر برهامي للفرق أحمد شفيق قبل إعلان نتيجة الانتخابات، موقع يوتيوب، الأربعاء 26 سبتمبر

<http://is.gd/xOKg3k>، 2012

الرئاسي أحمد شفيق قبل انطلاق السباق الانتخابي لمعرفة إن كان هناك إمكانية لدعم السلفيين لأحمد شفيق في الانتخابات، وهو ما كان الرد عليه بالنفي، لعدم إمكانية دعم السلفيين لأي مرشح غير إسلامي.

في هذا الصدد أشار البرهامي أيضا لمحاولة ثالثة للتفاهم قبيل الانتخابات الرئاسية لعام 2012، في هذه المرة من خلال التواصل مع أعضاء من قيادات المجلس العسكري، ومطالبتهم بتحمل مسئولية دماء المصريين.

الإشكالية الرئيسية في هذه المحاولات، أنه تم تقديمها للرأي العام في صيغة تسريبات، واعتبارها نوع من الانتهازية، والخذلان للجمهور المؤمن والتابع لهذه التيارات، وأنه دلالة على تحالف هذه التيارات مع النظام القديم، وخيانة الثورة والثوار، والمبادئ، وهو ما لعب فيه الإعلام دورا كبيرا، في تسويقه بهذه الصورة.

3. اتفاق فيرمونت

وهو الاتفاق الذي تجمعت حوله القوى السياسية فيما عُرف بجهة حماية الثورة، مع جماعة الإخوان المسلمين ممثلة في شخص المرشح لرئاسة الجمهورية حينها محمد مرسي، مع مقاطعة من جانب الأحزاب السياسية الأخرى الكبيرة، قبيل إعلان نتيجة الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لعام 2012، والتي أسفرت عن فوز محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية، ومن ثم فقد كان الاتجاه هو محاولة التوصل لاتفاق مع محمد مرسي وفريق معاونيه من أجل حماية الثورة من محاولات ما سمي الثورة المضادة حينها.

وقد تعرض هذا القاء لهجوم قوى سياسية مدنية كثيرة واعتبروا من شاركوا فيه شركاء في الأزمة والكوارث الموجودة في إدارة الإخوان المسلمين للبلاد، وكذلك تحميلهم مسئولية وصول الإخوان لرئاسة الجمهورية.16 خاصة على إثر تراجع الإخوان المسلمين عن اتفاقهم الواحد تلو الآخر على

¹⁶حسن نافعة، "إنها فيرمونت.. وما أدراك ما فيرمونت"، جريدة المصري اليوم، 30 أبريل 2013،

النحو الذي كان في اتفاق فيرمونت السابق الإشارة له، وعلى إثر انفراد الجماعة باتخاذ قرارات مصيرية دون التشاور مع الآخرين، وصولاً لرفض المقابلة مع المنتمين للجبهة الوطنية بعد وصول مرسي للرئاسة.

• حوارات بلا طائل

حوارات الرئاسة في عهد مرسي:

ويقصد جملة الحوارات التي عقدها محمد مرسي مع عدد من الشخصيات السياسية المؤثرة في العمل والسياسي، على إثر اجتماعات وتحضيرات الجمعية التأسيسية في عام 2012، ومسودة الدستور في ذلك الوقت، مثل عمرو موسى، حمدان صباحي، عبد المنعم أبو الفتوح، وآراءهم حول مسودة الدستور، إلا أنها لم تؤت ثمارها على إثر تمسك الإخوان برؤيتهم للدستور، والذين رأوا أن الوقت غير هام وأن المعيار الأهم هو تمرير الدستور في إطار توافقي، وإطلاق جملة من المؤتمرات الوطنية بغرض الوصول لاتفاقات بخصوص قضايا أساسية مثل العدالة الاجتماعية، القصاص للشهداء، والتأكيد على أن الخلاف ليس في قضية الشريعة، وإنما في ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، والتزام الدولة بدورها في هذا الصدد. وقد شاركت كثير من القوى السياسية في هذه الحوارات ومنها مرشحي الرئاسة الثلاثة الخاسرين أمام مرسي: حمدان صباحي، عبد المنعم أبو الفتوح، وعمرو موسى، وتميزت هذه الحوارات على عكس الحوارات السابقة بالعلنية، وهو ما يعد خطوة إيجابية إلا أنها لم تسفر عن أي تغيير من أي نوع في توجهات الإخوان فكانت الانتفاضة الشعبية في 30 يونيو ثم تدخل الجيش في 3 يوليو ودخول مصر مرحلة جديدة من تاريخها السياسي.

خاتمة

إجمالاً يمكن القول أن تجارب التحول الديمقراطي الناجحة هي التي وضعت صيغ للتفاوض بين فرقاء الساحة السياسية، سواء بين القوى

الديمقراطية والسلطة غير الديمقراطية أو بين القوى السياسية المعارضة وبعضها، وفتحت بذلك طريق البناء الديمقراطي، أما التجارب التي اعتمدت على الإقصاء الثوري أو العزل السياسي وأعطت لقادتها حصانة خاصة سواء كانت ثورية أو دينية أو قومية وضعتهم فوق التفاوض والتوافق تعثرت ولم تنجح، في حين أن تجارب التفاوض بين القوى السياسية والسلطة في أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية والتي وظفت الضغوط الشعبية لصالح الوصول إلى توافقات مع السلطة أسست لنظام ديمقراطي.

يبقى جانب رئيسي من مشكلة التجربة المصرية أن معظم قواها السياسية التي شاركت في الثورة جرمت التفاوض والوصول إلى حلول وسط سواء بين نظام مبارك والقوى السياسية المعارضة أو بين الأخيرة وبعضها البعض، ونفس الأمر تكرر مع حكم جماعة الإخوان المسلمين حين رفض أي تغيير أو تنازل يقدمه للقوى المعارضة كما جرى في تونس وتمسكت بالاحتكار الكامل للسلطة.

من المهم التأكيد أن جانب كبير من معضلة الوضع السياسي في مصر يرجع إلى إهدار فرص التفاوض والوصول إلى حلول وسط وهو ما أدى إلى انتكاسات متتالية في الوضع السياسي، فالإصرار على حل الحزب الوطني وعزل قيادته الإصلاحية التي تولت قيادته عقب ثورة يناير ساهم بعد ذلك في توزيع أعضاء الحزب الحاكم على كل الأحزاب المصرية وعلى عودة الرموز المتهمه بالفساد التي ثار عليها الشعب المصري إلى المشهد السياسي.

التفاوض والحلول الوسط شرطان أساسيان لنجاح أي عملية سياسية وديمقراطية بشرط أن يكون هناك توافق على القواعد الأساسية التي تحكم عملية التفاوض من دستور مدني، إلى سلمية العمل السياسي، فبدون اتفاق على القواعد الأساسية سيتعثر أي مسار تفاوضي لأنه سيكون بين قوى متناقضة وليست مختلفة، كأن يكون هناك حوار بين قوى لا تؤمن بالديمقراطية والعملية السياسية أصلا ولا بالدستور، فهو لن يؤدي إلا

نتيجة، فلا بد أن يكون التفاوض والحول الوسط على أرضية مشتركة وإلا سيكون أقرب للمسكنات التي سرعان ما تنهار.

في مصر يوجد دستور مدني وقواعد أساسية تحكم العملية السياسية وهو ما يعني أن الظروف الموضوعية تجعل مسار التفاوض في حال قيامة بين السلطة الجديدة والقوى المعارضة أو بين الأخيرة وبعضها البعض قابل أن يؤدي بثماره على أرض الواقع ويحل جانب كبير من حالة الاحتقان السياسي والمجتمعي الموجودة حالياً.

الأحزاب السياسية وعمليات التفاوض:

تجارب دولية ودروس مستفادة "التجربة التونسية نموذجا"

أ/ سناء مرسني

عن الكاتب:

أ/ سناء مرسني هي عضو بمجلس نواب الشعب التونسي وعضو بحزب النهضة.

تقديم

إن التفاوض والسعي للوصول إلى توافقات وتسويات سياسية بين الأحزاب وكذلك بين النواب في البرلمان ليست بالأمر السهل ولا البسيط. وقد يبدو لأول وهلة أن التوافق أمر مثالي ويمكن التوصل إليه بسهولة لكنه في الحقيقة هو من الصعوبة بمكان خاصة بين أحزاب سياسية تحمل رؤى فكرية واقتصادية وأحيانا اجتماعية مختلفة.

لقد كان التوافق والحوار ميزة التجربة التونسية والسلاح الذي واجه به السياسيون التونسيون اختلافاتهم وكل الأزمات التي كادت تعصف بالتجربة الديمقراطية التونسية الناشئة وبالثورة والربيع التونسي.

في الحقيقة لم يكن التوافق والحوار جديدا في تونس بل كان له أساس قبل الثورة إذ وجدت أرضية للحوار بين أحزاب سياسية مختلفة التوجهات والرؤى جسدها هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات والتي تشكلت سنة 2005 وضمت عدة أحزاب سياسية وشخصيات معارضة للنظام البائد آنذاك، جمعت الهيئة أغلب الأحزاب المعارضة وهي: الحزب الديموقراطي التقدمي والتكتل من أجل العمل والحريات وحركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية وحزب العمال الشيوعي التونسي والوحدويون الناصريون بتونس إضافة لعدة مستقلين.

رغم الاختلافات بينهم لكن كان القاسم المشترك بين هذه الأحزاب أكبر من الاختلاف وعبرت هذه الهيئة في بيانها التأسيسي عن انتقادها للوضع الذي آلت له البلاد وخاصة مسألة الحريات.

أنشأت الهيئة داخلها "منتدى 18 أكتوبر للحوار" وذلك للبت في بعض المواضيع الخلافية خصوصا بين الإسلاميين والعلمانيين وأدت النقاشات والتوافقات إلى إصدار سلسلة من الإعلانات حول العلاقة بين الدولة والدين وحول حرية المعتقد والضمير وأيضا حول حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

لقد مثلت هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات مخبرا حقيقيا للحوار بين الأحزاب السياسية ومكنت من تقريب وجهات نظر متباينة وأحيانا متناقضة بين عائلات سياسية مختلفة.

بعد ثورة 17 ديسمبر 2010 - 14 يناير 2011 عاشت البلاد بداية من 15 يناير 2011 مرحلة انتقالية كانت أهم ميزاتها الهشاشة والخوف من العودة مجددا للاستبداد، لذلك تكونت في 15 مارس 2011 الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي "ضمت 28 حزب ومنظمة وطنية وكان من أهم قراراتها وضع مرسومين تعلق الأول بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات والثاني بالقانون الانتخابي والذي كان إطارا لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي والذي أوكلت له مهمة صياغة دستور جديد لتونس.

تميزت جلسات الهيئة أحيانا بالتشنج وأحيانا أخرى بانسحاب بعض الأحزاب كحركة النهضة بسبب غياب مناحات التوافق والحوار ولكن عموما ورغم بعض الاختلافات كان التوافق والبحث عن سبل التقارب أهم ما ميز أعمال الهيئة.

بعد انتخابات 23 أكتوبر 2011 وما منحته نتائج الانتخابات من وزن جيد لبعض الأحزاب وضئيل للبعض الآخر وكانت هذه الحلقة بداية تباعد بين الأحزاب التي كانت يوما ما تقف على أرضية التوافق والحوار، ذلك أن المرحلة الانتقالية وخاصة التأسيسية فضلا عن تجربة الحكم كانت أرضية خصبة لتنامي الاختلاف أحيانا ولكن في الأخير كان التنويع بالتوافق.

فرغم ضعف القوى السياسية بسبب غياب مناحات الحرية ورغم غياب ثقافة التوافق والتفاوض السياسي للفقر الذي أصاب المشهد السياسي على

مدى أكثر من عشرين عاما وأيضا ورغم حداثة القوى السياسية وهشاشة تراثها السياسي ومؤسساتها الحزبية، لكن تمكنت رغم ذلك الأحزاب السياسية التونسية من الوصول لتوافقات مهمة وقبل الخوض في هذه التوافقات وكيفية الوصول إليها من الضروري بيان الخارطة الحزبية في تونس.

لقد تشكل المشهد السياسي في المجلس الوطني التأسيسي كالتالي:

- حركة النهضة التونسية ذات المرجعية الإسلامية والتي تحصلت على أغلبية المقاعد بالمجلس وشكلت الحكومة مع حزبين من أصحاب التوجهات الليبرالية وهما المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات.
- أما الأحزاب التي شكلت المعارضة داخل المجلس فهي أساسا الحزب الديمقراطي التقدمي ذو التوجهات اليسارية الوسطية وأصبح بعد الحزب الجمهوري، وكذلك حزب القطب الديمقراطي الحداثي ذو التوجه الليبرالي الاجتماعي، حزب أفاق تونس ذو التوجه الليبرالي، حزب العمال الشيوعي ذو المرجعية الشيوعية الماركسية، حزب المبادرة وهو من أحزاب يسار الوسط.
- ولقد تشكلت داخل المجلس أحزاب أخرى بعد حصول عدة انشقاقات لنواب استقالوا من كتلتهم ومن الأحزاب التي ترشحوا باسمها مثل حزب التحالف الديمقراطي، حزب نداء تونس، حزب التيار الديمقراطي، حركة وفاء.

مسارات التفاوض والحوار في التجربة التونسية:

لقد شمل التوافق أو التفاوض والحوار ثلاثة مسارات مهمة في تونس وهي على التوالي:

- ✓ المسار الدستوري
- ✓ المسار الحكومي
- ✓ المسار الانتخابي

أولاً: المسار الدستوري

إن الدستور ليس مجرد وثيقة قانونية تتضمن إعلاناً للحقوق والحريات، صورة عامة عن نظام الحكم وعقد اجتماعي ينظم علاقة المواطنين فيما بينهم وكذلك علاقتهم بالدولة لكنه مسار متكامل ومسار تشاركي تشارك فيه كل القوى في المجتمع أحزاباً سياسية ومجتمع مدني ومواطنين وذلك دون إقصاء أو عزل لأي طرف أو فئة ولو كانت أقلية.

إن ما يميز صياغة الدساتير في المراحل الانتقالية هو أن الشرعية الانتخابية تبقى غير كافية لوحدها حتى يتم تجاوز كل الخلافات وبالتالي يبقى من الضروري أن تعزز بشرعية توافقية وبحوار يقرب وجهات النظر المتباينة وتكون فيه كل الأطراف مستعدة للتنازل ليس لمصلحة الطرف المقابل أو تحقيقاً لمصالح حزبية ضيقة ولكن لمصلحة تونس وحماية لسلامة المسار الانتقالي وحماية خاصة للتجربة الديمقراطية التي لازالت ناشئة.

لقد خضعت صياغة الدستور الجديد لثلاث آليات أساسية وهي على التوالي:

- ✓ آلية تقنية
- ✓ آلية تشاركية
- ✓ آلية الحوار والتوافق

• الآلية التقنية:

خضعت صياغة الدستور التونسي الجديد بداية للآلية التقنية فتشكلت للغرض ستة لجان تأسيسية ضمت كل لجنة 22 عضواً من مختلف الأحزاب السياسية ومن المستقلين واشتغلت كل لجنة على باب من أبواب الدستور.

لقد اختلفت مناخات العمل داخل اللجان بحسب موضوعها وأبعاد النقاشات التي تدار داخلها فكانت أحياناً متوترة في النقاشات ذات البعد السياسي كلجنة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والعلاقة بينهما، وكان

الحسم غالبا بالتصويت الذي لم تتحكم فيه الأغلبية التي تدافع عن هذه الفكرة أو تلك، وبالتالي كان مجال التوافق أحيانا صعبا إن لم نقل مستحيلا.

وعلى خلاف هذه اللجنة كانت لجان أخرى تعمل في مناخ جيد وتقريبا لم تعتمد مطلقا آلية التصويت وكان التوافق هو الآلية الوحيدة التي اعتمدها وهي لجنة الجماعات العمومية المحلية والجهوية، واعتبر باب السلطة المحلية في الدستور من أفضل الأبواب من حيث الصياغة وتناسق الفصول والأفكار.

• الآلية التشاركية:

لقد سمحت الآلية التشاركية في صياغة الدستور التونسي الجديد بتمكين المواطنين التونسيين داخل تونس وخارجها من مناقشة مشروع مسودة الدستور وتقديم مقترحات في الغرض.

لقد نظم المجلس الوطني التأسيسي جلسات حوار وطني حول الدستور بداية مع منظمات المجتمع المدني، ثم في الجهات مع المواطنين وكذلك خارج تونس ومع التونسيين المقيمين هناك.

رغم أهمية كل هذه الآليات سواء التقنية أو التشاركية لكنها بقيت غير كافية لاستيعاب كل الاختلافات ولتجاوز التخوفات من إمكانية صياغة دستور على مقاس هذا الحزب أو ذاك وبالتالي كان من المهم البحث عن أوسع توافق ممكن حول الدستور وخاصة إيجاد أطر للتفاوض والحوار لتقريب وجهات النظر والوصول لتسويات وتوافقات كبيرة.

• آلية الحوار والتوافق:

إن الوصول لتوافقات هامة مثلما تم التوصل إليه في الدستور لم يكن بالأمر السهل خاصة في ظل تنوع المشهد السياسي الذي ميز المجلس الوطني التأسيسي.

بعد صدور مشروع دستور أول يونية 2013 والذي عرض للنقاش العام في الجلسة العامة أبدى عدد كبير من نواب كتلة المعارضة رفضهم للمشروع

واعتبروا أن عددا من أحكامه وفصوله صيغت على مقاس أحزاب بعينها وخضعت لإرادة الأغلبية، قاطع بعض هؤلاء النواب جلسات النقاش العام لمشروع الدستور وكان المناخ العام داخل المجلس متوترا.

كان من الضروري البحث عن صيغة معينة تحترم فيها آراء النواب المعارضين ويتعمق فيها النقاش حول عدد من النقاط الخلافية في الدستور وعلى هذا الأساس تشكلت لجنة سميت لجنة التوافقات ضمت كل الأحزاب السياسية الممثلة داخل المجلس وكذلك المستقلين وغير المنتمين لكتل.

بدأت هذه اللجنة أشغالها أثناء النقاش العام لمشروع الدستور وواصلت أعمالها بعد ذلك، توقفت أشغالها بعد حادثة اغتيال الزميل النائب محمد البراهمي ثم استأنفت أعمالها بعد ذلك وحتى أثناء نقاش مشروع الدستور فصلا فصلا وتوصلت لتوافقات مهمة.

من المهم التأكيد أن هذه اللجنة لم ينص عليها النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي ولذلك تم تنقيح النظام الداخلي وإضافتها وتم التنصيص على أن الفصول التوافقية التي تتوصل لها اللجنة في مشروع الدستور تعرض على التصويت مباشرة ودون نقاش وهو ما سهل المصادقة على مشروع الدستور في وقت وجيز.

لقد ساهمت لجنة التوافقات في إخراج دستور توافقي حقيقي وافق عليه 200 عضوا من بين 217 عضوا بالمجلس الوطني التأسيسي وهو توافقي قارب على الإجماع وذلك في جلسة عامة تاريخية يوم 26 يناير 2014.

ساهم التوافق في وضع دستور جديد لتونس يضمن الصبغة المدنية للدولة والمبنية على المواطنة وسيادة الشعب وعلوية القانون، كما أكد على تمسك الشعب التونسي بهويته العربية الإسلامية وانفتاحه على كل الحضارات الإنسانية والقيم الكونية السامية، دستور ضامن للحقوق والحريات، وضع نظاما سياسيا متوازنا يحمل خصوصية تونسية.

من المهم التأكيد أن الوصول للتوافقات السابقة لم يكن سهلا خاصة بين أحزاب سياسية متباعدة أحيانا في توجهاتها ورؤاها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار لكن البحث عن نقاط الالتقاء بينها لم يكن مستحيلا.

ثانيا: المسار الحكومي

بعد انتخابات 23 أكتوبر 2011 والتي أفضت الى انتخاب المجلس الوطني التأسيسي، صاغ المجلس تنظيما مؤقتا للسلطة العمومية يوم 10 ديسمبر 2011 والذي تم بموجبه تشكيل الحكومة التي ضمت الثلاثة أحزاب الحاصلة على أكثر عدد من المقاعد في الانتخابات، وهم على التوالي حركة النهضة، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات، وأعلنت المعارضة عدم مشاركتها فيها لما اعتبرته محاصصة حزبية.

لقد تسلمت الحكومة مهامها في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة وبوضع أمني غير مستقر، ولعل الأزمة الحقيقية في تونس بدأت يوم 6 فبراير 2013 باغتيال الشهيد شكري بلعيد وهو حدث عاشت بعده البلاد حالة من الاحتقان الشديد والاضطرابات، أعلن بعدها رئيس الحكومة وهو القيادي في حركة النهضة عن دعوته لتشكيل حكومة كفاءات وطنية وهي دعوة ساهمت في تقليص حجم الاحتقان والاضطرابات.

وبعد سلسلة من المشاورات والمفاوضات تشكلت حكومة جديدة ضمت شخصيات مستقلة كلفت بوزارات السيادة وخاصة وزارات الداخلية والدفاع والخارجية.

عرفت البلاد بعد ذلك فترة من الاستقرار لم تدم طويلا إذ كان تاريخ 25 يوليو 2013 يوما فارقا في تاريخ تونس إذ شهد ثاني اغتيال سياسي هذه المرة استهدف عضو المجلس الوطني التأسيسي النائب محمد البراهمي.

لقد وصلت الأزمة السياسية في تونس إلى طريق مسدود مع تزايد توافق الآلاف من المواطنين على ساحة باردو ومشاركة أغلب الأحزاب السياسية المعارضة لحكومة الترويكا فيما سمي باعتصام الرحيل.

تمّ اعتماد مبادرة الحوار الوطني الذي انطلق في الخامس من أكتوبر 2013، برعاية ما اصطلح على تسميته بـ"الرباعي الراعي للحوار" المكوّن من الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وأخيرا، بالإضافة إلى اغلب مكوّنات المشهد السياسيّ من السلطة والمعارضة.

وقد كان الهدف الأساسي من الحوار الوطنيّ التسريع في المصادقة على الدستور، واستقالة الحكومة واختيار حكومة تكنوقراط تتولّى تسيير البلاد فيما تبقى من الفترة الانتقالية وأخيرا تحديد موعد نهائيّ للانتخابات والمصادقة على أعضاء الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات. وهو ما تمكّنت الأطراف من تحقيقه رغم ما شاب جلسات الحوار من تعثّر وخلافات وتهديد بالانسحاب من قبل حركة النهضة أو نداء تونس في محطات عديدة، بالإضافة إلى موقف حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي رفض الانخراط فيما اعتبره مسارا موازيا للمسار الشرعيّ وانقلابا على المؤسّسات الشرعيّة للدولة رغم حضور الرئيس محمد المنصف المرزوقي جلسة الافتتاح.

لقد قبلت حركة النهضة خارطة الطريق التي تمخضت عن الحوار الوطني والتي كان من أهم بنودها استقالة الحكومة التي ترأسها وتسليم السلطة لحكومة تكنوقراط ولقد قبلت الحركة بكل بنود خارطة الطريق وقدمت مصلحة تونس فوق كل مصلحة حزبية ضيقة.

ولم يكن التوافق على اسم رئيس الحكومة الجديد بالأمر الهين ولقد تطلب مفاوضات وجلسات مطولة بين الأحزاب السياسية للوصول لتوافق حول السيد مهدي جمعة كرئيس للحكومة.

طبعاً هذا التوافق لم يكن وحده كاف لتخطي الأزمة وكان على الأحزاب السياسية المشاركة في الحوار الوطني والممثلة في المجلس الوطني التأسيسي إقناع نوابهم بما تم التوافق عليه حتى يتيسر منح الثقة للحكومة التوافقية.

ولمزيد من تدعيم التوافق وحماية المسار الانتقالي تم التوافق بين الأحزاب السياسية على الزيادة في الأغلبية المطلوبة لسحب الثقة من الحكومة لتصبح الأغلبية المعززة وتم منح الثقة للحكومة الجديدة يوم 28 يناير 2014 بأغلبية قاربت الثلثين من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.

وبعد التوافق على المسارين الدستوري والحكومي كان من المهم لاستكمال المرحلة الانتقالية بسلام التوافق حول المسار الانتخابي وتتويج التوافقات السابقة بإتمام العرس الانتخابي ووضع المؤسسات الدستورية من مجلس نواب الشعب ورئاسة الجمهورية.

ثالثاً: المسار الانتخابي

إن نجاح الأحزاب السياسية وكذلك منظمات المجتمع المدني في الوصول للتوافقات السابقة بقي غير كاف دون أن تتوج هذه التوافقات بالتوافق حول المسار الانتخابي والذي كان بحاجة لأربعة أطر أساسية حتى تصل البلاد لأول انتخابات بعد الدستور الجديد.

✓ الإطار المؤسسي

✓ الإطار القانوني

✓ الإطار الزمني

✓ الإطار الأخلاقي

• الإطار المؤسسي

لا يمكن أن تتم الانتخابات في تونس دون هيئة عليا للانتخابات تسهر على نزاهة وشفافية العملية الانتخابية وبعد أن تمت صياغة القانون الأساسي المحدث للهيئة تم الشروع في انتخاب أعضائها التسعة وقبل ان يتم استكمال ذلك كانت حادثة اغتيال النائب محمد البراهمي وتوقفت أعمال المجلس الوطني التأسيسي.

وضمن مبادرة الحوار الوطني تم التوافق على أن يتم استكمال انتخاب أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وتم ذلك أثناء المصادقة على الدستور.

لقد تطلب حصول التوافق على أعضاء الهيئة مشاورات عدة خاصة وأن الانتخاب يتم بأغلبية الثلثين من أعضاء المجلس وهي أغلبية معززة تحتاج إلى أوسع توافق ممكن.

• الإطار القانوني

إن إنجاز انتخابات نزيهة وشفافة كان يتطلب وجوباً وضع قانون انتخابي يضمن انتخابات حرة وديمقراطية وتعددية.

تعهدت لجنة التشريع العام بالمجلس الوطني التأسيسي والتي تضم كل الألوان السياسية، تعهدت بالنظر في مشروع القانون الانتخابي وعقدت للغرض جلسات مطولة وبحث أعضاءها عن أوسع التوافقات الممكنة.

وحق يكون مناخ المصادقة على القانون الانتخابي جيداً، تم عقد جلسات للتوافقات بين رؤساء الكتل السياسية في المجلس وعملت لجنة التوافقات بالتوازي مع الجلسة العامة ودرست كل القضايا الخلافية في القانون خاصة مسألة التمويل العمومي، تمثيلية المرأة والشباب وغيرها من القضايا.

حافظت الأحزاب السياسية على عدد من التوافقات التي تمت بينها سابقاً والتي شملت خاصة مسألة نظام الاقتراع وهو الاقتراع على القوائم باعتماد التمثيل النسبي والذي يمكن من أوسع تمثيلية خاصة للأحزاب الصغيرة ويضمن حداً أدنى من التعددية.

• الإطار الزمني

لقد كانت مسألة تحديد تاريخ الانتخابات التشريعية والرئاسية من المسائل السياسية الحساسة التي كان من المهم أن يتم البحث فيها عن توافقات ممكنة.

اضطلع الحوار الوطني مجددا بهذه المهمة واجتمعت الأحزاب السياسية للتداول حول هذه المسألة وتحديد موضوع الفصل أو التزامن بين الاستحقاقين التشريعي والرئاسي، لقد استمرت النقاشات والمفاوضات أكثر من شهر للوصول إلى توافق مضمونه الفصل بين الانتخابات التشريعية والرئاسية وهو ما أعلن عنه الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل في مايو 2014.

انطلقت المشاورات مجددا بعد ذلك للبحث حول أيهما سيكون أولا التشريعية أم الرئاسية وبعد مفاوضات مطولة توصل الحوار الوطني لقرار تسبيق التشريعية على الرئاسية.

ولكي يصبح التوافق متكاملا كان لا بد من المصادقة على مشروع قانون يتضمن هذا التوافق ويحدد بالتفصيل تاريخ إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

اضطلعت لجنة التشريع العام بالمجلس الوطني التأسيسي بهذه المهمة وتمت صياغة مشروع قانون في الغرض توافقت عليه الأحزاب السياسية داخل المجلس وتمت المصادقة عليه وهو ما سمح للهيئة العليا المستقلة للانتخابات بأن تبدأ فعليا تحضيراتها للانتخابات بعد أن توضحت الآجال والتواريخ.

• الإطار الأخلاقي

بقدر أهمية الأطر القانونية والمؤسسية في العملية الانتخابية ولكنها تحتاج أيضا لإطار أخلاقي يضمن نزاهتها وشفافيتها ومصداقيتها.

بمساهمة الرباعي الراعي للحوار الوطني تم بتاريخ 24 يوليو 2014 وبين 23 حزبا سياسيا في تونس التوقيع على ميثاق شرف الأحزاب والتكتلات والمرشحين المستقلين المتعلق بالانتخابات والاستفتاءات. ويهدف هذا الميثاق، الذي هو نتاج حوار بين مجموعة من الأحزاب السياسية، بمساعدة مركز الحوار الإنساني بجينيف، يهدف "إلى إنجاز عملية انتخابية شفافة

وعادلة ونزيهة وديمقراطية تحظى بأوفر قدر من الرضا والمصداقية". كما يهدف أيضا إلى "الحد من الصراعات والقضاء على أعمال التهيب بما يحافظ على السلم الأهلي".

كان التوقيع على هذا الميثاق مناسبة كبرى في تونس، وقد تمت بحضور رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني التأسيسي ورئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والعديد من ممثلي منظمات المجتمع المدني وممثلي وسائل الاعلام المحلية والأجنبية. ولا شك أن الدعم السياسي والمجتمعي العريض لهذا الميثاق يشكل خطوة مهمة في مسيرة التطور السياسي في تونس وللمساهمة في تعميق مبادئ وأسس الممارسة الديمقراطية التي تحتكم لإرادة الشعب ولا تلجأ إلى أساليب الترويع والعنف والإقصاء.

لقد حرص الموقعون على هذا الميثاق أن تكون له آلية للمتابعة. ولذلك فقد نص الميثاق على تكوين " لجنة المتابعة" التي أنيط بها مهام تأطير الحوار والتنسيق بين الأطراف وإصدار التقارير ونشرها فيما يخص تنفيذ بنود الميثاق أو الإخلال بها. كذلك اهتم الميثاق بمسألة تمويل الانتخابات، وذلك بالنظر الى خطورة دور التمويل في التأثير على النتائج او تشويه مخرجاتها. وهنا أكد الميثاق على الشفافية في تمويل الانتخابات والرفض القاطع للتمويل الأجنبي للمتنافسين وكذلك الالتزام بسقوف الإنفاق التي يحددها القانون في الحملات الانتخابية.

كان من المهم أن تتوج التوافقات السياسية من الدستور مرورا بالحكومة والقانون الانتخابي أن تتوج بتوافق أخلاقي جسده ميثاق الشرف الانتخابي الذي كرس حقيقة خصوصية التجربة التونسية.

الدروس المستفادة من التجربة التونسية:

إن أهم ما يمكن أن يستفاد من التجربة التونسية ثلاثة عناصر أساسية:

- تبقى الشرعية الانتخابية مهما كانت قوية قاصرة على الصمود خاصة في ظل مرحلة انتقالية هشة ومتغيرة وفي ظل وضع أممي غير

مستقر، ولقد أثبتت التجربة التونسية أن معاضدة الشرعية الانتخابية بشرعية توافقية يساهم بشكل كبير في حل الأزمات السياسية وتجاوز المشاكل والصعوبات.

○ أن قبول الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتهم وأفكارهم بالحوار وبالجلوس على طاولة واحدة وبالدخول في مفاوضات هو أمر مهم ومثمر وأن هذه الأحزاب مهما كانت مختلفة وربما أحيانا متناقضة ولكن الحوار والتفاوض يمكن أن يفضي بينها إلى مساحة من التوافق والتقارب ويخلق أرضية مشتركة للتعايش بينها ووضع مصلحة الوطن أولا وأخيرا.

○ رغم حداثة القوى السياسية وهشاشة تراثها السياسي ومؤسستها الحزبية لكنها استفادت بشكل ملفت من تجربة التوافق والحوار وأصبحت عبارة التوافق عبارة متداولة داخل الأحزاب السياسية نفسها، ففي الانتخابات التشريعية الأخيرة أكدت أغلب الأحزاب السياسية التونسية في برامجها الانتخابية على أهمية المحافظة على التوافق كمنهج للحوار والتواصل بين العائلات السياسية حتى المختلفة والمتناقضة أحيانا، كما تميزت أولى جلسات مجلس نواب الشعب المنتخب بمناخ واسع من التوافق أفضى لانتخاب رئيس المجلس ونائبيه.

الأحزاب السياسية وعمليات التفاوض: لبنان

د. وسيم منصور

عن الكاتب:

د. وسيم منصور هو محام بالاستئناف، وعضو بمحكمة التحكيم الدائمة بلبنان ومدرس بكلية الحقوق بالجامعة اللبنانية.

مقدمة:

لعل أهم ما يميز الحياة السياسية وتطورها الديمقراطي هو وجود بيئة اجتماعية تسمح لمختلف الأطراف في الدولة التواصل فيما بينها. والتواصل في هذه الحال قد يأخذ وجوها عدة، قد يكون مباشرا أم غير مباشر.

وحتى لو كانت الثنائية الحزبية تمنع التواصل المباشر لأن كل فريق يحاول أن يظهر أن الحزب الحاكم قد فشل في تحقيق ما وعد به خلال حملته الانتخابية، بحيث أن التواصل يكون سلبيا ومن خلال وسائل الإعلام، إلا أن هذا الأمر، أي الانتقاد العلني، هو جزء من اللعبة الديمقراطية، وانقطاع التواصل المباشر لا يشكل إشكالا في الدولة. بتعبير آخر، إن انقطاع التواصل المباشر ما بين الحزبين الأساسيين لا يشكل مشكلة وجودية للدولة طالما أن الاختلافات محدودة في إطار ديمقراطي.

الأهم في عالمنا العربي اليوم هو قيام أحزاب سياسية تستطيع تحقيق أمران: الأول هو تأمين إمكانية واقعية وفعالية لتداول السلطة، الأمر الثاني هو تأمين مساحة للحوار ما بين المواطنين من خلال الأحزاب السياسية. ولتأمين ذلك، يقتضي أن تكون هذه الأحزاب السياسية منسجمة مع تطلعات أغلبية الشعب، بحيث تكون المؤسسات التي تضم هذه الأحزاب هي المكان الطبيعي لحل الخلافات وليس الشارع.

ولعل هذه الملاحظة الأخيرة، تشكل مدخلا للواقع اللبناني. فطبيعة النظام السياسي والدستوري اللبناني يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي وهذا منذ تاريخ قديم، يعود إلى ما قبل تأسيس الكيان كما هو معروف اليوم.

الجدور التاريخية للانقسام في لبنان

ففي فترات الحكم العثماني، انقسم جبل لبنان وتبنى نظام القائمتين، بحيث أن كل فريق ديني كان له نظام حكم خاص به. وهذا النظام الذي نشأ عام 1842 وحتى 1860 فشل بدوره في إرساء استقرار أمني واجتماعي في جبل لبنان، وانتهى بحرب أهلية نشأ على إثرها نظام المتصرفية 1 ما بين 1861 و1918. هذا النظام يقوم على فكرة توزيع السلطات ما بين مختلف الأطياف الدينية التي ينتمي إليها الأفراد القاطنين في جبل لبنان.

النظامان المذكوران كانا من صنيعة أجنبية، اعتبرت أن الخلاف هو طائفي، إلا أن واقع الأمر هو أن الاختلاف كان إقطاعيا أكثر منه طائفيا، إلا أن واقع أن الانقسام الإقطاعي كان مرادفا للانقسام الديني (الإقطاع كان بغالبية من الإسلام والدروز، والفلاحين كانوا بأغلبيتهم من المسيحيين الموارنة) هذه الصفة الدينية للانقسام الاجتماعي سهلت ترسيم حدود ما بين الأفراد على أساس ديني.

هذا الواقع استمر مع إعلان دولة لبنان الكبير عام 1920 على إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى وبدء فترة الانتداب الفرنسي للبنان.

وقد كرس الدستور اللبناني الأول واقع التقسيم الطائفي في لبنان عام 1926. بحيث أن المادة 95 منه قسمت "التماسا للعدل والإنصاف" المراكز السياسية والوظائف الرسمية في الدولة اللبنانية.

وبالطبع، فإن هذا السياق العام وضع نظاما طائفيا للحياة السياسية اللبنانية. بحيث أن المواطن اللبناني أصبح ينتمي لطائفته أولا، ولدولته ثانيا.

والدستور اللبناني بعد استقلال لبنان عام 1943، أبقى على التقسيم الطائفي لوظائف الدولة الأساسية. وعلى الرغم من المحاولات المتكررة، بقي هذا التقسيم حتى بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية وجرى تكريسه في التعديلات الدستورية عام 1990.

كرست هذه التعديلات إذن واقع تقسيم مجلس النواب مناصفة ما بين المسلمين والمسيحيين ونسبيا ما بين الطائفتين ونسبيا ما بين المناطق (المادة 24 من الدستور) وكذلك فعلت المادة 95 التي قسمت مجلس الوزراء ووظائف الفئة الأولى في الدولة بالطريقة نفسها.

أما العرف الدستوري فهو من تولى إعطاء رئاسة الجمهورية إلى الطائفة المارونية المسيحية والرئاسة الثانية، أي رئاسة المجلس النيابي إلى مسلم شيعي وأخيرا رئاسة مجلس الوزراء إلى مسلم سني.

ولا يمكن القول إن مثل هذا النظام كان أساسا لاستقرار داخلي، ولكن هذه التركيبة هي التي بقيت وصمدت أمام مختلف التعديلات الدستورية على الرغم من أنّ الدستور اللبناني نفسه ينص في مقدمته التي أضيفت عام 1990 على أن إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، هذه الخطة رسمتها المادة 95 من الدستور. وعلى الرغم من أنه كان يقتضي العمل على إلغاء الطائفية السياسية منذ سنة 1992، تاريخ انتخاب أول مجلس نيابي ما بعد التعديلات الدستورية، إلا أن هذا الأمر لم يتم، ولم يتحقق بعد، وكل المؤشرات تؤكد على أنه لن يتحقق.

إذن، الدستور اللبناني أوجد تنظيما للعلاقة ما بين المسلمين والمسيحيين، بحيث أن التنافس على المراكز السياسية والوظائف يكون داخل الطوائف الدينية وليس ما بينها. الأمر الذي يمنع، نظريا على الأقل، التصادم ما بين هذه الطوائف.

وتجدر الإشارة إلى أن محاولات حوار عديدة نمت خلال الحرب الأهلية اللبنانية التي امتدت ما بين عامي 1975 و1990، إلا أن آخرها في مدينة الطائف السعودية هو الحوار الذي نجح في وضع حد لهذه الحرب.

واستقر الوضع في لبنان حتى عام 2005، وتحديدا في 14 فبراير 2005، حيث جرى اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري في انفجار ضخم مما أدى لنشوء نزاع حاد في لبنان حول الطرف المسؤول عن هذا الاغتيال.

ففي تظاهرة كبيرة في 8 مارس 2005، حاولت بعض الأحزاب السياسية تبرئة السوريين من الاغتيال، ورفضت هذه الأحزاب الاتهام السياسي الموجه للسوريين، بمقابل هذه التظاهرة، تجمهرت أحزاب أخرى، في 14 مارس 2005، على رأسها عائلة الرئيس رفيق الحريري، مؤكدة رفضها إدلاءات الأحزاب الأخرى.

هاتان الظاهرتان كانتا أساسا لنشوء الكتلتين السياسيتين الأكبر اليوم في لبنان، 8 آذار/مارس و14 آذار/مارس. ولعل هذه نقطة انطلاق بحثنا هذا الذي سنحاول فيه شرح مراحل ثلاث للحوار ما بين هذين الطرفين.

مراحل الحوار ما بين كتلة 8 آذار/مارس و14 آذار/مارس

أولا: مقدمات الحوار والتفاوض

- الأطراف المختلفة المعنية بالقضية وطبيعة العلاقات بينهم:

كما سبق شرحه، نشأ في لبنان تكتلين كبيرين شكلا انقساما سياسيا حادا ترجم انقساما اجتماعيا كذلك.

فغداة اغتيال الرئيس الحريري، تجمعت قوى سياسية في منزل الرئيس الشهيد وأكدت على أن سوريا هي التي تقف وراء الاغتيال، الأمر الذي رفضته قوى سياسية وأيدته قوى أخرى، فكان هذا الاغتيال أساسا لتغيير التحالفات السياسية التقليدية.

ولكن السؤال المطروح، ممّن تتألف هذه القوى؟ وكذلك هل يوجد أطراف مختلفة فيما بينها أم أنّ كل القوى داخل كل فريق متجانسة وتتقاسم المصالح بالقدر ذاته.

لا بد من الإشارة إلى أنه منذ بدء الأزمة اللبنانية مع اغتيال الرئيس رفيق الحريري، حصلت تبدلات داخل قوى 14 آذار و8 آذار.

ولكن يمكن بداية تقسيم هذه القوى على الشكل التالي: قوى 14 آذار وتضم تيار المستقبل (التيار التابع للرئيس سعد الحريري، وهو من المسلمين السنة)، الكتائب اللبنانية (تيار الرئيس أمين الجميل، ماروني مسيحي)، القوات اللبنانية العائدة (لسمير جعجع، ماروني مسيحي)، مستقلون مسيحيون وشيعة، ويمكن أن نضم لهذه القوى الوزير وليد جنبلاط، الذي وضع نفسه لاحقا في موقع وسطي ما بين قوى 14 آذار و8 آذار.

أما قوى 8 آذار فهي بشكل أساسي الثنائي الشيعي حركة أمل (برئاسة الرئيس نبيه بري) وحزب الله (برئاسة أمينه العام السيد حسن نصرالله)، التيار الوطني الحر (برئاسة الرئيس ميشال عون-مسيحي ماروني)، تيار المردة (برئاسة الوزير سليمان فرنجية، مسيحي ماروني)، الحزب الديمقراطي (برئاسة الوزير طلال أرسلان- دروز)، مجموعة من المستقلون السنة.

ولعل أهم ما في هذا الانقسام الجديد هو أنه أصبح سياسيا وليس طائفيا. فأحزاب 8 آذار تضم مسلمين ومسيحيين وكذلك أحزاب تكتل 14 آذار، ولعل المشكلة تكمن هنا. فباختصار، إن إشكالية فريق 8 و14 آذار تكمن في خلل التمثيل الطائفي داخل كل منهما. فلا يوجد في 14 آذار أغلبية شيعية وازنة. بالمقابل فإن 8 آذار تفتقد أغلبية سنية وازنة.

هذا الأمر حوّل الخلاف فعليا ما بين تيار المستقبل وحزب الله، أما الأطراف الأخرى فكان لها دور يقترب أحيانا من الوسطي.

أما داخل الأحزاب المسيحية، فإن أغلبية أصوات المسيحيين كانت تذهب إلى التيار الوطني الحر، الذي يترأسه ميشال عون الذي يطمح بالوصول إلى رئاسة الجمهورية. وهنا أيضا كانت تكمن خلافات واسعة مع مسيحي 14 آذار سواء حزب القوات اللبنانية أو المستقلون من 14 آذار، والذين يطمح بعضهم أيضا لرئاسة الجمهورية.

وبالتالي يكون التعارض داخل الأحزاب المسيحية ما بين التيار الوطني الحر من جهة وباقي الأحزاب المسيحية من جهة أخرى.

والدستور اللبناني، ومنذ ما قبل نشأة الكيان كما ذكرنا آنفا، يحاول فض نزاع طائفي ما بين المسلمين والمسيحيين. وحاول باستمرار تجنب النزاع ما بين الطائفتين الأساسيتين وأعطى حولا كمثل تقسيم مجلس النواب ومجلس الوزراء مناصفة ما بين المسلمين والمسيحيين.

إلا أن هذا الدستور، لم يعط حولا لمشاكل سياسية ما بين حزبين سياسيين كبيرين يضمن على السواء مسلمين ومسيحيين. وأبعد من ذلك، فإن الانقسام السياسي الجديد جاء ليصبح أكثر تعقيدا مع واقع وجود أكثرية من الطائفية الإسلامية السنية في كتل 14 آذار، وأكثرية من الطائفة الشيعية في كتل 8 آذار.

وهذا الأمر يعني أنه لو فازت كتل 14 آذار في الانتخابات النيابية، فإن المنطق السياسي العام يقضي بأن يحكم هذا التكتل وحده البلاد. ولكن هذا الواقع، وإن كان يصح في دول كثيرة، فهو لا يمكن تنفيذه ولا تطبيقه في لبنان.

فقبول أن تحكّم 14 آذار، يعني حكما تهميش التمثيل الشيعي في الدولة. والعكس يصبح بالنسبة لاحتمال أن تحكّم 8 آذار، بحيث يتم تهميش الأغلبية السنية.

والدستور اللبناني لم يتطرق إلى هذه الإشكالية (لأنه كان يفترض حلولا للانقسام الإسلامي-المسيحي وليس الإسلامي-الإسلامي أو المسيحي-المسيحي). إذا، أصبح الحوار أمرا ملزما على الأطراف كافة لأن لا حلول في الدستور يمكن الارتكاز إليها.

- دوافع مؤيدي ورافضي التفاوض:

ككل عملية تفاوض، هناك مؤيد ومعارض، وتختلف أسباب المعارضة أو القبول بحسب مصالح كل فريق.

والتفاوض له وجهان: الأول يرتبط بوصل وجمع الأطراف المتنازعة، فبمجرد إتمام ذلك، يخف الاحتقان في الشارع تلقائيا، ويترجم تحسنا في الوضع الأمني والاجتماعي والسياسي. الثاني محاولة إيجاد اتفاق حول الأمور المتنازع حولها.

فأسباب رفض التفاوض الأساسية غالبا ما تكون أن كل فريق يعتبر أن التفاوض لن يفضِ لنتيجة، وأن الطرف الأخر يحاول كسب الوقت فقط وهو غير جدي في عملية التفاوض.

بالإضافة إلى أن قبول مبدأ التفاوض يحرج الفريقين المتنازعين أمام جمهورهم. فبعد نزاع وتصريحات قاطعة برفض أفكار وحجج الفريق الآخر، وبعد تأكيدات كل فريق برفضه الحوار أو التفاوض حول نقطة من نقاط الخلاف أو جميعها، يكون صعبا على هذا الفريق العودة إلى طاولة الحوار وإقناع جمهوره بأسباب هذه العودة، مع كل ما يمكن أن يعني ذلك من خسارة سياسية له.

بالمقابل فإن حجج من يدعو للحوار بسيطة ومنطقية. فإن الانقسام الحاد في بلد كلبنان كان يفرض، على الأقل في الشكل، أن تجلس مختلف الأقطاب على طاولة واحدة. فلقد ثبت للبنانيين أن سنين حرب طويلة، لا يمكن أن تنتهي بربح، بل يقتضي أن تنتهي بالحوار. ولعل هذه حجة كافية لدفع الجميع نحو طاولة الحوار خصوصا عندما تُقفل الأفق السياسية.

لذلك، وفي فترة نزاع حول شرعية رئيس الجمهورية، اجتمعت الأطراف المتنازعة بدعوة من رئيس مجلس النواب الرئيس نبيه بري في 2 مارس 2006. وتقتضي الإشارة، إلى أن الانقسام الحاد داخل البلاد يتطلب، على الأقل بشكل رسمي، جمع الأطراف المختلفة حول مائدة الحوار.

استمرت جلسات الحوار حتى تاريخ 12 يوليو 2006، حيث قام حزب الله باختطاف جنديين إسرائيليين لمبادلهم مع أسرى لبنانيين. اندلع على إثر ذلك حرب إسرائيلية عنيفة على لبنان، أدت إلى تدمير كبير، وحصار خانق على اللبنانيين، وقامت الدول الغربية وغيرها بإجلاء رعاياها عن لبنان.

بعد انتهاء الاعتداء الإسرائيلي، ظهرت بوادر خلاف جديدة أكثر حدة على الساحة اللبنانية. خلافات تطورت وتعمقت وترجمت باضطرابات أمنية حادة، جرى خلالها اشتباكات بالأسلحة في مناطق عدة من بيروت والمناطق، بما عرف بأحداث 7 مايو 2008.

كان لهذه الأحداث الأثر الكبير الذي كاد أن يؤدي إلى اندلاع حرب أهلية جديدة في لبنان، ولذلك توافقت الأطراف على الذهاب إلى الدولة التي استضافت آنذاك حوارا ما بين اللبنانيين، الحوارات التي انتهت بما عُرف باتفاق الدوحة.

إلا أن موضوع هذه الورقة، لن ينحصر بهذه الحوارات، بل سيتناول أيضا الحوار الوطني الذي رعته رئاسة الجمهورية اللبنانية والذي بدأ بتاريخ 16 سبتمبر 2008 نظرا لأن كلا الحوارين مرتبط إلى حد بعيد بنفس القضايا.

فما هي القضايا محل التفاوض؟

- القضايا محل التفاوض

إن تحديد القضية محل التفاوض ليست بالمسألة السهلة. فهل تقبل الأطراف الإفصاح بشكل واضح عما تريده أو عما تريد التفاوض حوله؟ بتعبير آخر هل تعترف الأطراف عما تريده فعلا من الطرف الآخر.

توضيحياً نشير إلى أن الأحزاب السياسية تهدف للحصول على أكبر قدر ممكن من السلطة في الدولة. وبالعودة إلى التقسيم الذي ذكرناه، فإن قوى 14 آذار تسعى للحصول على شرعية احتكار قرار السلطة بعد فوزها بأغلبية مقاعد البرلمان. بالمقابل، فإن قوى 8 آذار تسعى للحفاظ على حقها بالمعارضة الفعالة.

ومن هنا برزت عدة نتائج لهذا التضارب في الرأي، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار مراحل الحوار الثلاث، أي الحوار الذي بدأ عام 2006 واستكمل بما سمي باتفاق الدوحة وأخيراً الحوار في قصر رئاسة الجمهورية في بعبدا، يمكن تلخيص نقاط الاختلاف التي جرى الحوار بشأنها على الشكل التالي:

1. المحكمة الدولية.
2. رئاسة الجمهورية.
3. العلاقات اللبنانية السورية.
4. السلاح الفلسطيني خارج المخيمات.
5. تشكيل الحكومة وما اعترف على تسميته بالثلث الضامن أو المعطل.
6. قانون الانتخاب.
7. الاستراتيجية الدفاعية.
8. النأي بالنفس بعد اندلاع الأحداث السورية وهو ما سمي بإعلان بعبدا.

وسنعمد فيما يلي تفسير هذه الموضوعات بشكل موجز.

1. المحكمة الدولية

بداية، برزت مشكلة المحكمة الدولية التي طالبت بها قوى 14 آذار لمحاكمة المسؤولين عن اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

فكما ذكرنا آنفاً، فإن تحديد المسؤولية عن اغتيال الرئيس رفيق الحريري قسّم اللبنانيين ما بين فريق يتهم النظام السوري بذلك، بمقابل فريق آخر يرفض استباق التحقيق. هذا الفريق الأخير كان يرفض كذلك

تدويل المسألة وإدخال أطراف أجنبية، والحفاظ على وجود لجان تحقيق لبنانية أو عربية.

إلا أن الأغلبية البرلمانية آنذاك والأغلبية في الحكومة أيضا، أصرت على تشكيل هذه المحكمة التي لم تكرر أهمية المعالم آنذاك.

ونتيجة معارضة 8 آذار لتشكيل المحكمة الخاصة بלבنا، برزت مسألة تشكيل هذه المحكمة كبند من بنود الحوار الوطني.

2. رئاسة الجمهورية

أما نقطة الحوار الثانية فكانت حول رئاسة الجمهورية. فمع بداية الحوار عام 2006، كان رئيس الجمهورية آنذاك الرئيس إميل لحود. والرئيس لحود من فريق 8 آذار وواجه هجوما شرسا من قوى 14 آذار لدفعه للاستقالة، الأمر الذي رفضه الرئيس لحود وبالتالي برزت مسألة رئاسة الجمهورية كبند من بنود الحوار الوطني. إلا أن هذا البند أعطي أهمية أكبر عند انتهاء ولاية الرئيس لحود وعدم انتخاب رئيس آخر واستنفاذ المهل الدستورية لذلك.

فالمادة 49 من الدستور اللبناني تفرض حضور ثلثي أعضاء المجلس النيابي لانتخاب رئيس الجمهورية، وبما أنه لا يوجد أي فريق عنده هذه الأغلبية بمفرده، كان فريق 8 آذار يرفض حضور جلسات انتخاب رئيس الجمهورية لغاية الاتفاق على رئيس توافقي.

3. العلاقات اللبنانية السورية

تطرق اتفاق الطائف الذي وضع حدا للحرب الأهلية اللبنانية إلى العلاقات اللبنانية السورية، وحدد خطة زمنية لانسحاب القوات السورية من لبنان من جهة، وكذلك أسس لعلاقات مميزة ما بين البلدين، وبالتالي لم يكن هناك تمثيل دبلوماسي ولم يتم احترام المهل الزمنية المتعلقة بالانسحاب السوري ولذلك كانت هذه النقطة أيضا من المواضيع التي تناولها الحوار.

4. السلاح الفلسطيني خارج المخيمات

كما هو معلوم فإن لبنان يضم ما يقارب الأربعمئة ألف لاجئ فلسطيني موجودون أغلبهم في عدد من المخيمات الفلسطينية الممتدة على طول لبنان، وهناك عدد آخر موجود خارج المخيمات.

والسلاح الفلسطيني هو إشكالية أخرى، ولذلك تم البحث بمسألة ضبط السلاح الفلسطيني، بدءاً بذلك السلاح الموجود خارج المخيمات الفلسطينية.

5. تشكيل الحكومة والثلث الضامن أو المعطل

هذه النقطة برزت بقوة في الحوار في الدوحة. فبالعودة إلى نص المادة 65 من الدستور اللبناني، نجد أن قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالمسائل الأساسية تحتاج لأغلبية ثلثي مجلس الوزراء. وكذلك فإنه بحسب المادة 69 فإن انسحاب أكثر من ثلث أعضاء الحكومة منها يؤدي إلى اعتبارها مستقيلة.

نتيجة لذلك طالبت قوى المعارضة آنذاك أن يكون لها أكثر من ثلث أعضاء الحكومة ليكون لها مشاركة فعالة في القرارات لا سيما وأن حجم تمثيلها النيابي يفوق هذه النسبة. بالمقابل، كانت الأغلبية تريد أن تحكم بمفردها لأن لها أغلبية أعضاء مجلس النواب.

6. قانون الانتخاب

كما هو معروف فإن النظام الانتخابي المعتمد، وتقسيم الدوائر الانتخابية يمكن أن يرسم ويحدد مساحة الفريق السياسي الذي سيربح الانتخابات في لبنان.

فتوسيع دائرة الاقتراع والنسبية هي من مصلحة فريق 8 آذار بالمقابل كان فريق 14 آذار يريد الدوائر المصغرة. يضاف إلى هذه الإشكالية واقع التمثيل المسيحي الذي يحاول الحصول على قانون انتخاب يسمح للمسيحيين أن يختاروا نوابهم، وهذا الأمر يتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية والنظام الانتخابي الذي يجب اعتماده.

7. الاستراتيجية الدفاعية

هذا التعبير يرتبط بشكل وثيق بسلاح حزب الله. وقد برزت مسألة الخلاف حول سلاح حزب الله بعد الاعتداء الإسرائيلي في 12 يوليو 2006 والذي استمر فترة 33 يوما. اعتبرت قوى 14 آذار آنذاك أن حزب الله قد استفرد بالقرار اللبناني وأدخل لبنان في حرب مرهقة ومكلفة جدا.

بالمقابل اعتبر حزب الله ومن خلفه فريق 8 آذار أن الحرب الإسرائيلية كانت مدبرة على أية حال وأن العملية التي قام بها في 12 يوليو 2006 سرّعت الأحداث فقط.

على أية حال، ونتيجة لهذا الخلاف، برز موضوع سلاح حزب الله والتعامل معه، وهو ما درج على تسميته بالاستراتيجية الدفاعية، كبنية أساسي من بنود طاولة الحوار والتي بدأت لاحقا في قصر بعبدا عام 2008، حيث لم يكن بالطبع من مجال لتناول هذه النقطة وحسمها في الحوار في الدوحة.

8. النأي بالنفس بعد اندلاع الأحداث السورية

هذه النقطة الأخيرة فرضت نفسها على طاولة الحوار في قصر بعبدا، وتناولت موقف الأطراف اللبنانية من الثورة السورية، والتي كان ولا يزال يوجد انقسام كبير حول تعريفها وتحديد أسبابها وتوزيع المسؤوليات المتعلقة بها. وكان الهدف من وراء هذه النقطة هو محاولة وقف التدخلات اللبنانية في النزاع السوري.

فكتلة تيار المستقبل ومن خلفها 14 آذار دعمت الثورة السورية معتبرة أن النظام السوري هو ظالم بحق شعبه، وبالتالي عمدت إلى إرسال المساعدات إلى الفاعلين في الثورة السورية. بالمقابل، قام حزب الله بالمحاربة إلى جانب النظام السوري معتبرا أن ما يحصل في سوريا ليست ثورة بل توسع لقوة التكفير في المنطقة.

هذه هي النقاط الثمانية التي حاول مختلف الأطراف التفاوض بشأنها في مراحل الحوار المختلفة فكيف كانت عملية التفاوض؟

ثانياً: عملية التفاوض والنتائج الصادرة عنها

ترتبط هاتان النقطتان ببعضهما البعض، فإن تطور عملية التفاوض مرتبط بالنتائج الصادرة عن اجتماع الفرقاء على طاولة واحدة.

وبالرجوع إلى القضايا محل التفاوض، نرى أنه كان سهلاً البت ببعض النقاط، ولكن من الصعب البت في نقاط أخرى. وسنعمد فيما يلي إلى سرد نتائج التفاوض حول كل نقطة من النقاط المذكورة آنفاً:

- فيما يتعلق بالمحكمة الدولية:

على الرغم من بروز بوادر اتفاق حول موضوع المحكمة الدولية، طلبت الأطراف المعارضة لهذه المحكمة فرصة من الوقت قبل العمل على إقرار هذه المحكمة أو على الأقل طلب تشكيلها بشكل رسمي.

لم تنجح طاولة الحوار ببت هذه المسألة، وتم تشكيل المحكمة الخاصة بלבنا بمرور قرار مجلس الأمن رقم 1757 تاريخ 30 مايو 2007. ولغاية اليوم تشكل المحكمة نقطة خلاف ما بين اللبنانيين.

- رئاسة الجمهورية وقانون الانتخاب:

لم يتم التوصل في طاولة الحوار التي انعقدت في مارس 2006 إلى حل حول مصير رئيس الجمهورية آنذاك العماد إميل لحود والذي بقي في قصر بعبدا حتى اليوم الأخير من ولايته.

أما انتخاب رئيس جديد فكانت مسألة صعبة لم يتم حلها سوى في مؤتمر الدوحة من خلال سلسلة حوارات متكاملة شملت قانون الانتخاب كذلك، فكان الاتفاق على رئيس توافقي هو العماد ميشال سليمان، وجرى التوافق على مبادئ قانون الانتخاب الذي تم إقراره بموجب القانون رقم 2008/25 وجرى الانتخابات عام 2009 على أساسه.

هذا التوافق كان نتيجة تنازلات كبيرة من كلا الفريقين السياسيين الأساسيين لأنه يعتبر تنازلاً من كل فريق عن مرشحه للرئاسة، الأمر الذي كان يعتبر مستحيلاً قبل البدء بالحوار. وفي هذا التنازل ضمن كل فريق عدم وصول المرشح المنافس له للرئاسة الأولى. ولكن لهذه الضمانة ثمن وهو أن يتنازلوا كلاهما عن مرشحهم. ومن هنا وافق العماد ميشال عون أن يتراجع عن ترشحه للانتخابات الرئاسية، وكذلك فعل مرشحو 14 آذار.

أما بالنسبة لقانون الانتخاب، فالنقاش حوله كان محتدماً بالنظر لحساسية هذا الأمر. فقانون الانتخاب وتقسيم الدوائر الانتخابية له أثر مباشر على هوية الأغلبية النيابية المقبلة. وهنا أيضاً ورغم صعوبة الاتفاق، جرى تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس تمّ التوافق عليه على الرغم من أنه لا يسمح لأيّ من الحزبين تقدير نتائج الانتخابات التي ستجري على أساسه بشكل دقيق. وهذا الأمر هو دليل آخر على أن كل الفرقاء هم، في نهاية المطاف، محكومون بالتوافق.

- العلاقات اللبنانية السورية:

نجح الحوار في إرساء مبدأ إيجاد تبادل دبلوماسي ما بين لبنان وسوريا وجرى في ديسمبر 2008 افتتاح السفارة السورية في بيروت، وهي المرة الأولى التي يتم فيها تبادل دبلوماسي ما بين البلدين منذ نشأتهم.

- السلاح الفلسطيني خارج المخيمات:

نجح الحوار كذلك باتخاذ قرار سحب السلاح الفلسطيني خارج المخيمات. وعلى الرغم من عدم تنفيذ هذا القرار عملياً، إلا أن المبدأ تم إقراره، ولم يتطرق لموضوع تنظيم السلاح الفلسطيني داخل المخيمات.

أما أسباب عدم تطبيق هذا القرار فتعود لعدم استطاعة الدولة عملياً من الماضي قدماً بهذا القرار نتيجة عدم وجود تنسيق كامل مع القوى الفلسطينية من جهة، ونتيجة الاضطرابات الأمنية التي مرت بها البلاد الأمر الذي يضعف إمكانية فتح أي جبهة خلاف داخلية أخرى.

والعبرة التي يمكن استقائها من هذه التجربة هي أنه لا يكفي الاتفاق بين الأحزاب على اختلافها، بل يقتضي الأخذ بعين الاعتبار العوامل والظروف التي قد تخرج عن سيطرة هذه الأحزاب.

- تشكيل الحكومة والثلث الضامن أو المعطل:

هذه النقطة أصبحت الموضوع الأساسي الذي يسبق تشكيل أية حكومة لبنانية منذ نشأة تكتلين 8 و14 آذار. ولم تستطع طاولة الحوار وضع أسس نهائية لحل هذا الأمر نظرا لغياب حل دستوري واضح يغطيه دستور البلاد.

على أية حال، فإن اتفاق الدوحة أسس بشكل أو بآخر لضمّان الثلث الضامن وذلك مع التوافق على رئاسة الجمهورية وقانون الانتخاب كما أسلفنا.

- الاستراتيجية الدفاعية:

جرى الحديث مرارا وتكرارا حول موضوع الاستراتيجية الدفاعية. وكان المحاورون يحاولون طورا القول بوجود تقدم، وتارة أخرى يوقفون الحوار لأنهم يعتبرون أن النقاش حول هذه النقطة ليس جديا.

على أية حال، فإنه هذه المسألة ليست داخلية بحتة، بل تتعلق بالنزاع العربي الفلسطيني والصراع الإقليمي ككل. ولعله لهذا السبب لم يتم حتى اليوم الاتفاق حول هذه النقطة.

- النأي بالنفس عن النزاع السوري

ظهرت نظرية النأي بالنفس عن النزاع بسوريا بداية مع حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الذي حاول التبرؤ من أي تدخل على الأراضي السورية.

وقد حاولت طاولة الحوار في قصر بعبدا التأكيد على هذه النقطة، واعتبر رئيس الجمهورية آنذاك ميشال سليمان أنه يوحد ما سعي بإعلان بعبدا، وهو توافق من كل الفرقاء عن البعد وعدم التدخل بالأزمة السورية.

لم يتم فعليا تنفيذ هذا الإعلان وبقي كل طرف على تدخله في هذه الأزمة.

الدروس والخبرات المستفادة ما بعد التفاوض في لبنان

- الخبرات الإيجابية:

لعل الدرس الأساسي المستفاد هو أن الحوار ليس خياراً بل هو إلزامي لحل النزاعات ما بين مختلف الفرقاء.

فعلى الرغم من أن نقاط عديدة لم يتم حلها، كالمحكمة الدولية مثلاً، فإن التعاطي مع هذا الموضوع حكمه الهدوء من كل الأطراف بحيث جرى فصل الخلاف وتحييده جانباً.

إن الحوار بحد ذاته هو نجاح للفرقاء. فهو يسمح بتأكيد إمكانية التواصل ما بين الفرقاء، ويبعد شبح عدم الاستقرار الأمني والاجتماعي. فمن الملاحظ بشكل واضح الانعكاسات الإيجابية على الشارع عندما تبدأ جلسات حوار جديدة ما بين الأطراف المتنازعة.

ولعل من أهم الدروس الإيجابية أيضاً هو أهمية إرساء ثقافة حوار تسمح بقبول الآخر وسماعه وتفهم آرائه وهذا هو أساس أي نظام ديمقراطي. ولعل هذا ما دفع كل من تيار المستقبل وحزب الله بدء حوار جدي للتخفيف من الاحتقان السني- الشيعي. وهذا الأمر يساهم بشكل فعال في مكافحة الفكر التكفيرى الذي يتغذى على الخلافات الداخلية في بلد هو الأقرب إلى النزاع السوري ومطامع الجماعات التكفيرية.

وكذلك يقتضى الإشارة إلى أن الحوار على اختلاف مراحلها نجح في سحب فتيل الخلاف الداخلي الذي كاد في 2008 أن يؤدي إلى حرب أهلية جديدة.

- الخبرات السلبية:

الخبرات السلبية تتعلق بشكل أساسي بخطر استغلال أحد الفرقاء مبدأ الحوار للمماطلة في حل نزاع ما أو التهرب من مسؤولياته.

وإن أخطر ما في الحوار هو الفشل في إيجاد حل مع كل ما قد يحمله ذلك من تأثير على الشارع مباشرة.

ففي مراحل الحوار، وكوسيلة للضغط على الفريق الآخر، قد يحاول كل فريق رفع سقف مطالبه وتعبئة المواطنين بشكل مذهبي وطائفي للاستفادة من هذا الضغط في تفاوضه.

وتقتضي الإشارة إلى أن مختلف الفرقاء حاولوا القيام بمثل هذا الضغط ولكنه كان باستمرار أمرا سيئا وله نتائج سلبية على الجميع بما فيها على الفريق الذي اعتمدها. ولهذا السبب تعرض لبنان لمشكلات أمنية عديدة. ونضيف إلى أن المشاكل السابقة عادت لتتكرر. فلم يستطع الفرقاء لغاية اليوم انتخاب رئيس للجمهورية على الرغم من انتهاء ولاية الرئيس سليمان مما يشكل تكرارا لمشكلة عدم انتخاب رئيس بعد انتهاء ولاية الرئيس إميل لحود وكذلك الأمر بالنسبة لتشكيل الحكومة ومسألة الثلث الضامن، فهي مشاكل تعود لتتكرر باستمرار، ولم يستطع الحوار من إعادة حل دائم لها.

تشكيل الحكومة العراقية 2014

أ/ كيرك إتش سوويل

عن الكاتب

أ/ كيرك إتش سوويل هو مدير مؤسسة بيوتيسنسز لخدمات تأمين المخاطر، وهي شركة لتأمين المخاطر السياسية ينصب تركيزها على الشرق الأوسط، وهو الناشر للمطبوعة النصف شهرية "من داخل السياسة العراقية"

(www.insideiraqipolit.com).

المقدمة

أقيمت الانتخابات البرلمانية العراقية في 2014 وسط أجواء من الاستقطاب العرقي والطائفي الحاد في ضوء وجود تمرد سُني ضد الحكومة التي يسيطر عليها الفصيل الشيعي، وكذلك الخلاف الذي ينشب بين بغداد وحكومة إقليم كردستان العراق حول صادرات النفط. وفي ظل وجود نشاط للفصيل الشيعي بسبب الحرب وفرض الحظر على الكثير من المناطق السنية لأسباب أمنية، انخفضت المشاركة السنية في الانتخابات وأدت خسارة الفصائل السنية العربية والفصائل الشيعية العلمانية إلى سيطرة شيعية إسلامية كأغلبية على البرلمان للمرة الأولى. وقد مهّد سقوط مدينة الموصل، وهي أكبر مدينة عراقية ذات أغلبية سنية، في يد الإرهابيين في شهر يونية لسقوط رئيس الوزراء نوري المالكي والذي نجحت استراتيجية حملته القائمة على استخدام الطائفية لكسب الأصوات الشيعية ولولا ذلك لتمت إعادة انتخابه.

وقد أدى استبدال نوري المالكي بحيدر العبادي كمرشح عن الأغلبية الشيعية إلى تهدئة الانقسامات الحادة في البلاد ولكنها لم تقض عليها. وقد استطاع حيدر العبادي الذي يمتلك أسلوباً سياسياً أكثر احترافية وينتمي لنفس الحزب السياسي الذي ينتمي إليه المالكي أن يشكل ائتلافاً من

الفصائل الشيعية التي تحرص على التخلص من المالكي ومن الفصائل السنية التي أوهنتها الانتخابات وكذلك السيطرة على التمرد من قبل أكثر العناصر تطرفاً فيه.

وبينما كان من الممكن أن تسمح أغلبية شيعية للعبادي بتشكيل حكومة خالية من المكون السني إلا أن وطأة الحرب وانهيار الدولة كانا وراء توجيهه نحو التوصل لحل وسط.

واحتاج ذلك لتسوية مع الأكراد لفترة أطول، ولكن العبادي استطاع في شهر ديسمبر من عام 2014 أن يتوصل لاتفاقية مع كردستان لتصدير النفط يستفيد منها الجانبان في حال تنفيذها على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى تسهيل التعاون الأمني في ضوء الحرب الحالية. وبينما قبل قادة الأكراد اتفاقية كانوا قد تعهدوا برفضها حول مركزية عائدات النفط، والتي تمنحهم مُتنقّساً على المستوى المالي في عام 2015 إلا أنها توجّل خطوة إعلان الاستقلال.

الانتخابات البرلمانية 2014: اختيار قائم على الاستقطاب

أقيمت الانتخابات البرلمانية العراقية في 30 أبريل عام 2014 في أسوأ مناخ سياسي، حيث وصل الاستقطاب العرقي والطائفي إلى أعلى مستوياته. وقد تزامن تصاعد الاستقطاب السياسي مع وجود تمرد سني بعد عام كامل من حركة احتجاجية. وقد ركّز قادة التظاهرات على شكاوى ومظالم الطائفة السنية مع تجاهل الهجمات الإرهابية التي تعرّض لها الشيعة.

وقد أدى ذلك إلى قلة الاحتجاجات وسط الشيعة، ويمكن القول بأن نوري المالكي قد بدأ حملة إعادة انتخابه بمداهمة عسكرية للمقر الرمزي للتظاهرات في الرمادي في محافظة الأنبار بتاريخ 28 ديسمبر عام 2013. هذا وقد توسعت الهجمات الإرهابية بشكل كبير خلال العامين الماضيين والتي نفذتها جماعة جهادية يطلق عليها الآن تنظيم "الدولة الإسلامية" وكانت في

ذلك الحين تُسَمَّى "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش). وقد انهار النظام تماما في الأنبار بعد المداهمات التي نفَّذها المالكي.

هذا وقد صاغت أكبر كتلة سنية في العراق وهي كتلة المتحدين التي يقودها رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي حملتها الانتخابية بأقل السبل فاعلية متجاهلة تماما حقيقة أن الهجمات الإرهابية تم شنّها من مناطق سنية على الطائفة الشيعية، كما تم تصوير الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بأسوأ شكل ممكن. هذا وقد قام المؤتمر الرئيسي للكتلة والذي عُقد يوم 14 أبريل بإظهار العمليات الأمنية التي تنفذها الحكومة على أنها حرب شاملة ضد السُنَّة، وتنبأ النجيفي بأن إعادة انتخاب المالكي تعني "إبادة جماعية" للسُنَّة.

هذا وقد قامت "قناة بغداد" التلفزيونية المرتبطة بشكل كبير بكتلة "متحدون" أثناء الحملات الانتخابية وبعدها بأسابيع بالترويج للتمرد في تغطيتها الإخبارية وأشارت للمتمردين على أنهم "متظاهرون" واصفة العمليات العسكرية للحكومة على أنها "قصف عشوائي للمدنيين" متجاهلة تماما الهجمات السنية على الشيعة. وقد كانت هناك قنوات عراقية أخرى يشاهدها السُنَّة، بالإضافة إلى قناة الجزيرة الإخبارية التي يشاهدها كل العالم العربي مساندة للتمرد بشكل واضح.

في الوقت نفسه توخّدت الفصائل الشيعية خلف جهود الحرب، وهو ما يعني أن العمليات العسكرية المضطربة التي قادها المالكي لم تقابل بالنقد على القنوات التلفزيونية التي يشاهدها الناخبون الشيعة.

وبجانب كتلة "متحدون" التي يقودها النجيفي كانت هناك أيضا كتلتان تعتمدان في الأساس على المكوّن السني وهي الكتلة العربية بقيادة نائب رئيس الوزراء صالح المطلك و"الكتلة الوطنية" التي يتزعمها رئيس الوزراء العراقي الأسبق، إياد علاوي. وقد كانت كتلة صالح المطلك مضادة للأكراد بشكل واضح كما هو موحى من اسمها. هذا ولم يحظَ أي من الرجلين سواء المطلك

أو علاوى بمصداقية كافية - فقرب صالح المطلق من المالكي كان كارثيا بينما علاوي الذي يُعتبر سياسيا شيعيا علمانيا كان معروفا بعلاقاته بشخصيات سنية، بالإضافة إلى الحكومة الانتقالية الفاشلة التي قادها من 2004 إلى 2005.

وقد صاحب الأزمة الأمنية التي عانت منها البلاد والانقسام الطائفي السني- الشيعي انقسام آخر بين العرب والأكراد فيما يتعلق بالسيطرة على صادرات النفط. ومنذ انهيار المحادثات المتعلقة بإصدار قانون اتحادي للنفط عام 2007 بدأت حكومة إقليم كردستان في توقيع العقود منفردة مع شركات النفط، وهي نفس العقود التي أصرت بغداد دائما على أنها عقود غير قانونية. وعندما بدأت حكومة إقليم كردستان في تصدير النفط بشكل مستقل من خلال تركيا في ديسمبر عام 2013 قام المالكي بقطع الميزانية المخصصة لإقليم كردستان في الشهر التالي مباشرة. وقد قام الأكراد بعدها بمقاطعة التصويت الذي عقد في البرلمان على الميزانية العامة بسبب مركزيتها الشديدة، وقد ساندتهم في ذلك الموقف حلفاؤهم السُنَّة المتمثلون في كتلة "متحدون" التي يتزعمها النجيفي.

نتائج الانتخابات والمناورات المبكرة للكتل

لم يكن مفاجئا أن ينتج عن انتخابات 30 أبريل برلمان يغلب عليه الاستقطاب، حيث حصل الإسلاميون الشيعة على الأغلبية المطلقة للمرة الأولى وحصدوا 180 مقعدا في البرلمان من أصل 328 مقعدا (وكانوا قد حصلوا على 159 مقعدا من أصل 325 مقعدا في انتخابات 2010). وحصل ائتلاف دولة القانون بقيادة المالكي على 95 مقعدا وأضيف لها بعد ذلك عشرة مقاعد بعد اندماج عدد من الأحزاب الصغيرة معه. وحصل المنافسان الشيعيان الرئيسيان للمالكي وهما التيار الصدري بقيادة مقتدى الصدر والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي بقيادة عمار الحكيم على 34 و31 مقعدا على التوالي. وفازت كتلة رئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري بستة مقاعد

بينما فازت كتلة الفضيلة التي تعتبر من فصائل التيار الصدري أيضا بستة مقاعد.

أما بالنسبة لكتلتي العرب السُنَّة والشيعية العلمانيين، فكانت الانتخابات بمثابة كارثة لانخفاض إجمالي مقاعدهما مجتمعين من مائة مقعد إلى خمسة وسبعين مقعدا- حيث تحالف الفصيل الشيعي العلماني بقيادة علاوي مع الفصائل السنية في انتخابات عام 2010. وبالرغم من أن كتلة "متحدون" بقيادة النجيفي قد ظهرت على أنها الفصيل الأكبر فإن عدد المقاعد التي حصلت عليها انخفض من 45 إلى 27 مقعدا. وقد حصلت كتلة علاوي على 21 مقعدا بينما فازت كتلة المطلق بـ 11 مقعدا. وبالرغم من صدق مزاعم الناخبين السُنَّة حول قمع الناخبين الذي أدى إلى انخفاض نسب التصويت فإن العامل الأكبر في ذلك هو تحوُّل المناطق السنية في المحافظات المختلطة إلى مناطق حرب. علاوة على ذلك فقد رددت كتلة النجيفي لخطاب التمرد، ولكن يبدو أن استراتيجيتهم اعتمدت على قبول الفرضيات الأساسية للمتمردين مع الاختلاف مع اختيارهم التكتيكي للحرب.

أما بالنسبة للأكراد فإن إجمالي عدد المقاعد البرلمانية التي حصلوا عليها ارتفع من 57 إلى 62 مقعدا، وجاء توزيع المقاعد كما يلي: الحزب الديمقراطي الكردستاني (25 KDP مقعدا)، حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (21 PUK مقعدا)، حزب جوران (9 مقاعد)، الاتحاد الإسلامي الكردستاني (4 KIU مقاعد) وحصلت الجماعة الإسلامية في كردستان على 3 مقاعد. وقد احتفظت الأحزاب الكردية بالاختلافات الداخلية بينها ولكنها توحدت في مطالبها حيال بغداد. هذا وقد حصلت الأحزاب الصغيرة على بعض المقاعد كما فاز مرشحون بمقاعد الأقليات.

وقد تميزت فترة السبعة أسابيع التي فصلت بين الانتخابات وانهايار الجيش في الموصل في شمال العراق يوم 10 يونيو بتطورات درامية بين الأطراف الشيعية. بينما نافست التكتلات الشيعية بعضها البعض في

الانتخابات، فالحق القانوني المكفول للكتل في تشكيل ائتلاف موحد كمظلة لترشيح رئيس الوزراء المكلف بعد الانتخابات كان يعني حتمية إعادة بناء كتلة التحالف الوطني الشيعية التي قامت بتشكيل الحكومة عام 2010. وبما أن ائتلاف دولة القانون بقيادة المالكي قد فاز بأكثر من نصف المقاعد التي حصل عليها الشيعة فإن المسألة الحقيقية كانت تتعلق بمدى قدرة منافسيه من الشيعة داخل وخارج ائتلاف دولة القانون على مقاومة الشعور بالحتمية الذي حاول أن يخلقه.

وقد صمد التيار الصدري الذي يعتبر من المنافسين القدامى للمالكي أمامه. أما بالنسبة للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي فقد صمد في البداية ولكن بعد ذلك عندما أظهرت نتائج الانتخابات أن موقفه أضعف مما تخيل قام باستخدام لهجة أقل حدة فيما يتعلق بولاية ثالثة للمالكي بالرغم من أنه كان يعتبرها في السابق "خط أحمر". هذا وقد صعد المالكي من ضغوطه من خلال الخطاب الذي وجهه للأمم يوم 21 مايو مطالباً فيه لجنة الإعلام الحكومي بالتحقيق في حالات تتعلق "بالخيانة" و"بالتشكيك" في نجاح الجيش. ومثل نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني البطاقة الراححة داخل ائتلاف دولة القانون نفسه. وكان الشهرستاني قد هيمن على سياسات النفط في العراق منذ أن أصبح وزيراً للنفط عام 2006 ولم يحاول أن يخفي قناعته بأنه قد يكون رئيس وزراء أفضل من المالكي. وقاد الشهرستاني أيضاً أحد الفصائل الأربعة الرئيسية داخل ائتلاف دولة القانون.

سقوط الموصل والاصمود الأخير للمالكي

كان الهجوم الذي شنته تنظيم الدولة الإسلامية لمدة 4 أيام من 6 إلى 10 يونية والذي وصل لذروته بانهيار الجيش في الموصل صادماً للأمم بأكملها. وقد تفككت بالفعل وحدات ذات أغلبية سنية كبيرة في مناطق أخرى بشمال العراق بشكل سريع. وبينما حاول المالكي أن يلقي باللائمة فيما يتعلق بهذه الكارثة على مؤامرة قادتها عناصر لا تتميز بالولاء داخل الجيش، تبخرت

صورة القائد الحربي القوي التي حاول أن يروّجها من خلال سيطرته على الإعلام الرسمي وبعض وسائل الإعلام الأخرى.

وقد زاد ذلك من جرأة منافسي المالكي. وكانت الفصائل قد صوّتت بالإجماع على إعادة ترشيحه قبل أسبوعين ولكن الشهرستاني كان أول من نقض الاتفاق. وقد انتهت المهلة الدستورية لاجتماع البرلمان يوم 1 يوليو، ولكنهم لم يستطيعوا سوى أن ينتخبوا رئيس مجلس جديدا هو سالم الجبوري من كتلة "متحدون" التي يقودها النجيفي إلا يوم 15 يوليو. وقد كان المالكي نفسه يجاهد من أجل أن يضمن المساندة وأصدر تصريحاً يوم 4 يوليو يؤكد فيه أنه لن "يتراجع" أبداً عن ولاية ثالثة.

وقد حصل الشهرستاني في الحال على حليف يباعد بينه وبين المالكي على الملأ، وظهر بنفسه يوم 8 يوليو على قناة "الميادين" وأعلن عن عدم تأييده لرئيس الوزراء. 17

بعد انتخاب رئيس المجلس قام البرلمان أيضاً بانتخاب رئيس جديد للبلاد هو الكردي فؤاد معصوم. وقد وصلت الأحزاب الشيعية نفسها لطريق مسدود مع قرب انتهاء مهلة 7 أغسطس لانتخاب رئيس الوزراء المكلف، ولذلك قرّر حزب الدعوة الذي ينتمي له المالكي نفسه طلب المشورة من آية الله علي السيستاني. وقد نصّحهم السيستاني في رسالة مكتوبة باليد باختيار شخص جديد ولكن بدون الإشارة إلى ذلك البديل. ويعتبر السيستاني أكبر مرجع شيعي في العراق، وقد ساعد تصرفه على الخروج من المأزق وصوّت جميع أعضاء المجلس الحاكم لحزب الدعوة باستثناء المالكي نفسه على اختيار مرشح جديد.

هذا وقد رفض المالكي أن يكون خروجه مشرفاً، وألقى خطاباً يوم 6 أغسطس مؤكداً فيه أن الرئيس معصوم ليس لديه أي اختيار سوى ترشيح

¹⁷ لقاء مع حسين الشهرستاني، قناة الميادين، 8 يوليو عام 2014

<https://www.youtube.com/watch?v=O7WY1XiDI>

المالكي. وكانت حجته في ذلك أن الرئيس معصوم كان ملزماً وفقاً للدستور باختياره بعد أن أصبح ائتلاف دولة القانون هو الائتلاف الأكبر بعد الانتخابات وبعدها لم يقدّم أي ائتلاف أكبر أي مرشح له. واجتمعت الأحزاب الشيعية يوم 7 أغسطس وطالها المالكي بترشيحه وغادر بعد ذلك المكان بعد أن رفضت الأحزاب الشيعية ترشيحه. كما تجاهل الرئيس معصوم بكل بساطة طلب المالكي.

في ذلك التوقيت بدأ ظهور حيدر العبادي على أنه الحصان الرابع أو المرشح الأوفر حظاً خاصة وأن العبادي كان عضواً في حزب الدعوة منذ عام 1970 وقد قضى سنوات المنفى في بريطانيا. وتولّى العبادي رئاسة اللجنة الاقتصادية للبرلمان من عام 2006 إلى عام 2010 واللجنة المالية من عام 2010 إلى عام 2014. وكانت أوراق اعتماده كقيادي إسلامي مناهض لحزب البعث خالية من العيوب.

وفي يوم 11 أغسطس قام الرئيس معصوم بترشيح العبادي وألقى المالكي خطاباً شدد فيه على أن الرئيس معصوم قد انتهك الدستور وادعى أن المحكمة العليا قد أصدرت حكماً لصالحه (وما فعلته المحكمة هو التأكيد فقط على قرارها الصادر في مارس عام 2010). ويبدو أن المالكي قد اعتقد أن تفسيره للقرار هو التفسير الصحيح، بمعنى أنه رأى أن المحكمة قامت بتعزيز موقفه من خلال تأكيد قرارها السابق (وتحجج المالكي أيضاً بأن الرئيس معصوم قد انتهك الدستور بشكل آخر عن طريق تجاوز مهلة 7 أغسطس. ولكن معصوم استطاع أن يلجأ إلى قرار سابق للمحكمة العليا اعتبرت فيه المهلة الدستورية غير شاملة للأعياد الرسمية (وقد كانت هناك عطلة رسمية في العراق الأسبوع السابق لذلك بسبب شهر رمضان).

وفي محاولة أخيرة للمقاومة قام المالكي يوم 13 أغسطس باتهام العبادي بالخيانة ملمحاً إلى أن دولا سنوية مجاورة كانت وراء ترشيحه. وقد أوعز حتى لأحد نوابه داخل ائتلاف دولة القانون وهي حنان الفلتاوي بالظهور على

تلفزيون الدولة والإعلان بأن السعودية تُموّل هذا الائتلاف. وقد لعبت السفارة الأمريكية في بغداد دورا رئيسيا في تعزيز ترشيح العبادي، ولكن قامت المملكة العربية السعودية والتي تُعتبر أكثر دولة مكروهة في المنطقة بالنسبة للشيعة بإحباط ذلك على نحو جيد. ولكن الزخم لم يعد من الممكن إيقافه ولذلك ألقى المالكي خطابا للأمة قبل منتصف ليل يوم 14 أغسطس في وجود العبادي وأعضاء آخرين من ائتلاف دولة القانون بجانبه دافع فيه عن حقه في فترة ولاية ثالثة ولكنه أعلن عن قراره بسحب ترشّحه وذلك لمصلحة العراق.

الائتلاف الأول للعبادي. الأحزاب السياسية الشيعية

وقد جاءت اللحظة الدراماتيكية يوم 11 أغسطس عندما أقام الرئيس معصوم مراسم تعيين متلفزة للعبادي بحضور رئيس البرلمان الجبوري وقادة الفصائل الشيعية الذين لعبوا دورا في الائتلاف الذي رشّح العبادي واشتمل على الشهرستاني وضياء الأسدي القيادي قائد التيار الصدري وباقر الزبيدي من المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وعمار طعمة من كتلة الفضيلة. وقد أصدرت المجموعة وثيقة حدّدت فيها عدد المقاعد التي يساهم بها كل طرف منهم: 50 مقعدا من ائتلاف دولة القانون (38 مقعدا من مقاعد ائتلاف دولة القانون مُخصّصة للعبادي مع تمثيل الشهرستاني لـ 12 مقعدا إضافيا)، التيار الصدري 34 مقعدا، المجلس الأعلى الإسلامي العراقي 31 مقعدا، الجعفري 6 مقاعد وكتلة الفضيلة 6 مقاعد. وقد أعطى ذلك للعبادي 127 نائبا، وهي تعتبر أقلية بالنسبة لإجمالي المقاعد البالغ 328 مقعدا او لكنها تمثل أغلبية واضحة بين إجمالي نواب الشيعة الذين يبلغ عددهم 180 نائبا.

وقد انخرط المالكي بعد ذلك في مناورة والتي تُعتبر في ضوء أحداث الماضي مناورة غير مجدية تماما. فبعد أن ألقى خطابا في وقت مبكر من نفس اليوم لإدانة معصوم بسبب انتهاكه للدستور، عقد المالكي فعالية أخرى ولكن هذه المرة مع نواب ائتلاف دولة القانون الذين أطلق عليهم اسم كتلة حزب الدعوة (وكانت هذه المرة الأولى التي يُستخدم فيها هذا المُسمّى). وأكد

المالكي أن معصوم لا خيار أمامه سوى ترشيحه وكان خلف عبد الصمد خلف، المحافظ السابق للبصرة هو الشخص الوحيد الآخر الذي ألقى خطابا أثناء الفعالية كما كان العضو الوحيد البارز في ائتلاف دولة القانون الذي ظهر في هذه الفعالية. وقد ادّعى خلف بوصفه رئيسا لهذه الكتلة الجديدة أن هناك 43 نائبا يساندون ترشيح المالكي بالإضافة إلى آخرين لم يمكن التوصل إليهم وظهر منهم 29 نائبا معهم في مقطع الفيديو.

وكان ملحوظا غياب هادي العامري الأمين العام لمنظمة بدر ونائب الرئيس العراقي خضير الخزاعي من بين النواب المعارضين لترشيح العبادي. وحتى إن كان المالكي قد استطاع أن يحشد الأغلبية الضئيلة من الـ105 مقاعد تابعة لائتلاف دولة القانون، فإنه لم يكن ليحصل سوى على سُدس أصوات كافة النواب مع المعارضة الساخنة من كل الفصائل الأخرى داخل البرلمان لترشيحه. وكما ذكرنا من قبل فقد رفضت المحكمة العليا أن تطالب معصوم بترشيحه.

وفي النهاية استطاع المالكي أن يعتمد على فصيل من نواب حزب الدعوة وجزء كبير من المستقلين والأحزاب السياسية الصغيرة داخل ائتلاف دولة القانون والتي كانت تعتمد عليه. ولكن في اليوم التالي، 12 أغسطس، أعلن علي شمخاني رئيس جهاز الأمن القومي الإيراني عن ترحيبه بترشيح العبادي. وقد تلا ذلك بشكل فوري تأييد للعبادي من وكلاء إيرانيين أبرزهم منظمة بدر. ولكن الانقسامات التي نتجت عن تشكيل هذا الائتلاف داخل حزب الدعوة وبين منظمة بدر وفصائل أخرى داخل ائتلاف دولة القانون استمرت حتى بعد تشكيل الحكومة، وذلك فيما يتعلق بتوزيع الوزارات ورسم السياسات، خاصة السياسة الأمنية.

والمرشح الوحيد الذي بدا أن له فرصة حقيقية بجانب المالكي والعبادي هو الجعفري، رئيس الوزراء السابق الذي تولى بعد ذلك وزارة الخارجية في الحكومة الجديدة. ومن الواضح أن الشهرستاني أراد الترشح للمنصب ولكنه

لم يحصل على التأييد والدعم اللازم. أما رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي باقر الزبيدي وهو وزير داخلية ووزير مالية سابق فقد تم طرح اسمه ولكن في النهاية توافق المجلس الأعلى الإسلامي العراقي والتيار الصدري على ترشيح أحمد شلبي كمرشح الحل الوسط بينهما. ولكن شلبي كان مثيرا للجدل ولم يكن يتمتع بعلاقات جيدة مع الكثيرين من ائتلاف دولة القانون. ووفقا لتسريبات من مصادر شيعية في هذه الأيام العصيبة فإن الترادف بين التيار الصدري والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي قد أدى إلى تحويل تأييدهم لصالح الجعفري كحل وسط آخر. أما الشهرستاني فقد ساند العبادي. وبما أن ائتلاف دولة القانون قد حصل على مقاعد يفوق عدد المقاعد التي حصلت عليها بقية الفصائل الشيعية مجتمعة فإن العبادي كان الوحيد الذي يمكنه أن يحصل على نسبة كبيرة من أصوات ائتلاف دولة القانون من المالكي، هذا وقد أيدت بقية الفصائل الأخرى العبادي بضغط من المهلة الدستورية التي تجاوزها الرئيس معصوم بالفعل.

العبادي يُشكّل حكومة – السنة يشاركون والأكراد يرفضون

لم يكن هناك شك في أن الأحزاب السياسية الشيعية سوف تختار مرشحا شيعيا بينما كان أقصى ما يمكن للسنة والأكراد أن يفعلوه هو أن يعبروا عن رفضهم للمرشح للتأثير على العملية. وهذا ما فعله السنة بالفعل في الفترة من شهر مايو إلى شهر أغسطس مع تعبير شخصيات مرتبطة بكتلة "متحدون" التي قادها النجيفي الرئيس السابق للبرلمان عن معارضتها الشديدة لترشيح المالكي. وعندما اتضح أن المالكي سوف يتم استبداله أصبح أهم عامل يميّز موقف الفصائل العربية السنية من رئيس الوزراء المكلف العبادي هو ضعفهم السياسي. وكما ذكرنا من قبل فإن التحالف بين النواب العرب السنة والنواب العلمانيين الشيعة قد انخفض من 101 (من إجمالي 325) لـ 75 (من إجمالي 328). أدى هذا الضعف إلى سعي الرئيس السابق للبرلمان، النجيفي، ونائب رئيس الوزراء، المطلق، إلى تنحية اختلافاتهم

الأيدولوجية جانبا وتشكيل ائتلاف عربي سني بالكامل "اتحاد القوى الوطنية" للدخول في مفاوضات.

ولكي تزداد الأمور سوءا بالنسبة للقادة السنيين فقد طالتهم فضيحة في أواخر شهر مايو عندما كانت إعادة انتخاب المالكي ما تزال متاحة، حيث انتشرت أخبار عن عقد حليف النجيفي، جمال الكربولي رئيس حركة الحل داخل كتلة "المتحدون" لـ"سوق مفتوحة" لشراء أصوات نواب لصالح المالكي. وقد عُرف عن الكربولي إدارته لأكثر المنظمات السياسية فسادا في العراق. ورغم أن هذه الإشاعات كانت لها مصداقية بالفعل فإنه في يوم 26 مايو صرّح عبد الله الجبوري، نائب سنيّ على قائمة علاوي ومحافظ سابق لمحافظة ديالى بأنه قد حضر بالفعل اجتماعا لهذا "السوق المفتوح" وبدأ في الإعلان عن شخصيات على قوائم النجيفي والمطلق دخلت بالفعل في مفاوضات من أجل تحديد سعر لصوتها.

وقد تعرّضت كتلة "متحدون" لموقف آخر محرج بعد ترشيح العبادي عندما بدأ الإعلام السنيّ في التركيز على ادعاءات حول قيام سلمان الجميلي وهو حليف بارز للنجيفي لم يحصل على أصوات كافية للفوز بمقعد في البرلمان في أبريل باستغلال وضعه في فريق المفاوضات للحصول على حقيبة وزارية. وقد أجبر ذلك النجيفي على التخلّص منه بشكل سريع من المفاوضات.

وكان السنّة يمتلكون بطاقة رابحة واحدة وهي وجوب وجود وزراء سنّة في حكومة العبادي نظرا للتمرد وإصرار الولايات المتحدة على أن تكون الحكومة الجديدة حكومة شاملة كشرط للحصول على المساعدات العسكرية الأمريكية. ولكن مع سيطرة الشيعة على الأغلبية داخل البرلمان لم يكن هناك نص دستوري يتطلب ذلك. ولكن مع ذلك كان معلوما أن حكومة مكونة من الشيعة فقط لن تكون صالحة.

لذلك وافق العبادي على ميثاق وطني يتكون من 20 نقطة كاتفاق للتحالف يمكنه أن يقدمه للبرلمان في نفس وقت الاقتراع على الثقة الخاص به¹⁸. ورغم أن الوثيقة أشارت إلى المطالب الرئيسية للسنة والأكراد واحتوت على مهل زمنية في بعض الحالات إلا أن الأحكام إما تمت صياغتها بشروط تتسم بالمرونة (مع الالتزام "بمراجعة" أو "إعادة النظر" في هذه السياسة أو غيرها) أو كانت تتسم بالغموض. فعلى سبيل المثال ذكرت الوثيقة أن الحكومة يجب أن تحرز تقدما في "مشروعات القوانين" المرتبطة بالعمو العام وإصلاح عملية اجتثاث حزب البعث ولكنها لم تحتو على تفاصيل محددة حول ما تنطوي عليه مشروعات القوانين، مما يعني أن محتواها الفعلي سوف يخضع للتفاوض بعد انتخاب العبادي. لكن أفضل ما استطاع السنة أن يحصلوا عليه في هذا الصدد هو اتفاق على مفاوضات إضافية حول الأولويات الخاصة بهم.

ومع قرب انتهاء المهلة الدستورية المقدرة بثلاثين يوما لتشكيل الحكومة بحلول يوم 10 سبتمبر أعلن العبادي عنها مبكرا يوم 8 سبتمبر، وفي الحال انقلب البرلمان إلى ما يشبه السيرك. فقد اعترض الكثير من النواب ورفعوا أصواتهم في غير دورهم لأنه كان من الواضح أن العبادي لم يستكمل مفاوضاته حول الحقائق الوزارية. فالأكراد لم يكن لهم تواجد في البداية، ولكن العبادي بادرت بتغيير بعض أسماء المرشحين التي كان قد تم الاتفاق عليها قبل ذلك بساعات واختيار بعض المرشحين لمنصب لا يريدونها. فعلى سبيل المثال قام العبادي بتغيير التشكيلة وضم وزيرين من البصرة بعد أن اشتكى نائب من عدم وجود أي وزراء من محافظته. ولم يكن الشهرستاني راضيا عن ترشيحه لوزارة التعليم العالي لأنه أراد في الأساس حقيبة الخارجية، ولذلك تم رفض المنصب من الفصيل الذي ينتمي إليه بشكل

¹⁸ تقدم "الميثاق الوطني الخاص بحكومة العبادي للبرلمان يوم 8 ديسمبر عام 2014، <http://is.gd/A72Eac>

علي. ورد العبادي قائلاً: "أنا رئيس الوزراء المكلف" وقام بترشيحه على أية حال. كما قام بترشيح عدة شخصيات كردية بدون موافقتها.

وفي النهاية تولت حكومة العبادي مسئولياتها ببداية ضعيفة. وقد حصل الميثاق الوطني على 177 صوتاً متخطياً بذلك حاجز الـ165 صوتاً المطلوبة للحصول على أغلبية مُطلقة. ولكن عندما بدأ العبادي في تقديم الوزراء بشكل مستقل فشل أول وزيرين منهم وهما صالح المطلك والزعيم الكردي هوشيار زيباري في الحصول على أغلبية مطلقة وحصلوا على أغلبية بسيطة من إجمالي الـ289 نائباً الحاضرين. وعندما اعترض بعض النواب أشار رئيس مجلس النواب الجبوري إلى سابقة سمحت فيها المحكمة العليا بالتصويت استناداً إلى الأغلبية البسيطة¹⁹ وتم استئناف الإجراءات.

بعد واقعة زيباري توقّف الجبوري عن الإعلان عن عدد الأصوات واكتفى بالإعلان عن وجود "أغلبية واضحة" من خلال رفع النواب لأيديهم للتصويت للمرشح. هذا وقد أدى العبادي اليمين الدستورية في هذه الليلة.

العبادي يستكمل تشكيل مجلس الوزراء - المصالحة مع الأكراد

بعد انتخاب حكومة العبادي يوم 8 ديسمبر رفض الأكراد الذين منحهم العبادي منصب نائب رئيس الوزراء ووزارة المالية ووزارة الثقافة ووزارة الهجرة أداء اليمين الدستورية بسبب عدم موافقتهم على هذه المناصب. وكان السبب بسيطاً، فالميثاق الوطني أشار إلى الخلافات المُعلّقة بين بغداد وأربيل على أنها موضوعات مفتوحة للنقاش بدون تحديد التزامات معينة.

كما ذكرنا من قبل، أقيمت انتخابات شهر أبريل في ظروف انهيار سياسي كامل بين بغداد وإقليم كردستان. إضافة إلى ذلك فإن سجل العبادي كرئيس

¹⁹ استنتجت هذه السابقة أن استخدام الدستور العراقي لجملة "الأغلبية المطلقة" يعني أغلبية مطلقة حقيقية فقط إذا تمت صياغتها كالتالي: "الأغلبية المطلقة من عدد أعضائها". وذلك مُختلف عليه بشكل كبير لأن الدستور يستخدم في مواضع أخرى جملة "الأغلبية البسيطة" أو "أغلبية الحاضرين" وبذلك تنفق عبارة "الأغلبية المطلقة" مع ذلك بشكل دقيق. ولكن هذه السابقة كانت مهمة بالنسبة لتشكيل هذه الحكومة.

للجنة المالية في البرلمان لم يوح بتوقُّع تغيير في السياسات. ولم يكتفِ العبادي بتأييد سياسات المالكي المركزية فيما يتعلق بصادرات النفط ولكنه كان أحد مهندسي هذه السياسات. وقد ساهم في إعداد ميزانية عام 2013 التي نصت على قطع أموال الميزانية الخاصة بحكومة إقليم كردستان. وعندما بدأ الأكراد في تصدير النفط بشكل مستقل في شهر ديسمبر من عام 2013 وجَّه لهم اللوم بشكل رسمي واعتبر عدم مساهمتهم في الميزانية الاتحادية هو السبب الرئيسي للعجز. وأثناء حملته الانتخابية 2014 أجرى العبادي عدة لقاءات انتقد فيها الأكراد بسبب إصرارهم على تصدير النفط خارج النظام الاتحادي.

ولكن مع ذلك كان هناك مؤثران على حرص العبادي على عقد مصالحة مع الأكراد. كان أول هذين المؤثرين هو تعيين عادل عبد المهدي من المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وزيرا للنفط، وقد كان معروفا منذ فترة أن المجلس الأعلى الإسلامي العراقي هو أقرب الأحزاب الشيعية للأكراد. ثانيا، استطاع العبادي أن يُحدِّث تغييرا مفاجئا في الخطاب استطاع أن ينهي من خلاله محاولات تصوير الأكراد على أنهم حلفاء للإرهابيين السُنَّة أو أعداء للوحدة الوطنية (كما صوَّروهم المالكي). وقد تجاوب الأكراد مع ذلك من خلال قبولهم للمناصب الوزارية في الحكومة في شهر أكتوبر، بالرغم من أن العبادي لم يكن قد استجاب بعد لمطالبهم.

وقد استطاع عبد المهدي أن يتوصَّل إلى تفاهات وحلول وسط خلال رحلته إلى أربيل من 13 إلى 14 نوفمبر حيث وقَّع على صفقة لتمهيد التواصل مع رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني ونائب رئيس الوزراء قوباد طالباني (وينحدر الرجلان من العائلات المهيمنة على الحزبين الحاكمين التقليديين). واحتوت الصفقة على ثلاثة بنود: (1) استئناف صادرات النفط الكردية من خلال النظام الاتحادي بكمية تصل إلى 150 ألف برميل في

اليوم، 2) سداد مبلغ قيمته 500 ألف دولار، و3) التزام بارزاني بتجديد المفاوضات في بغداد. 20

هذا وقد التزم الجانبان بتنفيذ البنود الثلاثة. وفي يوم 2 ديسمبر وافق مجلس الوزراء من خلال التصويت على صفقة جزئية تنص على تصدير حكومة إقليم كردستان ما لا يقل عن 250 ألف برميل في اليوم من خلال النظام الفيدرالي حتى تستطيع تصدير 300 ألف برميل في اليوم من كركوك إلى تركيا عبر البنية التحتية الخاصة بها وذلك في مقابل بدء بغداد في تمويل قوات البشمركة على أساس تناسبي من ميزانية الدفاع الخاصة بها.

ولكن الصفقة لم تكن كاملة لأنها لم توضِّح إذا كان ممكنا أن تصدر حكومة إقليم كردستان كميات أكثر من ذلك بشكل مستقل. كما أن الصفقة لا تكون لها قوة القانون إلا إذا تم تدوينها في الميزانية. علاوة على ذلك بدا أن الطرفين لم يستجيبا للضغوط فيما يتعلق بصادرات النفط. فمن ناحية أكد العبادي في عدة مناسبات عدم قبول وجود صادرات نفط مستقلة لحكومة إقليم كردستان. وفي ضوء تبني كل الأحزاب الشيعية باستثناء المجلس الأعلى الإسلامي العراقي موقفا متشددا حيال هذا الموضوع لم يبق أمام الأكراد مساحة للمناورة.

ومن ناحية أخرى يبدو أن قادة الأكراد كانوا هم أيضا يضغطون. فقد صرح القادة البارزون مرارا وتكرارا بمن فيهم رئيس الوزراء برزاني أن حكومة إقليم كردستان لن تضحى مرة أخرى بصادراتها المستقلة من النفط. وأعلن وزير الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان أشتي هورامي في مؤتمر في لندن في منتصف شهر ديسمبر أن صادرات النفط الكردية هي "خط أحمر لدينا ولا نتوقعوا أي مفاوضات بهذا الشأن". 21

²⁰ البيان الصحفي الخاص بعبد المهدي فيما يتعلق بالاتفاقية مع القادة الأكراد، <http://is.gd/OkysTJ>

²¹ "الحمراوي يضع خطا أحمر لمفاوضات بغداد حول النفط"، تقرير النفط العراقي، 18 ديسمبر 2014،

<http://is.gd/m1hFla>

وعلى الرغم من ذلك الخطاب فقد وافق مجلس الوزراء على ميزانية جديدة يوم 22 ديسمبر وصوّت الوزراء الأكراد في صالحها، فبدا واضحا أن الأكراد قد تراجعوا. وقد احتوت الميزانية على امتياز اتحادي رئيسي واحد وهو أن قوات البشمركة سوف يتم تمويلها على أساس تناسبي من ميزانية الدفاع. وكان هذا حلا وسطا سهلا ومقبولا في ضوء محاربة الأكراد لنفس العدو السني الجهادي الذي يحاربه الشيعة. ولكن المادة رقم 1 كانت واضحة فيما يخص عائدات صادرات النفط الخاصة بحكومة إقليم كردستان "جميع الإيرادات المستحقة في الواقع تُعتبر إيرادات نهائية لحساب الخزينة العامة للدولة". واحتوت المادة رقم 10 على أحكام عقوبات شبيهة بتلك التي كانت موجودة عام 2013 وأدت إلى مقاطعة الأكراد للبرلمان في الأساس. ولكن في عام 2015 وُجِدت على الأقل حلول لمسألة "النفط الكردي".

دروس مستفادة من تشكيل التحالف العراقي

بينما يمكن اعتبار تشكيل الحكومة العراقية فريدا بعض الشيء بالنظر لنظام الدولة إلا أن هناك مجموعتين من المبادئ يمكن استنتاجهما بوصفهما دروسا مستفادة. المبدأ الأول والأكثر أهمية هو الحاجة إلى تقدير واقعي لميزان القوى ممزوجا بأقصى مرونة للأحزاب السياسية من أجل التكيف من موضع قوة كسياسة تتسم بالحكمة. ويعتبر التقدير المبالغ فيه لقوة العرب السنة . قادة الجناح المعتدل للحركة الاحتجاجية، جزء من أسباب فشل التظاهرات السنوية التي شهدتها العراق عام 2013 والتي تلتها حركة تمرد واسعة، والذين لم يدعون لتمرد مسلح أو يرغبون فيه وعبروا - بالرغم من ذلك- عن مطالبهم المتعلقة بالإصلاح بطريقة مطلقة وتوسعية. وتعتبر المطالبة بإلغاء كامل لعملية اجتثاث حزب البعث أحد الأمثلة على ذلك. كما أن المطالبة بوجود "توازن" فيما يتعلق بقوات الأمن على أساس الافتراض الخاطئ بأن السنة يشكلون أقلية سكانية - بينما هم بالفعل يشكلون ربع السكان- هو مثال آخر.

وعلى نحو مماثل، تم عقد صفقة النفط لأن الأكراد الذين كان اقتصاد إقليمهم على حافة الإفلاس قد قبلوا بمطالب الأغلبية فيما يتعلق بمركزية عوائد النفط وذلك على الأقل لعام 2015. وبينما ظهرت بالفعل مشاكل في تنفيذ هذه الاتفاقية يبدو أن معارضة الأغلبية العربية لتبني كردستان لسياسة نفطية مستقلة قوية بدرجة تجعل وجود كردستان كجزء من العراق غير قابل للتطبيق بدون قبول حلول وسط، وذلك بغض النظر عن المزايا المتأصلة لحجج الأكراد حول تاريخهم وثقافتهم المتفردة.

ولكن على صعيد آخر أظهر حيدر العبادي مرونة أكبر وقبولاً للحلول الوسط عن سابقه وهي بالتأكيد أكبر من متطلبات الأغلبية العديدة للسنة. أما في تعامله مع السنة فقد قطع على نفسه وعداً ما زال يبدي حسن النية بالضغط في اتجاه قوانين إصلاحية فيما يتعلق باجتثاث حزب البعث والخدمات الأمنية. وتميزت عملية الإصلاح هذه بالبطء الشديد بالإضافة إلى أن مشروع قانون بخصوص هذه الموضوعات يبدو أنهما يحتاجان لموافقة شيعية داخل مجلس الوزراء. ولكن الجهد المبذول لتلبية هذه المطالب بشكل جزئي واضح جداً.

المجموعة الثانية من المبادئ الثنائية تتعلق بالحاجة إلى فهم شكاوى ومظالم الطرف الآخر والتكيف مع هذا الإدراك بشأن الخطاب والسياسات. أما على مستوى العلاقات الطائفية فإن الانتخابات الأخيرة كانت تتسم بالاستقطاب الشديد لأن الكتل الكبرى نظمت حملات انتخابية قائمة على تشويه الآخر وإظهاره بمظهر الشيطان. فقد صور المالكي السنة في العملية السياسية على أنهم حلفاء للقاعدة وقادة السنة بالغوا بشكل واضح عندما قالوا إن الحكومة قد أعلنت ببساطة "الحرب على السنة" بدون الاعتراف بأن المدنيين الشيعة يعانون أيضاً من الإرهاب. وكانت هناك ديناميكية مماثلة بين الشمال والجنوب، حيث إن رئيس الوزراء الحالي قد انخرط في استعراض للقوة ضد الأكراد بينما رفض قادة الأكراد الاعتراف بمدى كراهية السكان العرب العاديين لفكرة تعاملهم مع الأمور على أنهم دولة مستقلة.

وبينما لم يتمكن العبادي من تلبية مطالب السنة فيما يخص التشريعات فقد استطاع تغيير توجه الأمة بشكل كبير كما أجرى تغييرات واضحة في التكتيكات الأمنية مثل إيقاف التفجيرات في المدن السنية كما لو كانت تنتهي لدولة أجنبية. وعندما هدد السنة مؤخرًا بالانسحاب من الحكومة بسبب عدم وجود تقدم قام المالكي بزيارة مقرهم بنفسه وهي خطوة لم يكن المالكي ليقدم عليها أبداً. والعبادي ليست لديه القدرة على تمرير جميع مطالب السنة كما أنه ليس بحاجة للسنة للحفاظ على حكومته ولكن هذه اللفتة طغت على كل شيء.

ونفس الشيء ينطبق على الأكراد، فتوجهات العبادي فيما يخص سياسات النفط تتطابق مع سياسات المالكي ولكنه أنهى عملية تشويه الأكراد وعزز التعاون العسكري معهم. وبدلاً من التحدث عن سياسات النفط الكردية من وجهة نظر فيها اتهام للأكراد تناولها العبادي من منظور العدالة مؤكداً أنه ليس من العدل السماح لإقليم كردستان ببيع صادراته من النفط بشكل مستقل بينما لا يتم السماح بذلك للبصرة التي تقوم بإنتاج معظم ثروات العراق من النفط. ولإنجاح الصفقة الحالية للنفط يجب أن يكون هناك استعداد للأخذ والعطاء ولكن على الأقل لم يعد موضوع تحدث العرب والأكراد لبعضهم البعض يمثل مشكلة وأصبح من الممكن على الأقل مناقشة العملية.

ثانيا: تجارب دولية

التفاوض بين الأحزاب المختلفة: حالة جنوب أفريقيا²²

أ/ أندرو فاينستايين

عن الكاتب:

كان فاينستايين عضو برلمان عن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، وكان أحد أعضاء السكرتارية في عملية التفاوض التي أفضت لأول انتخابات ديمقراطية في جنوب أفريقيا في عام 1994.

يُعتبر انتقال جنوب أفريقيا من إدارة سلطوية عنصرية إلى ديمقراطية تعتمد على نظام "شخص واحد وصوت واحد"، واحدة من أنجح صور التحول في العصر الحديث.

وقد كان مفتاح هذا الانتقال هو مجموعة من مباحثات الأحزاب الثنائية والمتعددة، والتي تمت من منتصف الثمانينيات حتى إصدار دستور جديد في 1996. وكانت هذه المفاوضات صعبة وشاقة وواجهت الكثير من العقبات. ولكنها في النهاية، أفضت لوجود ديمقراطية ناجحة تعتمد على تعددية حزبية ونجحت في هذا دون خسارة الكثير من الأرواح.

أولا: سياق ما قبل المفاوضات:

وقعت جنوب أفريقيا تحت سطوة الاستعمار الأوروبي منذ عام 1652، ومنذ ذلك الوقت، حرم السكان الأصليون من أبسط حقوقهم. وأصبح نظام التفرقة العنصرية منظما ويُطبق بوحشية مع ظهور الفصل العنصري 23 في 1948.

²² بالإضافة لخبرة الكاتب الشخصية في عملية التفاوض، تستند هذه الورقة للمصادر الرائعة لمعهد تاريخ جنوب أفريقيا الإلكتروني (<http://www.sahistory.org.za>) وموقع المصادر الخاصة بالمصالحة (<http://www.c-i.org>)

²³ مصطلح الفصل العنصري الكريه يستخدم فقط لوصف الطبيعة السخيفة لحياة ما قبل الديمقراطية في جنوب أفريقيا.

امتلك البيض الذين كانوا يمثلون تقريبا 12% من السكان، أكثر من 80% من الأراضي وأدى ذلك إلى سيطرتهم على جميع الجوانب السياسية والاقتصادية في البلاد. وكانت الغالبية العظمى من الأفارقة تسكن مناطق صغيرة بعيدة أو "محميات" طبقا لتراثهم القبلي. وكان على من يعيش منهم خارج هذه المحميات أن يعيش في مناطق جماعية مقسمة على أسس عرقية وأن يعمل في الوظائف المسموح بها فقط. كما تم تقسيم المناطق الجماعية والوظائف المسموحة بشكل أكثر طبقية حسب درجة السواد، أي السود من أصل آسيوي أو من ينتمون لعرق مختلط والذين يعرفون بـ "الملونين" الذين يعيشون في مناطقهم المحددة وكيفية تأهيلهم للوظائف المخصصة لهم. تحدد كل جانب من جوانب المجتمع حسب العرق بتخصيص مزايا معينة ومتاجر ومدارس ووسائل المواصلات العامة والدوريات الرياضية وما إلى ذلك للجماعات العرقية المختلفة. في حين اقتصر التواصل بين الجماعات إلى حد كبير على علاقة المشرف بالعامل في مكان العمل أو البيت في حالة الخدم. وقد تم منع قيام علاقات أو زواج بين الأعراق المختلفة بنص القانون.

الأهم من هذا، حرمان غير البيض من شعب جنوب أفريقيا من حق التصويت للحكومة على كافة المستويات، كما كانوا لا يتمتعون بحقوقهم القانونية. وكان من حق سكان جنوب أفريقيا من البيض أن يصوتوا للبرلمان الذي كان يتخذ القرارات الخاصة بجميع جوانب حياة كل الشعب الجنوب أفريقي لسنوات طويلة. ولم يكن هناك سوى عضو واحد في البرلمان معارض للحزب الوطني الذي يطبق قانون الفصل العنصري.

كما تم قمع وسائل الإعلام وحرية التعبير بشدة واستخدمت التشريعات الوحشية للحفاظ على الأمن ولقمع أية معارضة لنظام الفصل العنصري، ودائما ما كان الناشطون المناهضون للفصل العنصري يُسجنون ويُمنعون وربما يُقتلون.

كانت معارضة الفصل العنصري يتم قيادتها من المنفى والسجون السياسية مثل جزيرة روبن التي قضى بها نلسون مانديلا معظم سنوات سجنه الـ 22، وأيضا حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) وحزب مؤتمر عموم أفريقيا (PAC) ومجموعة من الجماعات الأصغر مثل منظمة آزانيا الشعبية (Azapo). وتعرضت كل هذه المنظمات للمنع وحكم على الكثير من قادتها بالسجن أو النفي في منتصف الستينيات، كما حُكم على مانديلا بالسجن مدى الحياة في 1964 بتهمة الخيانة العظمى بعد أن تم التعامل مع الاحتجاجات السلمية لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي بعنف شديد من قبل الدولة، مما حدا بحزب المؤتمر الوطني الأفريقي إلى القيام بكفاح مسلح محدود ضد الفصل العنصري. ولعبت الحركة النقابية دورا هاما في المعارضة داخل البلاد، بالإضافة لكنائس معينة.

سعى الغالبية من سكان جنوب أفريقيا لوجود إدارة مختلفة تماما سياسيا واقتصاديا يتمتعون فيها بحقوق سياسية وقانونية واقتصادية متساوية. تبنت حكومة الفصل العنصري في الثمانينات استراتيجية إصلاح وقمع، فقد تم تكوين برلمانات من الملونين والأسويين مساعدة لبرلمان البيض.

ردا على هذا الأمر في الثمانينات، بدأت حركة التحرير في حركة لتحرير البلاد من الحكم. وتم تكوين العديد من المؤسسات المدنية الداخلية تحت مظلة الجبهة الديمقراطية المتحدة (UDF). وأدت الاضرابات والاحتجاجات وعدم سداد مقابل الخدمات وغيرها من الاجراءات المدنية إلى قمع أكبر من قبل حكومة الفصل العنصري. وتم تكوين نظام إدارة الأمن القومي لمواجهة اللجان الشعبية التي تم تكوينها تقريبا في كل شوارع المناطق "الأفريقية" بالبلاد والمستوطنات غير الرسمية. خشي الكثير من المراقبين من قرب حدوث مذابح بين الأعداء العنيدين.

على الصعيد الدولي، أدى التضيق في العقوبات الاقتصادية والتجارية الذي أثار القلق في عالم الأعمال المحلي، وكذلك الهزيمة العسكرية في أنجولا إلى زيادة الضغط على حكومة الفصل العنصري. وعلى الجانب الآخر حرم انحدار الكتلة السوفيتية حركة التحرير من العديد من المؤيدين لها اقتصاديا.

وأدى هدوء الحرب الباردة إلى الحد من التوترات في المنطقة وفي العالم، مما سهل وجود بيئة مهيأة أكثر لإجراء المفاوضات.

في تلك الفترة، بدأت مؤسسة حكومية في تنظيم زيارات سرية بين كبار رجال جنوب أفريقيا (بمن فيهم رجال أعمال وصحفيون وغيرهم من قادة الرأي العام) وأعضاء حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في المنفى. وبدأت هذه المقابلات في تقليص عدم الثقة التي كانت موجودة بين الإدارة البيضاء وبين حزب المؤتمر الوطني الأفريقي.

هذه المبادرات، في سياق البيئتين المحلية والعالمية خلقت واقع أصبح فيه اللاعبين الأساسيين، على الرغم من العقود الطويلة من العداوة المتأصلة، أكثر استعدادا من ذي قبل للتفاوض.

بدأت المباحثات حول المستقبل الدستوري لجنوب أفريقيا سرا أولا وبصورة غير رسمية بين نلسون مانديلا الذي كان وقتها ما زال مسجوناً، وبين أحد الوزراء الكبار في حكومة الفصل العنصري في 1985. أحدثت هذه المباحثات جدلاً داخل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي خشي البعض من قاداته أن يقوم مانديلا بإبرام اتفاق مع حكومة الفصل العنصري بدون الرجوع للحزب.

في هذه المرحلة اقترحت الحكومة نظاما دستوريا جديدا يستند لكيان فيدرالي أو كونفدرالي يمكن السود من المشاركة في العملية السياسية وصولاً إلى مجلس الوزراء. وقامت الحكومة أيضا باقتراح تكوين مجلس قومي للتفاوض حول دستور جديد يتم عرضه على البرلمان الأبيض.

رفضت حركة التحرير هذا الاقتراح لأنه كان ما زال يعتمد على التفرقة العنصرية وكان سيعمل على أن تظل السلطة العليا في يد البيض والحزب الوطني. ولكن الحركة، بالإضافة إلى مطالبها الطويلة بالإفراج عن المسجونين السياسيين والممارسة الحرة للسياسة ورفع الحظر عن الكيانات السياسية والحصول على كافة الحقوق الدستورية، طالبت بالتفاوض على نظام دستوري جديد من قبل الممثلين الحقيقيين للشعب.

في أواخر عام 1988 سقط رئيس جنوب أفريقيا المتشدد مريضاً ليحل محله ف. و. دي كليرك. على الرغم من عمله السياسي في جناح المحافظين بالحزب الوطني، إلا أن دي كليرك تقبل -نتيجة للواقع العالمي والمحلي- الحاجة لوجود تغيير حقيقي. عرض دي كليرك رؤية دستورية أكثر شمولاً عن التي عرضها سابقه ولكنه كان مازال يستبعد نظام "شخص واحد صوت واحد" الذي كان يرى أنه سيؤدي لهيمنة الأغلبية. هذا الأمر رفضته أيضاً القيادة السوداء الذين أصروا على عدم إمكانية إجراء مباحثات مثمرة إلا في جو من الممارسة السياسية الحرة.

في أكتوبر 1989 وافقت حكومة دي كليرك على الإفراج عن عدد قليل جدا من قادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي كوسيلة لتقييم الكيفية التي ستتجاوب بها البلاد مع بيئة سياسية أكثر تحرراً.

في حين أن البيض والملونين والأسويين من سكان جنوب أفريقيا كانوا يشاركون في الانتخابات الخاصة برلماناتهم، أقامت الحركة الديمقراطية الجماعية بقيادة الجبهة الديمقراطية المتحدة بداخل البلاد مؤتمر "من أجل مستقبل ديمقراطي" حضره أكثر من 6000 مندوب من جميع أنحاء البلاد ممثلين عن 2000 مؤسسة. قرر المؤتمر أن يكثف الضغط على الحكومة حتى تلتزم بمفاوضات حقيقية.

في اليوم الثاني من فبراير 1990، افتتح الرئيس دي كليرك جلسة البرلمان بإعلانه أن الحكومة سترفع الحظر عن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وجميع

مؤسسات التحرير الأخرى وتفرج عن قادتها السياسيين بمن فيهم نلسون مانديلا وستسمح بالممارسة السياسية الحرة وتبدأ في المفاوضات الدستورية.

كان محور المباحثات، بالنسبة لحركات التحرير، هو إنهاء حركة الفصل العنصري ومنح جميع مواطني البلاد حقوقا كاملة. وعلى الجانب الآخر كان الحزب الوطني ما زال متمسكا بالأمل في أن تكون له السيطرة على النظام السياسي.

ثانياً: المفاوضات:

فيما بعد فبراير 1990، تمت محادثات ما قبل التفاوض الثنائية بين الأحزاب الرئيسية لتحديد طبيعة وشكل عملية التفاوض. واتفقت الأحزاب الرئيسية على أنها لا ترغب في الوساطة الدولية لأنهم شعروا بأنها لم تكن ناجحة في زيمبابوي وناميبيا. واتفقوا على أن تتم العملية بجهود جنوب أفريقيا.

في نفس الوقت تم إحراز تقدم في اتفاق السلام الوطني (NPA) في محاولة للحد من مستويات العنف في المجتمع. وتم تكوين لجان قومية وإقليمية ومحلية للسلام. بالإضافة لهذا كان هناك عدد كبير من العمليات التي تهدف لاقتسام السلطة بين الحكومة وحركات التحرير فيما يتعلق ببعض المهام الحكومية المحلية والإقليمية. وتضمنت هذه على سبيل المثال لجنة أزمة التعليم في سويتو التي كانت تتكون من رجال تعليم وأولياء أمور ونشطاء عملوا معا من أجل تحسين حالة التعليم في أشهر مقاطعات البلد، ومنتدى "بي دبليو في" PWV للتنمية الاقتصادية الذي جمع بين أصحاب رؤوس الأموال في القلب الاقتصادي للبلد لمحاولة الوصول لاقتصاد يعتمد أكثر على الشراكة.

أدت هذه المبادرات العديدة التي كانت تهدف لبناء الثقة الى تغذية عملية المباحثات الدستورية بها، مما خلق شعورا بالمشاركة والقيام بدور في الجو العام المحفز للوصول لحلول انتقالية للمشاكل التي تواجه البلد. حيث أن

بعض المشاركين كانوا قد شاركوا من قبل بالعديد من هذه العمليات، قام المفاوضون بتوطيد العلاقات فيما بينهم وخلقوا أحيانا بيئة من التشرك المتبادل في حل المشاكل.

وفي مرحلة الوصول للمباحثات كان على القادة السياسيين أن يتأكدوا من أن مؤيديهم يوافقون على الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها. عقد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وغيره من الجماعات العديد من الاجتماعات في فروع منشآتهم. كان من الفائدة بمكان أن بعض من هذه المباحثات قد تم إذاعته للعامة.

في حركة استراتيجية تعتبر "ضربة قاضية" قبل بداية المفاوضات الدستورية مباشرة، عقد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي اجتماعا لأكثر من 400 مندوبا يمثلون 92 مؤسسة لإطلاق "الجبهة الوطنية" وهو تحالف غير رسمي بين الأحزاب التي كان لها موقفا مناهضا للفصل العنصري. كان يتضمن أيضا بعض الكيانات السياسية للسود التي كان لها تعاون سابق مع الحزب الوطني.

كانت الجبهة الوطنية مصممة على تكوين حكومة مؤقتة كعامل أساسي في عملية نقل السلطة مع السيطرة على قوات الأمن والعملية الانتخابية ووسائل الإعلام الحكومية وبعض جوانب الميزانية والأمور المالية. وقررت أيضا أن جمعية منتخبة لوضع الدستور على أساس "صوت واحد لشخص واحد" في جنوب أفريقيا الموحدة يمكنها أن تضع مسودة دستور ديمقراطي وأن تتبناه.

بالإضافة للجبهة الوطنية، تشاور حزب المؤتمر الوطني الأفريقي منفصلا مع حزب مؤتمر عموم أفريقيا ومنظمة أزانيا الشعبية والحزب الديمقراطي الأبيض المسيطر وقادة المقاطعات والحركة الديمقراطية الجماعية والقادة الدينيين والحزب الوطني. من خلال هذه التشاورات تم الاتفاق على أن تجرى المفاوضات في نهاية 1991.

ومنحت الجبهة الوطنية حزب المؤتمر الوطني الأفريقي أفضلية في المفاوضات الرسمية لأنه كان يتمتع بمساندة الأغلبية من المؤسسات في أثناء العملية. وقامت أيضا بجعل مسألة الحكومة المؤقتة وجمعية الدستور مسألة أساسية في جدول الأعمال.

وبدأت المباحثات الرسمية يوم 21 ديسمبر 1991 في مؤتمر إرساء مبادئ الديمقراطية في جنوب أفريقيا (كوديسا 1). حوالي 229 مندوبا من 19 حزب سياسي حضروا وتعهدوا بالتزامهم بالمباحثات بتوقيعهم لإعلان النوايا. غابت العديد من الأحزاب بما فيها حزب مؤتمر عموم أفريقيا وهو عنصر هام من عناصر حركة التحرير الذي كان يؤمن بوجود أن تجري المباحثات خارج البلاد تحت إشراف كيان محايد مثل الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية والحزب المحافظ الذي كان قد انسلخ عن الحزب الوطني قبل ذلك ببضع أعوام بسبب رفضه لأي تغيير لوضع الفصل العنصري رفض أيضا المشاركة شأنه شأن حزب منظمة آزانيا الشعبية الأصولي.

خمس مجموعات عمل تم تحديدها لمناقشة الآتي:

- دستور جديد.
- تكليف الحكومة المؤقتة.
- مستقبل المقاطعات.
- الإطار الزمني لتطبيق التغييرات.
- النظام الانتخابي.

كانت كل مجموعة عمل تتكون من اثنين من المندوبين واثنين من المستشارين من كل من الأحزاب المشاركة في المباحثات. بالإضافة لهذا، تم تكوين لجنة إدارية تحتوي على مندوب ومستشار من كل من الأحزاب المشاركة. أحد أصحاب المناصب العليا بكل من الحزب الوطني وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي كانت مهمتهما الإشراف على عمل اللجنة الإدارية. تم تقديم

أعمال السكرتارية وتسهيل الأعمال بواسطة مؤسسة ممولة من مجتمع رجال الأعمال.

ومنذ ذلك الوقت وفيما بعد تمت مناقشة وتسوية القرارات الأساسية في عملية المباحثات في النهاية بواسطة هؤلاء الموظفين مع أحد الوزراء الكبار وهو رولف ماير وأحد قادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وهو سيريل رامافوزا بالمشاورة مع أحزابهم. الأحزاب الصغيرة لم تكن ذات تأثير في المباحثات.

وضع مؤتمر إرساء الديمقراطية في جنوب أفريقيا "كوديسا 1" الأساس لإجراء المناقشات والذي أسفر عن الاتفاق حول بدء المرحلة الثانية من المفاوضات وهي كوديسا 2 (مؤتمر إرساء الديمقراطية في جنوب أفريقيا الثاني). بدأت فرق العمل الخمسة، قبل شهرين من موعد "كوديسا 2" النقاشات في اجتماعات عُقدت على مدار يومين من كل أسبوع.

أحدثت المفاوضات -حتى في هذه المرحلة- شعورا بعدم الارتياح لدى الحزب الوطني الحاكم الذي استشعر أعضاءه من البرلمانين أن "كوديسا" قد حلت محلهم. وفي السابع عشر من مارس 1992 تم إجراء استفتاء "للبيض فقط" والذي صوتت الأغلبية فيه لصالح عملية التفاوض، مما عزز من موقف فريدرك ويليام دي كليرك داخل حزبه.

بدأ مؤتمر إرساء الديمقراطية في جنوب أفريقيا (كوديسا 2) في شهر مايو عام 1992. وكان هناك مبدئيا أمران مثيران للنزاع وهما تسريح الجناح العسكري لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي ودور البث الإعلامي العام الذي أدى دور الجناح الإعلامي لدولة التمييز العنصري. وفي النهاية وافق الحزب الوطني على إعادة هيكلة البث الإعلامي العام.

وكان هناك قضيتان أخريان لم تتمكن فرق العمل من حلها خلال المناقشات: وهما الحكومة المؤقتة والدستور. وقد أراد الحزب الوطني حكومة مؤقتة غير عنصرية تحل محل اتفاقية إرساء الديمقراطية في جنوب أفريقيا وأن تتألف من جميع الأحزاب في مجلس وزراء واحد. اقترح حزب المؤتمر

الوطني الأفريقي حكومة مؤقتة تستمر لمدة لا تزيد عن ثمانية عشر شهرا وأن يكون مجلس وزرائها ممثلا لأحزاب مختلفة وليس جميع الأحزاب. ومن الأسباب الرئيسية للاختلاف المقترح الذي قدمه الحزب الوطني بإيجاد حق الاعتراض (الفيتو) للأقلية في مثل هذه الحكومة. وقد رفض حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الأمر على الفور.

اضطر فريق العمل الثاني في مؤتمر إرساء الديمقراطية في جنوب أفريقيا (كوديسا) إلى اقتراح هيئة لوضع الدستور واقتراح المبادئ الأساسية للدستور. وافقت جميع الأحزاب على أن يكون لجنوب أفريقيا حكومة ديمقراطية غير عنصرية ولا تفرق بين الجنسين. ومع ذلك كان هناك جدال حول النسبة المئوية المطلوبة للجمعية التأسيسية لاتخاذ القرارات. اقترح الحزب الوطني نسبة 70% أغلبية لاتخاذ القرارات العامة في الجمعية و75% للقرارات المتعلقة بالدستور بشكل خاص مثل ميثاق الحقوق. واقترح حزب المؤتمر الوطني الأفريقي نسبة 66.7% أي أغلبية الثلثين في جميع الأمور الدستورية. وبعد التشاور مع الجبهة الوطنية، زاد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي من أعداده قليلا، ولكن رفض الحزب الوطني المقترح مما أفضى بهم إلى طريق مسدود أثناء المفاوضات. باء مؤتمر إرساء الديمقراطية في جنوب أفريقيا (كوديسا 2) بالفشل، رغم أن الأطراف لم يكونوا على هذا القدر من التباعد.

ومن الأسباب الأخرى المهمة في فشل المحادثات في هذه النقطة انعدام الثقة التي ظهرت بين دي كليرك ومانديلا. وقد تخوف زعيم حزب المؤتمر الوطني الأفريقي من أن تكون حكومة دي كليرك تُدكي العنف المزعوم "بين السود والسود" بين مؤيدي حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وأعضاء المنظمات التي تعاونت مع العنصرية. بينما تنامى إلى مسامع دي كليرك أن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي كان يبني شبكة سرية من الناشطين لكي يستخدمها في إعادة الكفاح المسلح في حال فشل المفاوضات (من دواعي السخرية، ما عُرف لاحقا بأن العقل المدبر لهذه العملية السرية هو مسئول من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وكان يدير لجنة الإدارة مع زميله من الحزب الوطني في المفاوضات).

وأدى انهيار مؤتمر إرساء الديمقراطية في جنوب أفريقيا (كوديسا) إلى شك وعنف سياسي شديد. وشجعت المنظمات الدولية والحكومات حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي والحزب الوطني بقوة على استئناف المفاوضات على جناح السرعة. بدأ مانديلا ودي كليرك في عقد لقاءات ثنائية، وبعد شهرين قليلة من المؤتمر الثاني لإرساء الديمقراطية في جنوب أفريقيا (كوديسا 2) بدأت عملية تفاوض متعددة الأحزاب لاستئناف القضايا التي فشلت في حلها مؤتمرات الكوديسا.

وقد شارك ستة وعشرون حزبا في تلك العملية والتي أوشكت على الانتهاء حتى قبل أن تبدأ عندما اغتيل زعيم كبير من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي على يد مسلح يميني أبيض. ومع ذلك قررت الأحزاب الاستمرار في العملية، حيث كانت البلاد تتأرجح على حافة الانفجار. وبعد شهرين قام أعضاء منظمة يمينية متشددة بالهجوم على مكان التفاوض، حيث قادوا مركبة مسلحة عبر زجاج المدخل. وزادت هذه الأحداث من عزم أطراف التفاوض على المضي فيها -ومن دواعي السخرية- أنها دفعت بالأمر قدما نحو الإنجاز.

وعلى رأس هذه المفاوضات الجديدة جاء مجلس التفاوض، وهو الهيئة الرئيسية لاتخاذ القرار، والتي تكونت من شخصين مفوضين واثنين استشاريين من كل حزب. كانت لجنة التخطيط هي المسئولة عن إدارة المحادثات اليومية والتي تضمنت أربعة ناشطين أساسيين من مؤتمر إرساء الديمقراطية في جنوب أفريقيا "كوديسا". تشكلت سبع لجان فنية للتعامل مع الأبعاد التالية في المرحلة الانتقالية:

- القضايا الدستورية.
- حقوق الإنسان الأساسية.
- لجنة الانتخابات المستقلة.
- الاتصالات المستقلة وهي سلطة البث العام ولجنة إعلامية مستقلة.
- العنف.

- مجلس تنفيذي انتقالي.
- تعديل أو إلغاء التشريع الذي يعوق النشاط السياسي الحر وكذلك التشريع العنصري.

إضافة إلى ذلك، سُكِّلت لجنة لتعيين حدود المناطق وبدأت المفاوضات الرسمية بين قوات الدفاع الجنوب أفريقية والجناح العسكري لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي لإحداث تكامل بينهم في قوة دفاعية جديدة.

وعلى مدار الشهر التالي، تم الاتفاق على 34 مبدأ دستوريا مما أدى بالحزبين الرئيسيين كليهما إلى اتخاذ حلول وسطية ألا وهي: موافقة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي على وجود 9 أقاليم أو مناطق كانت فيما مضى خاضعة لولاية مركزية واحدة، كما وافق على تشكيل حكومة وحدة وطنية لمدة خمس سنوات. بينما اضطر الحزب الوطني إلى قبول حق الانتخاب غير المؤهل وتقليل حد الأغلبية باعتبارهما بداية التغييرات الدستورية.

وقد تم الاتفاق على موعد إجراء الانتخابات والانهاء من مسودة مبدئية للدستور المؤقت.

مما يثير السخرية على غير المتوقع أن تعطيل مؤتمر إرساء الديمقراطية في جنوب أفريقيا "كوديسا" والزيادة المصاحبة في العنف والضغط من المجتمع الدولي قد شحذت عقول الحزبين الرئيسيين ودفعت بهم إلى التوصل إلى حلول للموقف.

وبينما كانت هناك قضايا خلافية لا تزال قائمة، التقى مانديلا ودي كليرك ورامبافوسا ومير ليلها. وأسفرت هذه الآلية عن انفراجة في القضايا الخلافية.

وقد أقيمت المؤسسات الانتقالية وبدأ التجهيز لأول انتخابات ديمقراطية. استمر العنف في هذه الفترة من نفس الجماعة اليمينية التي اجتاحت المفاوضات في محاولة للسيطرة على واحدة من أقدم الولايات بالقوة. كان

لوفاة أربعة من أعدادهم أثر كبير على البلاد وتسبب ذلك في موافقة حزب يميني بقيادة رئيس سابق لقوات الدفاع على المشاركة في العملية الديمقراطية الجديدة بالمنافسة في الانتخابات. فجرت الجماعات اليمينية المتطرفة عشرات القنابل في مساء ليلة الانتخابات، لكن عملية الانتخابات أمست اليوم بلا توقف.

وفي السابع والعشرين من أبريل 1994 أجريت أول انتخابات ديمقراطية في جنوب أفريقيا. وجرى العمل بالدستور المؤقت وأُنتخب نيلسون مانديلا رئيسا للبلاد وشغل الرئيس السابق دي كليرك منصب أحد النائين. شكل البرلمان المنتخب حديثا أيضا الجمعية الدستورية التي تفاوضت على مدار العامين التاليين على دستور جديد نهائي للبلاد، بمساعدة لجنة دولية من الخبراء.

وقد كان الكثير من الأفراد المشاركين في وضع مسودة الدستور المؤقت أساسيين في وضع مسودة الدستور النهائي والذي تضمن كثيرا من المبادئ المقدسة في الدستور السابق. كان هناك عدد قليل من الاختلافات الجوهرية، حيث ظهرت حكومة الأغلبية في الدستور الجديد والمجلس الوطني للأقاليم الذي يحل محل مجلس الشيوخ أو المجلس البرلماني الثاني.

على الفور عقب إنهاء الدستور الجديد، وقبل أن يتم العمل به، ترك الحزب الوطني حكومة الوحدة الوطنية ومدتها عامان إلى مدة تصل إلى خمسة أعوام. أسفر هذا التغيير عن غياب التمزق وسار الانتقال إلى الدستور الجديد بسلاسة. وفي غضون أربع سنوات اختفى الحزب الوطني من الوجود.

وكانت هناك أعداد غفيرة من المشاركة الشعبية في وضع الدستور الجديد، مما أثمر قبولا كبيرا للدستور باعتباره الوثيقة المؤسسة لدولة موحدة غير عنصرية غير إقصائية في بيئة خالية فعليا من العنف السياسي. ومرة أخرى لعب البث العلني لمداولات الجمعية الدستورية دورا كبيرا في توليد هذا التوافق.

ثالثاً: ما بعد المفاوضات

لعبت عملية المفاوضات السياسية الفعلية في جنوب أفريقيا دوراً رئيسياً في توحيد المجتمع الذي كان منقسماً لمدة تزيد عن 340 عاماً. وعلى حد تعبير الصحفي إلدريد دي كليرك، الذي كتب عن المرحلة الانتقالية قائلاً:

"بدأ الجنوب أفريقيين خلال المرحلة الانتقالية في كشف الزيف والأساطير عن بعضهم البعض، فسرعان ما تعلموا الاستفادة من المشاركة في العملية السياسية ذاتها ومن المحصلات بالمثل.

إن المشاركة الجماهيرية من خلال تنظيم الجموع والمناظرات العامة والمشاركة المباشرة من خلال الاتفاق الوطني السلمي، بلجانه المحلية والإقليمية، قد خلق شعوراً بالشرعية والملكية الشعبية للعملية السياسية وأسس ثقافة التعاون والحلول الوسطى".

تعزّزَ هذا الأمر أكثر عن طريق "لجنة التحقيق والمصالحة الوطنية" التي أعطت المذنبين في قضايا حقوق الإنسان خلال فترة التمييز العنصري حكماً بالعفو من الملاحقات القضائية إذا أعلنوا على الملأ أمام جمهور من ضحاياهم وعائلاتهم أو كليهما عن مدى الإساءات التي اقترفوها.

هناك عنصر حيوي آخر في العملية السياسية في جنوب أفريقيا وهو أن الأحزاب السياسية الكبرى والأغلبية العظمى من الأحزاب الصغرى أدركت أن عليها اتخاذ مواقف وسطى بشكل جوهري من أجل الصالح الوطني. نجحت المفاوضات فقط بعد أن وافقت الأحزاب ووافق قادتها على تغليب الصالح الوطني على مصالحهم أو امتيازاتهم الضيقة. لم يكن الدور الذي لعبه رجال الدولة أمثال نيلسون مانديلا وفريدرك ويليام دي كليرك كافياً وحده وإنما كان ذلك يتطلب التكاتف من عشرات القادة السياسيين الأدنى منهم الذين أعطوا أولوية للبلاد واحتياجاتها.

ومن الناحية التنظيمية، كانت هناك ميزة وهي أن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي مثل قوة كبيرة وكان ذكياً بما يكفي ليوحد العديد من العناصر

وحركات التحرير تحت راية الجبهة الوطنية. مما يعني أن الحزب الحاكم وجد معارضة متماسكة وقوية يمكنه التفاوض معها.

بالطبع أحدثت التطورات العالمية في ذلك الوقت ضغوطا على قادة الأحزاب الرئيسية مما عزز من احتمالية التوصل إلى حل.

بينما كانت قصة انتقال جنوب أفريقيا إلى الديمقراطية ناجحة إلى حد كبير، إلا أن هناك عددا من المشاكل أيضا. إن النظام الانتخابي ذا التمثيل النسبي -والذي يتم فيه اختيار أعضاء البرلمان على قوائم الحزب وليس من الدوائر الانتخابية- لا يُمكن الأحزاب أو الجماعات الصغيرة من الحصول على تمثيل لها في البرلمان، بل يُحصن سلطة قيادة الحزب أيضا، خصوصا في حزب مسيطر مثل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الذي فاز بما يزيد عن ستين بالمائة من الأصوات في كل الانتخابات.

أدت سيطرة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي تلك إلى وجود خطوط غير واضحة بين الحزب والدولة، وهذا بدوره أسس هيئة تشريعية ليست صلبة وخلف صعوبات في تشكيل الخدمة المدنية المحترفة والمستقلة. وبخلاف ما حدث خلال عملية التفاوض فإن الاهتمامات الحزبية الضيقة وتراكم السلطة والثروة لدى رجال السياسة، أدى في بعض الأحيان إلى تنحية المصلحة الوطنية جانبا.

تستمر جنوب أفريقيا في تمسكها بتراث العنصرية خصوصا فيما يتعلق بعدم المساواة الاقتصادية، والتي لا تزال تعكس التاريخ العنصري للبلاد وتتسبب في مشكلة رئيسية في العنف الجنائي.

ومع ذلك، تحتفظ الديمقراطية عموما بقوتها في وجود النشاط السياسي الحر ووسائل الإعلام الحرة الرنانة وتعدد المؤسسات الديمقراطية التي تحقق التزاماتها الدستورية بفاعلية.

دروس في التفاوض: من منظور حزب أغلبية صغير في أيرلندا الشمالية د. ستيفن فاري

عن الكاتب:

دكتور ستيفن فاري عضو اللجنة التشريعية هو عضو في جمعية أيرلندا الشمالية منذ 2007، ممثلاً لحزب التحالف الوسطي الشامل، وقد عمل وزيراً للتوظيف والتعلم منذ 2011 في حكومة أيرلندا الشمالية التنفيذية.

سياق العملية السياسية بأيرلندا الشمالية:

أيرلندا الشمالية في حقيقتها مجتمع شديد الانقسام، تتصارع فيه الهويات المركبة الساعية لتعزيز نفسها على أسس قومية وسياسية ودينية.

يفترض في المواطنين أن يكونوا في آن واحد بريطانيين وحدويين بروتستانت أو أيرلنديين قوميين كاثوليك. في حين أن هذا قد يكون دقيقاً من أوجه عديدة وبخاصة من منظور تاريخي، إلا أنه كيان يتزايد التشكيك فيه وتداعيه.

ظهر انقسام أيرلندا الشمالية في الخلافات العميقة على الطبيعة الداخلية للدولة ووضعها الدستوري والسيطرة الضمنية للإقليم الداخلي والتفرقة في مناحٍ كثيرة من الحياة المدنية ويتبدى أقصى صورها في العنف السياسي.

الحل الكامل المحتمل لوضع أيرلندا الشمالية يتضمن اقتسام السلطة بين الفصائل السياسية والتوافق على طبيعة الحالة الدستورية لأيرلندا الشمالية (أو على الأقل التوافق على طريقة تغيير هذا بشكل سلمي وبطريقة مراعية للطبيعة الديموغرافية) والنبد التام للعنف لتحقيق الأهداف السياسية والدعوة للتصالح ومشاركة أكبر أو المواءمة في الكثير من مجالات الحياة وفي النهاية إعادة تعريف الهوية.

تعود بداية عملية إحلال السلام بأيرلندا الشمالية إلى تصريح دوانج ستريت عام 1993 بين الحكومتين البريطانية والأيرلندية ووقف إطلاق النار بين الجيش الجمهوري الأيرلندي وبين الموالين للتاج الملكي في 1994.

بدأت مباحثات الأحزاب المتعددة في صيف 1996 بمعاهدة بلفاست التاريخية الفارقة والتي تشتهر باسم اتفاق الجمعة العظيمة، والذي أبرم في ربيع 1998.

اتفاق الجمعة العظيمة واشكالية تطبيقه

قامت هذه المعاهدة بتوضيح الوضع الدستوري لأيرلندا الشمالية بالنسبة للمملكة المتحدة، ولكن مع اعتراف جميع الأطراف بإمكانية تصويت أهل المنطقة على تغيير هذا الأمر. وقد تسبب هذا في خلق المزيد من الكيانات السياسية وفي المقام الأول جمعية فرعية وحكومة تنفيذية تتقاسم السلطة وتتوزع وزاراتها بين الأحزاب كل بحسب نسبته، وذلك بغض النظر عن قدرتها على الموافقة وتطبيق برنامج متماسك للحكومة جنبا إلى جنب مع الأنظمة الجديدة لتنسيق الأنشطة فيما بين إدارة أيرلندا الشمالية وحكومة الجمهورية الأيرلندية، وكذلك الإدارات الأخرى في أنحاء الجزر البريطانية. صاحب تأسيس هذه المؤسسات إجراءات تعتمد على إنهاء العنف مثل تفكيك الأسلحة والعضو المبكر عن المسجونين المدانين بممارسة أنشطة شبه عسكرية، وكذلك بعض الخطوات التي تهدف لبناء مجتمع جديد يراعي المساواة وحقوق الإنسان وعمليات مؤدية لإصلاح الشرطة والأمن والعدالة.

وقد جمع الاتفاق في الأساس، بين هدفين منفصلين وهما: تعزيز العملية السلمية التي كانت تستند أساسا على القضاء بشكل نهائي على العنف السياسي والتوصل لصيغة سياسية لحكم أيرلندا الشمالية.

تم الاحتفاء باتفاق الجمعة العظيمة نفسه بصفته مثالا حيا للإحلال الناجح للسلام وهو مثال إيجابي على إمكانية تحقيق السلام والديمقراطية في المجتمعات شديدة الانقسام. وقد سهل الاتفاق تحقيق تغيير كبير في

الوضع الأمني وذلك بفضل انتهاء العنف الإرهابي من جهتي الجمهوريين والموالين للتاج الملكي، وبند الحكومة الفرعية وبعض التغيير في طبيعة المجتمع بفضل عوامل زيادة المشاركة والمواءمة والبيئة التي يتزايد جذبها للاستثمار الاقتصادي والاحتفالات الثقافية والرياضية.

غير أنه لا بد من وصف بعض مظاهر هذه النجاحات، حيث إنه بينما انتهى بصورة كبيرة النشاط الإرهابي بما فيه القتل الطائفي بعيدا عن المنشقين الجمهوريين عن الجيش الجمهوري الأيرلندي، ومع ذلك، استمر العنف شبه العسكري الذي يهدف للسيطرة المجتمعية ببعض المناطق والجريمة المنظمة.

كما قد كان هناك أيضا حرب ثقافية ما زالت دائرة تتعلق بمسألة الهوية. فقد نشأت بعض التوترات في الشوارع بسبب مشاحنات على أين ومتى يتم تنظيم المسيرات والملابس التي يجب فيها رفع العلم القومي وغيره من الرموز. وقد أدت الاعتراضات المصاحبة لذلك إلى حدوث ارتباك في الحياة المدنية الطبيعية كما أدت لوقوع عنف وتمثلت في تحديات مالية وغيرها من التحديات لجهاز الشرطة.

ومن الناحية السياسية، اتسمت السبعة عشر عاما الماضية بدرجات متفاوتة من الثبات السياسي. وتضمن ذلك تفويضا فوريا ما بين 1999 و2002، حيث تم وقف نشاط المؤسسات دوريا مع العودة للحكم المباشر للحكومة البريطانية فيما يخص الأمور المحلية بسبب التوترات بين الأحزاب السياسية على كيفية تطبيق الاتفاق والتي تلتها فترة أطول من التعليق ما بين عامي 2002 و2007. وبينما يسري التفويض بدون توقف الآن منذ عام 2007، فقد اتسمت الأعوام الثمانية الأخيرة أيضا بعدم الاستقرار والتهديدات المحتملة لاستمرار المؤسسات والإخفاق في التوصل لاتفاق بشأن العديد من الأمور الأساسية والتحفظات بين الأحزاب الرئيسية الذي قد يصل لحد عدم التعامل في الحكومة الائتلافية.

واستهدفت المجهودات المبكرة خلال "الاضطرابات" الوصول لصيغة سياسية تركزت على التوصل لإجماع رأي على أرضية مشتركة للجمع بين الاتجاهين السياسيين وبالتالي، الحد من أسباب الشكوى التي استغلها المتطرفون على الجانبين، مما سمح للتعامل مع بقايا الإرهاب من خلال الإجراءات الأمنية وحدها.

المباحثات متعددة الأطراف بين الأحزاب مثلت ابتعادا جزئيا عن هذا النموذج، إذ إن عملية المباحثات شملت جميع الأطياف السياسية على الرغم من أن الحزب الأكثر تشددا، الحزب الاتحادي الديمقراطي انسحب من المباحثات بمجرد مشاركة شين فين. ولكن المحرك الأساسي في الاتفاق على الكيانات السياسية الجديدة استمر مع الحزبين الاتحادي والقومي الأكثر اعتدالا وهما حزب أليستر الاتحادي والحزب الديمقراطي الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضا الافتراض الضمني بأنه بينما سيؤدي اتفاق الجمعة العظيمة نفسه إلى صيغة لإيجاد حكومة شاملة استنادا لمجموعة من الاشتراطات، إلا أن حزبي أليستر الاتحادي والحزب الديمقراطي الاجتماعي سيمثلان ركيزة قوية لدفع السياسة المستقبلية والتعامل مع التوجهات المتطرفة.

انقلب هذا الافتراض تماما عندما فشل حزبا أليستر الاتحادي والحزب الديمقراطي الاجتماعي في صياغة بداية جديدة وأصبحت شديدي التوجس من البدائل الأكثر تشددا في جناح كل منهما. في الدورة الانتخابية التالية ظهر الحزب الاتحادي الديمقراطي وشين فين كأكبر حزبين بين الاتحاديين والقوميين على التوالي. هذه الحقيقة الجديدة بالإضافة للصعوبة المستمرة في تطبيق الاتفاق أدتا إلى ما تحول سريع للحكمة الجديدة التي بدأوا يتبنونها، وهي أن المحرك السياسي وراء أي صيغة يجب أن يتضمن جميع الأطياف الحزبية بضوابط محددة وبالتالي تتضمن أية قوى سياسية لديها القدرة، سواء من خلال التشدد السياسي أو التحرر من العنف السياسي لإضعاف التقدم. أدى هذا للتركيز مجددا على الحزب الاتحادي الديمقراطي

وشين فين بوصفهما الركيزتين الأساسيتين للمبادرات السياسية المستقبلية. تضمن هذا معاهدة سانت أندروز في 2006 التي أدت لاستعادة المؤسسات السياسية المتعلقة في 2007. في ظل وجود الحزب الاتحادي الديمقراطي وشين فين بوصفهما أقوى حزبين في الحكومة، مازال هذا النموذج الانتخابي صامدا إلى اليوم ويبدو راسخا.

يمكننا أن نغزو المشكلة في تطبيق الاتفاق إلى عدة عوامل.

أولا: اتسمت بعض جوانب الاتفاق بما يمكن وصفه بـ "الغموض الإنشائي". إذ إن هناك تعمدا لترك معاني بعض الشروط غامضة لضمان توقيع الأحزاب المختلفة عليها ربما لأسباب مختلفة. كان هذا "الغموض الإنشائي" مصدر فخر للبعض لبعض الوقت، ولكنه أدى في النهاية لحدوث مشاكل. كان هذا تحديدا هو الوضع فيما يتعلق بالالتزام الخاص بتفكيك الأسلحة للجماعات شبه العسكرية.

ثانيا: لم يكن هناك تحدي كافٍ ضد الخطر الذي تتعرض له سيادة القانون بسبب النشاط شبه العسكري المستمر والجريمة المنظمة وفشل جميع الأحزاب بما فيها شين فين في تقديم الدعم المطلق للشرطة. وجهة النظر الأولية للحكومتين البريطانية والأيرلندية هو القبول الضمني لوقف إطلاق النار كحل فقط للنشاط الذي يستهدف "الجانب الآخر" أو الحكومة، مع الميل للتغاضي عن الحقائق المريرة. ولكن هذا الموقف أصبح يصعب الدفاع عنه.

ثالثا: طبيعة تقاسم السلطة كانت شديدة الجمود على أرض الواقع، فالأحزاب ضمنت لها مكانا في الحكومة تتناسب مع كياناتها بغض النظر عن توافقها. أدى هذا لخطورة حدوث تعنت في أمور رئيسية أو إضاعة الفرص بسبب البطء أو التعنت في اتخاذ القرارات. طلب من أعضاء الجمعية التشريعية أنفسهم أن يحددوا الهوية "اتحادي" أو "قومي" أو "آخر" على أن يتم اتخاذ القرارات الحيوية بأغلبية من الاتحاديين أو القوميين ولكن ليس

ممن يوصفون بـ"الأخر". بوجه عام أدت هذه الإجراءات لاستخدام حق الاعتراض المتبادل ولم توفر الفرص لتقديم حافز على التعاون، كما أنها جعلت للانقسامات الطائفية سندا مؤسسيا.

رابعا: في حين أن اتفاق الجمعة العظيمة كان شاملا من جهة الأمور التي يغطيها ألا أنه لم يتناول كل القضايا. في ذلك الوقت أي تحميل لجدول الأعمال بالمزيد من القضايا كان من الممكن أن يؤدي لانهيار العملية بأكملها. على الرغم من هذا فقد غفل الاتفاق عن الاشتغال على عملية عدالة انتقالية للتعامل مع ميراث العنف وكذلك الترويج للتصالح، وعلى الرغم من الالتزامات المنصوص عليها في بنوده ألا أنه استبعد أية عملية ذات معنى لخلق مجتمع أكثر تواؤما ومشاركة من خلال طلب إصلاح التعليم والإسكان وجوانب الحياة الأخرى.

تطبيق الاتفاق أصبح يتسم بسلسلة من المفاوضات السياسية التي تتضمن جميع الأحزاب السياسية الرئيسية والحكومتين البريطانية والأيرلندية ودعما خارجيا من المجتمع الدولي وأهمها الحكومات الأمريكية المتعاقبة. تضمن هذا اتفاقيات وستون بارك (2001) وسانت أندروز (2006) وهيلزبورو (2010) وستومونت هاوس (2014).

خلفية حزب التحالف

تأسس حزب التحالف في 1970 كحركة سياسية جديدة تهدف إلى كسر الجمود السياسي والعنف الذي كان يكدر أيرلندا الشمالية. من البداية، كان الحزب يضم أغلبية من الحزبين الرئيسيين من بينهم أعضاء لديهم خلفيات بروتستانتية أو كاثوليكية أو مختلطة أو غيرها واجتذب أعضاء من الحزب الذي كان وقتها متسيدا ويمثل أعضاؤه وحدة واحدة، وهو حزب ألستر الاتحادي، وكذلك من الليبراليين وحزب عمال أيرلندا الشمالية بالإضافة للعديد من المستجدين على السياسة. الحزب الذي نجح في تجاوز

الانشقاقات الحزبية بشكل مستديم طوال 40 عاما يعد مثالا نادرا لأحزاب الأغلبية التي تحقق نجاحا نسبيا في مجتمع شديد الانقسام.

حزب التحالف كان من أول السباقين في اقتراح نقل السلطة المحلي القائم على اقتسام السلطة بصفته الركيزة الأساسية للصيغة السياسية "مبدأ القبول" الذي ينص على أن يقوم شعب أيرلندا الشمالية بتحديد وضعهم الدستوري والترويج للتصالح.

على الرغم من تقديم الكثير من صيغ الحلول، عمد الناس للتصويت بدافع الخوف بدلا من الأمل وظلت مسألة تحقيق نقلة انتخابية جديدة أملا بعيدا.

تم تمثيل حزب التحالف في حكومة سانجديل قصيرة الأجل القائمة على تقاسم السلطة التي جاءت في عامي 1973 و 1974 بينما تم تهميش الحزب في أوقات العنف أو الجمود السياسي إلى حد بعيد.

وكذلك في أوقات المباحثات وغيرها من المبادرات السياسية وذلك بالرغم من كون حزب التحالف مشاركا دائما، إلا أن تأثيره كان متفاوتا، فغالبا ما كانت تعمد الحكومات وغيرها من الوسطاء دائما ما كانوا يسعون إلى التركيز على الحزبين الرئيسيين من الجناحين الاتحادي والقومي، وذلك بوصفهما اللاعبين الأساسيين في الوصول لأقل القليل من التوافق حتى يتحقق التقدم وتستمر عملية السلام الشامل.

ومثالا على ذلك، في اتفاق الجمعة العظيمة نفسه؛ كان هناك العديد من الآليات التي تعتمد على ثنائية الأحزاب بما فيها حزب أسترالاتحادي والحزب الديمقراطي الاجتماعي بخصوص الكيانات السياسية وحزب أسترالاتحادي والحكومة الأيرلندية بخصوص كيانات الشمال والجنوب الجديدة في الجزيرة الأيرلندية وشين فين والحكومة البريطانية بخصوص تفكيك الأسلحة والإفراج عن السجناء.

وأصبح التحرك الأساسي في الجهود المبدئية لتطبيق الاتفاق، مع ملاحظة أن المشاكل الأساسية تتعلق بالتأخير في تفكيك الأسلحة شبه العسكرية والالتزام بحفظ الأمن وسيادة القانون، يتم بين حزب ألستر الاتحادي وبين شين فين مع إزاحة الأخير للحزب الاجتماعي الديمقراطي على الرغم من كونه وقتها الأصغر من بين الحزبين القوميين. بمجرد أن تفوق الحزب الاتحادي الديمقراطي على حزب ألستر الاتحادي في صندوق الانتخابات أصبح التحرك الرئيسي يجمع بين الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب شين فين.

وفي سنواته الأولى كان الحزب معنيا أكثر ببناء الجسور بين الأحزاب الأخرى واقتراح الحلول الوسطى، وبمرور الوقت اتخذ الحزب موقفا أكثر وسطية وحتى أكثر ليبرالية لتعزيز هويته الجامعة للأغلبية من الحزبين الرئيسيين وحوّل تأييده العام للتصالح إلى طلب أكثر صراحة لخدمات وتسهيلات تتمتع بمشاركة ومواءمة أكبر.

ويقال إن حزب التحالف الآن في أوج تأثيره على مدار تاريخه حيث ضمن عام 2010 أول مشاركة له في البرلمان الإنجليزي بانتخاب ناعومي لونج في بلفاست الشرقية كما تم انتخاب رئيس حزب التحالف ديفيد فورد أيضا في 2010 من قبل الحكومة الجانبية، ليكون بذلك أول وزير عدل في الكيان السياسي الجديد. ولم تنتقل السلطات الأمنية والقضائية التي دخلت قلب الصراع، إلى الإدارة المحلية الجديدة كغيرها من المسئوليات الأخرى في 1999. وأخيرا، أدى اتفاق هيلزبورو إلى انتقال السلطة فيما يتعلق بهذين الجانبين وتجنب الانهيار المحتمل للمؤسسات، مع أخذ إحباط حزب شين فين المتزايد في الاعتبار، نتيجة التأخيرات المتتالية. لم يكن هناك ما يكفي من الأمانة والثقة بين الأحزاب الاتحادية بما يسمح بوضع قيادة الأمن والعدل في يد حزب قومي والعكس صحيح، وبالتالي اتفق الحزبان؛ الاتحادي الديمقراطي وشين فين؛ على حزب التحالف بصفته الحزب الحاصل على أعلى ثقة أو بمعنى أدق أقل الأحزاب تشكيكا فيه، وتم إعادة انتخاب ديفيد فورد كوزير للعدل من قبل الحكومة في مايو 2011 بعد انتخابات الحكومة لذلك العام

وحصل الحزب أيضا للمرة الأولى على مقعد في اللجنة التشريعية من خلال نظام التناسب.

دروس مستفادة من منظور حزب التحالف

قبل تناول الخبرات الخاصة باتفاق ستورمونت هاوس، فإن الأمر يستحق استكشاف بعض الدروس الرئيسية التي تعلمها حزب التحالف من العمليات السياسية السابقة وكيف كان رد الفعل تجاه أحدث المبادرات. يمكن تطبيق هذه الدروس على الأحزاب الأصغر وبخاصة تلك القائمة على أغلبية من الاتجاهين الحزبيين والتي لها أساس وسطي أو ليبرالي.

أولا، من المهم أن نفهم متى وأين يمكن أن يكون للحزب أكبر تأثير. عادة ما تخضع المراحل الأخيرة من العمليات السياسية لسيطرة تدخلات الوسطاء مع الأحزاب الكبرى و/أو مدى حيوية حزب معين في خصومة ما، والتي بدونها لن يبرم الاتفاق أو لن يستمر. في بعض الحالات الاستثنائية؛ يمكن أن يكون الحزب الأصغر له تأثيره. مثلا؛ في حالة اتفاق هيلزبورو، حين بدا أن حزب التحالف وحده هو من يتمتع بالثقة اللازمة ليخرج وزير العدل من بين صفوفه، وبالتالي كان الحزب أكثر تأثيرا بالنظر للنتائج النهائية.

ثانيا، وتأسيسا على الدرس الأول، هناك فرصة أكبر للأحزاب الأصغر أن تضع شروط الحوار في مرحلة مبكرة من العملية السياسية، وتتراوح ما بين تحديد الأمور الأساسية التي تحتاج إلى حل من خلال تحديد أكثر النتائج المرغوب في تحقيقها وأحيانا تحديد أين يمكن الإتيان ببعض الحلول الوسط لاجتياز المآزق في بعض الأمور.

ثالثا، وتأسيسا على الدرس الثاني، من المهم صياغة وإعلاء القيم والمبادئ الرئيسية التي من شأنها تحديد شكل ونتائج أي عملية مفاوضات. وبخاصة عندما تعمد المراحل النهائية من عملية التفاوض لأن تصبح واقعة تحت سيطرة عملية المبادلة أو التنازل حتى أقل قدر من التوافق، فمن المهم

عندئذ أن نسعى لإحداث توازن مع هذا التوجه من خلال محاولة وضع المقاييس التي من خلالها يمكن أن يتم تقييم التقدم الذي تم تحقيقه.

وأخيرا من المهم أيضا أن نكون واقعيين بشأن درجة التأثير التي يمكن أن تكون لحزب أصغر على المحصلة النهائية وأن نعمل لأن نكون استراتيجيين وانتقائيين تجاه ما نركز عليه بالنسبة للوقت والموارد والتحالفات.

دراسة لاتفاق ستورمونت هاوس

السياق الواضح لمباحثات ستورمونت هاوس يتركز في الانهيار المحتمل للمؤسسات السياسية التي نقلت إليها السلطة واحتمال العودة للحكم المباشر من حكومة المملكة المتحدة أو نوع من السلطة المشتركة بين الحكومتين البريطانية والأيرلندية.

واجه الاستقرار السياسي تهديدا من خمسة أمور مختلفة:

يتعلق الأمر الأول، بمسائل أساسية خاصة بالتوترات الطائفية وأحيانا صراعات مثل الخصومة بسبب الحق في القيام بمسيرات ومتى وأين يمكن رفع علم المملكة المتحدة.

يتعلق الأمر الثاني، بكيفية التعامل مع ميراث الماضي من خلال توفير الثقة والعدالة للضحايا والمساءلة الأوسع بخصوص الوقائع التي حدثت أثناء الصراع، بالإضافة للالتزام بتقديم خدمات أفضل للضحايا وللناجين. تم التعامل مع هذه المسألة بشكل غير فعال وأحيانا بصورة عشوائية من خلال سلسلة من الآليات التي عجزت عن توفير عملية شاملة.

بينما يتعلق الأمر الثالث، بظهور أزمة فيما يخص ميزانية حكومة أيرلندا الشمالية التي يرجع سببها جزئيا إلى رفض الأحزاب القومية أن تواصل القيام بنفس الإصلاحات في الشئون الاجتماعية التي تم تطبيقها في بريطانيا العظمى والتي أصبح لزاما على أيرلندا الشمالية أن تطبقها مقابل الموارد التي تتلقاها من وزارة الخزانة البريطانية، كما يرجع أيضا إلى سوء الإدارة المالية وبعض

المسائل الإجرائية الأخرى التي لم يتم حلها. هذا التحدي، في حين أنه أقل أهمية في مجتمع منقسم مثل أيرلندا الشمالية، إلا أنه يمثل تهديدا أكبر لاستقرار المؤسسات بسبب احتمالية نفاذ ميزانية الحكومة بحيث لا تكفي الأمور الأخرى التي لم يتم تسويتها والمتعلقة باتفاق الجمعة العظيمة أو التوترات الطائفية الأخرى التي كان يمكن محاصرتها من قبل.

أما الأمر الرابع، فيتعلق بعمل المؤسسات وإذا ما كان أي تغيير للهياكل و/أو اللوائح يمكنه أن يجعل الحكومة أكثر فعالية.

وتشمل الحفنة الأخيرة مجموعة من الأمور الأخرى التي لم يتم علاجها أو تناولها والتي قد يكون السبب فيها في بعض الأحيان هو اتفاق الجمعة العظيمة نفسه.

تقع هناك في الخلفية، المشكلة الأكثر أهمية وهي أن الثقة والشراكة بين الأحزاب القائدة، الحزب الديمقراطي الاتحادي وشين فين التي لم تكن يوما قوية، قد تدهورت بشكل ملحوظ في الثلاث سنوات السابقة على ما يمكن أن يُنظر إليه على أنه أقصى آليات التعاون النسبي في الفترة التي أعقبت الانتقال الناجح للسلطة الأمنية والقضائية في 2010 وفي وقت انتخابات الحكومة في 2011.

لا تستطيع أية حكومة أن تعمل بكفاءة بدون ثقة وشراكة فاعلتين، كما يستحيل أيضا تصميم المؤسسات والآليات بحيث تعمل في غيابها. بالفعل، اعتمدت الصياغة السياسية في أيرلندا الشمالية على افتراض متناقض وهو أن الشراكة الرئيسية بين الأحزاب بخصوص التعامل مع التطرف يمكنها أن تستمر وأن تنجح حتى في الأمور المتعلقة بالتغلب على الانقسامات الطائفية، في حين اعتمدت الأحزاب الرئيسية في الحكومة على حل هذه الانقسامات لتعزيز قوتها الانتخابية.

قد كان لدى كل من الحزب الاتحادي الديمقراطي وشين فين الخيار إما بأن يعنيا بالوسط وأن يحاولا تعزيز شراكة لتحقيق منفعة متبادلة أو

التحول نحو دوائرها الانتخابية الأكثر تطرفا ومحاولة إبعاد أية تهديدات انتخابية محتملة.

لطالما وضع الحزب الاتحادي الديمقراطي كيانه الخاص في المقدمة بشأن مسيرات جماعة أورانج التي أثير حولها نزاع مع استمرار التوترات حول الملابس التي يمكن فيها رفع علم المملكة المتحدة على المنشآت العامة. قد بدا شين فين أكثر اهتماما بالتمسك بالموقف المضاد للتشدد في جمهورية أيرلندا مع اهتمامهم بزيادة تمثيلهم في الانتخابات المستقبلية هناك لأقصى مدى، حتى وإن عني هذا عدم اتخاذ القرارات الضرورية في أيرلندا الشمالية بخصوص إصلاح الشؤون الاجتماعية التي من شأنها تعريض رسالتهم للخطر جنوبي الحدود.

جرت محاولات سابقة قبل اتفاق ستورمونت هاوس لتحقيق بعض التقدم بشأن الأعلام والمسيرات والتعامل مع الماضي. ولم تحقق بعض التقارير المستقلة والمبادرات التي ترعاها الحكومة لوضع تصور للطريق المستقبلي بتناول شامل للماضي النجاح. بينما كان هناك أيضا العديد من المحاولات للاتفاق على آلية أخرى لاتخاذ القرارات ووضع عدة قيم خاصة بتنظيم المسيرات بما فيها الاقتراحات المطروحة داخل اتفاق هيلزبورو.

في حين أن الاستخدام غير الرسمي للأعلام في الشوارع لتحديد هوية المكان ظل مشكلة مستمرة، فإن الخلاف حول كيفية وضع أعلام المملكة المتحدة على المنشآت العامة قد تبلور إلى الخلاف على وضع علم الاتحاد فوق مجلس مدينة بلفاست مع إشعال الأحزاب الاتحادية للتوترات مقدما والاحتجاجات والاضطرابات العامة في الشوارع التي أعقبتها نزول الموالين إلى الشوارع عندما قام حزب التحالف بالتوصل لحل يرضي جميع الأطراف.

عندما وافق حزب التوافق على تقديم أول وزير للعدل من صفوفه كان أحد الاشتراطات أن تلتزم الحكومة بآلية جديدة للتوافق على سياسة شاملة خاصة بالعلاقات المجتمعية وتغطي أمورا مثل التعليم والإسكان والتعامل

مع الماضي. عندما أصبح جليا أن هذه الآلية لن تخرج منها أي نتيجة انسحب الحزب من هذه العملية مما رفع عنها صفة الشرعية. ولكن هذه الأمور ما زالت تحتاج لأن يتم تناولها وحلها في النهاية.

في 2013، أصدرت السلطة التنفيذية استراتيجية أكثر تحديدا للعلاقات المجتمعية، وقررت الأحزاب القائمة دعوة الدبلوماسيين الأمريكيين؛ ريتشارد هاس وميجان أوسوليفان، لرئاسة مفاوضات بين الأحزاب خاصة بالأعلام والمسيرات والتعامل مع الماضي. وقد أثبتت هذه المباحثات في النهاية، أنها فجر كاذب حيث سخروا منها ووصفوها بأنها قد تم الموافقة عليها فقط تمهيدا لزيارة الرئيس أوباما لأيرلندا الشمالية وأن بعض الأحزاب وبخاصة الأحزاب الاتحادية إما كانت غير جادة في هذه العملية أو غير مستعدة لعقد اتفاقات. على الرغم من هذا، كانت عملية هاس مفيدة في وضع تصور أكبر لكيفية التوصل لاتفاق.

شهدت الشهور التي أعقبت انتهاء عملية هاس، القليل من التعامل بين قادة الأحزاب في محاولة لحل هذه المشاكل ولكنهم لم يحرزوا إلا القليل من النجاح. بحلول خريف 2014، كان قد أصبح من الواضح أن الحكومتين البريطانية والأيرلندية ستحتاجان مرة أخرى إلى تسهيل عملية من شأنها تجنب انهيار المؤسسات. ومع ذلك، لم تبد بوادر هذه العملية الجديدة جيدة في ظل وجود نفس المشاكل العسيرة من المبادرات السابقة ولكن مع جدول أعمال أكبر وسياق تدهورت فيه العلاقات بين الأحزاب أكثر.

لعب حزب التحالف دورا ملموسا في الدعوة لعقد المباحثات وكان له خلال فترة طويلة من الزمن تأثيرا كبيرا على جوانب متعددة من جدول الأعمال والحلول المحتملة. فقد رغب الحزب في التوصل لاتفاق شامل لجميع أطراف المشاكل، وشعر بأن ترك أية مشكلة كبرى دون حل؛ سيظل يمثل تهديدا حقيقيا للاستقرار السياسي.

ولكن قام الحزب بالتركيز بصورة أكبر على عدد أقل من المشاكل التي شعر بأن لها أهمية خاصة أو يمكن له أن يحدث فيها فرقا ملحوظا.

أدرك الحزب ضرورة تناول المشاكل الاقتصادية الملحة وحرص على التأكيد على الفرصة السانحة للتعامل مع الانحرافات المالية بسبب تقديم الحكومة لخدمات وكيانات مزدوجة لأجزاء منفصلة من المجتمع. وقد دعا حزب التحالف لسنوات طويلة إلى التوفير الاقتصادي من جراء التحرك نحو مجتمع أكثر تشاركية ومواءمة. ولكن سرعان ما تبلورت هذه الفكرة في سياق أن الأحزاب الأخرى أرادت أن تجادل بأن هناك انحرافات في سياق الإنفاق العام في أيرلندا الشمالية للتلمييح لرئيس الوزراء البريطاني بزيادة الموارد.

ولكن أراد حزب التحالف أن يرى تقدما ملموسا في مسألة التعامل مع الماضي، لذا، قام بدعوة الحكومتين البريطانية والأيرلندية لرئاسة عملية تتضمن الأحزاب السياسية الرئيسية للتفاوض على حزمة من الإجراءات الشاملة. وقد قوبل هذا الطلب في البداية من الحكومتين بالتشكيك فيه.

من وقت مبكر دعا حزب التحالف أيضا لأن يقوم لاعب دولي برئاسة عملية سياسية شاملة تتناول مجالا واسعا من المشاكل المعلقة. تم تحقيق هذا الطلب بصورة غير مباشرة من خلال الدعوة الصادرة من أحزاب متعددة لريتشارد هاس ليتأس المفاوضات.

تم صياغة الكثير من تفاصيل المحصلة النهائية في اتفاق ستورمونت هاوس بخصوص الماضي في عملية مفاوضات هاس، وبالتالي نشأ العديد من الأفكار الأساسية عن اقتراحات حزب التحالف. مثلا على ذلك أن الحزب اقترح استخدام صيغة من الحصانة المحدودة لتشجيع الأفراد على الإبلاغ وتقديم معلومات بدون الخوف من أن يؤدي كشف الحقائق لمحاكمة بينما يكون هناك احتمال قائم برفع قضية جنائية إن ظهرت أدلة جديدة ضد هذا الفرد. اقترح حزب التحالف أيضا تكوين لجنة تطبيق ومصالحة لتقديم آلية تغاضي تهدف لمراقبة العملية التي ستشتمل على ما ينشأ من الهيئات

والهياكل المختلفة والتأكيد على الحاجة للمصالحة في أعقاب دراسة العديد من جراح الماضي.

في حين أن العديد من جوانب اقتراحات هاس شكلت نقطة البداية للمناقشات في داخل عملية ستورمونت هاوس عن كيفية التعامل مع الماضي، إلا أن الاقتراح بتكوين لجنة للتطبيق والمصالحة تم التغاضي عنه. وبالتالي قام حزب التحالف بمجهودات مضمينة لإحياء المفهوم من جديد. النجاح في هذا المضمار قل أثره بسبب التسييس الزائد لعضوية الكيان في المراحل الأخيرة من المباحثات. على الجانب الآخر احتمال تكوين هذا الكيان تسبب في إحداث ورطة في جوانب أخرى متعلقة بكيفية التوصل لاتفاق شامل حول حل مشاكل الماضي. أثناء عملية مفاوضات هاس كان هناك خلاف عميق بخصوص كيفية القيام بمراجعة موضوعية للأدلة الناتجة عن فحص القضايا المختلفة. الاقتراح الأصلي الذي كان يقضي بأن يتم هذا الأمر من خلال أحد الكيانات بحيث تقوم مباشرة بتحليل القضايا لم يلق قبولا من الأحزاب الاتحادية.

مقابل هذا لم يتحقق تقدم حقيقي فيما يتعلق بالفهم الجديد لمسألة الإعلام والمسيرات. مسألة تنظيم رفع الأعلام كانت لها أهمية خاصة لدى حزب التحالف من جهة أن الحزب لطالما كان الوسيط في عمليات اتخاذ القرار في كل حالة خاصة باتخاذ القرار، وكان يفهم مزايا وجود نظام تقليدي في أيرلندا الشمالية. بالنسبة للمسيرات، كان حزب التحالف حريصا على التيقن من التوصل لنتيجة للحد من تأثير الاعتراضات والاضطرابات على تكاليف الأمن المباشرة واقتصاد البلاد. ولكن لم تتبلور أي من القضيتين بشكل كافٍ بسبب سلوك ومواقف الأحزاب الأخرى. احتمالات إحراز تقدم في أي من الأمرين كانت لتصبح أعلى في عملية سياسية متعددة الجوانب، عن أن تترك للعمليات المستقبلية التي لها جداول أعمال أكثر تحديدا.

كان حزب التحالف يطمح لرؤية إصلاحات أوسع لطبيعة المؤسسات. في حين أنه حتى أكثر صور التشكيل المؤسسي خيالا لا يمكنها في النهاية التعويض عن قلة الثقة والمشاركة بين الأحزاب إلا أن بعض الكيانات والآليات يمكنها أن تشكل حافزا أكبر للتعاون. الإصلاحات التي تم في النهاية الاتفاق عليها كانت أقل من أن توصف بأنها منظومة كاملة من الإصلاحات وتعتبر في أفضل صورها خطوات على طريق التقدم.

في النهاية من وجهة نظر حزب التحالف يمثل اتفاق ستورمونت هاوس تقدما ملموسا في بعض القضايا ولكنه لم يصل لأن يكون الاتفاق الشامل الذي كان يطمح لأن يكونه. في حين أن التقدم الذي تم إحرازه في مسألة التعامل مع الماضي كان ينظر له على أن له أهمية كبيرة محتملة إلا أن الفشل في معالجة مسألة الأعلام والمسيرات أدى إلى الشعور بالإحباط وظل الاحتمال بأن يؤدي الأمر إلى تهديد الاستقرار السياسي موجودا.

التزم الحزب بالفعل بالتطبيق الكامل للاتفاق ولكنه عجز عن مساندته المساندة التامة. بينما ما يزال هناك تقدم يحرز في تغيير أيرلندا الشمالية إلا أنه يظل هناك العديد من القضايا المفتوحة والتوترات، مما يجعل وجود عمليات مستقبلية للتفاوض مسألة حتمية. هذه العمليات ستكون مجالا لتطبيق العديد من الدروس الجديدة المستفادة.

الفصل الختامي: الفترة الانتقالية في مصر..

دروس مستفادة من واقع خبرة وتحديات بلدان أخرى

أ/ أندرو فاينستاين

يستطلع هذا الفصل القضايا الأساسية الواردة في كل من التجارب التي تم عرضها في المؤتمر وكيف يمكن الاستفادة منها في الشأن المصري، خاصة وأن الأحزاب المصرية تدرس حاليا إمكانية وضع قواعد للنقاش والتفاوض بين القوى المختلفة في البرلمان المصري الجديد.

يتسم السياق المصري بغياب الثقة بين اللاعبين السياسيين المختلفين وخوف حقيقي من أن يراهم الآخرون على أنهم يتعاملون مع لاعبين سياسيين معينين. تشير الورقة التي أصدرها منتدى البدائل العربي، والتي تعرض المشاكل المتعلقة بالمفاوضات وصولا للإطاحة بحكم مرسي، إلى أن الحوار بين الحكومة والأحزاب الأخرى وكذلك بين الأحزاب من فصائل وتوجهات مختلفة يتم النظر له بعين الشك والعداء وربما التجريم في حالة المفاوضات بين القوى الثورية والقوى غير الثورية وبين التيارات المدنية والإسلامية. وطبيعة تناول وسائل الإعلام للعملية السياسية تؤدي لاستفحال الأمر.

إن أغلب الفترات الانتقالية الناجحة كانت نتيجة للحوار والمفاوضات بين اللاعبين السياسيين الأساسيين، وهنا يكمن التحدي بالنسبة للشأن المصري. ففي مصر الآن، يغلب على الحوار السياسي بين الأحزاب طابع الإدانة والاتهام بخيانة مبادئ الثورة. بالإضافة لهذا، فقد تم تهميش الحركة الشبابية التي كانت جزءا مهما من الثورة كما تم استبعادها بدرجة كبيرة. وتبعاً للفوضى الناجمة عن ذلك، قد شرع جزء كبيرا من الشعب في فقدان الإرادة والرغبة في المشاركة في عملية طويلة الأمد من أجل الوصول لديمقراطية شاملة. تقترح التجارب الانتقالية الأخرى آليات معينة ربما تفيد في استعادة الطريق في مصر نحو عملية ديمقراطية أكثر استقرارا.

في دولة تونس المجاورة، على الرغم من اختلافها من نواح عديدة، إلا أن هناك بعض النقاط المشتركة بينها وبين مصر. توضح ورقة سناء مرسني أن النجاح النسبي للتجربة التونسية إلى يومنا هذا يستند إلى الالتزام بالحوار والسعي للوصول للتوافق الذي يشمل كل من الحكومة والمجتمع المدني. فقد سبق هذا الالتزام الثورة، عندما اتخذت الأحزاب السياسية والأفراد موقفا معارضا من النظام وأسسوا تحالف 18 أكتوبر للحقوق والحريات في 2005، الذي قام بحل الخلافات بين الإسلاميين والعلمانيين في إطار المصلحة الوطنية واتفق على القواعد الأساسية التي ستؤدي في النهاية إلى إنارة الطريق أمام المرحلة الانتقالية.

بعد الثورة مباشرة ولمواجهة المخاوف من عودة الحكم السلطوي، قام حزباً ومنظمة مرة أخرى بتأسيس هيئة عليا للدفع بالعملية الانتقالية. وقد قامت العملية بالتركيز في المرتبة الأولى على الأبعاد الدستورية والحكومية والانتخابية. بشكل حاسم، بالإضافة للأبعاد الفنية لكل هذه الأمور، قد كان هناك عامل تشاركي مهم، وذلك من خلال التيقن من مشاركة ودعم المجتمع المدني والشعب بشكل عام. فقد كان يتم استغلال كل من التصويت والتوافق في العمليات الفنية في اتخاذ القرارات، مع التأكيد على أنه لا يمكن الوصول دائما للتوافق. وقد مثل دور "اللجنة التوافقية" في محاولة حل المشاكل الصعبة على وجه الخصوص، أهمية كبيرة.

من الجدير بالذكر أيضا، أن المجتمع المدني قد لعب دورا حاسما عندما هددت جريمة اغتيال سياسي غادرتان بإخراج المرحلة الانتقالية عن مسارها. وكان الحوار الوطني الذي أطلقه "الرباعي المدني" حاسما في تمكين الديمقراطية الوليدة بالاستمرار في مسارها، حيث لم تجد الأحزاب مفرا من أن تضع المصلحة الوطنية فوق مصلحتها للتيقن من إحراز النجاح.

وحقيقة أن التوصل لاتفاق حول موعد الانتخابات استغرق شهرا عكس صعوبة قضايا معينة، في حين أن توقيع الوثيقة الأخلاقية للمرشحين والأحزاب كان محوريا في تعزيز القيم الانتقالية في عين الشعب.

هذا وتؤكد التجربة التونسية مدى أهمية قبول الأحزاب السياسية بقناعاتها المختلفة، وأن تجلس القوى السياسية جميعها حول طاولة تفاوض واحدة للوصول للتوافق متى كان هذا ممكنا في إطار المصلحة القومية الأكثر شمولاً. وقد استمرت هذه الروح الشعبية لتحقيق ما يُعتبر أنجح تجربة انتقالية في المنطقة.

التجربة العراقية أكثر تصدعا وتعقيدا. وقد وضع "كيرك سويل" في ورقته عن التشكيل الفوضوي للحكومة عقب انتخابات 2014 والمفاوضات بين الحكومة المركزية وكردستان تجاه تصدير البترول، مبدئين أساسيين في المفاوضات التي تحمل في طياتها مجازفة كبيرة أثناء اللحظات الانتقالية في البلاد ذات المستويات الكبيرة من الاستقطاب العرقي الطائفي.

المبدأ الأول هو: الحاجة إلى تقدير واقعي لتوازن القوى، مع تبني أقوى الأحزاب لموقف مرن فيما يتعلق بالتعامل مع الأحزاب الأخرى. أما المبدأ الثاني فهو: الاعتراف بالمظالم التي يشعر بها الطرف الآخر والاستعداد لاحتواء هذه المظالم بشكل بديهي كما هو الحال فيما يتعلق بالسياسة. قد كان من الضروري لرئيس الوزراء الجديد أن يتجاوز عملية التشويه المتبادلة التي اتسمت بها الحملات الانتخابية والوصول لحلول وسط مع الآخرين مع الاعتراف بحقهم في الشعور بالقلق.

وقد نجح من خلال قيامه بهذا في تشكيل حكومة بعيدا عن التشويه المتعمد من قبل الحملات الانتخابية وكذلك التوصل لعقد اتفاقية مع الأكراد من ناحية تمركز تصدير البترول في 2015. عندما هدد السُّنة بالخروج من الحكومة، قام بخطوة غير مسبوقة وهي زيارتهم بنفسه في مقرهم، وهو شيء كان يستحيل على خلفه أن يفعله، كما أوقف عملية

تشويه الأكراد التي كانت أمرا معتادا حدوثه. ونتيجة لذلك، أصبح بوسع العرب والأكراد الآن أن يتحدثوا معا وأن يراهم الناس وهم يفعلون ذلك، والذي يُعد بمثابة تقدم، ومع ذلك لا يستطيع أحد أن ينكر أن التنازلات مهمة ومطلوبة من الجميع لتستمر سفينة الديمقراطية طافية.

أما عن لبنان، فإن التاريخ أورثها اختلافات دينية وطائفية كان من شأنها أن تحدد صور الانخراط المجتمعي واستمرت منغمسة في هذا حتى بعد الحرب الأهلية والتعديلات الدستورية في 1990. ولكن بعد اغتيال رئيس الوزراء الحريري في 2005، انقسم البلد إلى كتلتين تبعا لموقفهم من سوريا، حيث تكوّن كل منهما من مسلمين ومسيحيين، إحداهما من أغلبية سنية والأخرى أغلبية شيعية. وقد أدى دستور البلاد الذي يصلح لواقع مختلف، إلى العديد من الطرق السياسية المسدودة. هذا وقد حاولت عمليتان تفاوضيتان التغلب على هذه الإخفاقات ونجحتا في حل بعض القضايا ولكن في نفس الوقت لم تحرزا أي تقدم في قضايا أخرى.

ولكن من الواضح من هذه العمليات أن الحوار في حد ذاته يحمل في طياته القدرة على تهدئة الموقف الاجتماعي والأمني كما أن هناك احتمال بإشعاله إن حاولت الجماعات حشد مؤيديها بطرق طائفية لزيادة الضغط على المفاوضات. ويُعد تأسيس ثقافة حوار، قائمة على الأخذ والعطاء، إنجازا له قيمته ولكنها أيضا ليست دائمة.

ويمكن القول بأن أيرلندا الشمالية تعد مثالا رائعا على المجتمع المنقسم بشدة بسبب القومية والسياسة والدين، ولكنه مع ذلك، نجح هذا المجتمع في التوصل لحل سياسي لإنهاء سنوات من العنف الطائفي. فقد نجحت اتفاقية الجمعة العظيمة في حدوث تغيير مرحلي عميق رغم أنها لم تؤد إلى إنهاء العديد من قضايا الخلاف المحورية، بما فيها المسلك الغامض تجاه الشرطة والحاجة لعدالة انتقالية للتعامل مع الماضي ونظام تقاسم السلطة الصارم. نتجت هذه المشاكل جزئيا عن "الغموض البناء" في الاتفاقية النهائية

التي سمحت للأطراف بتفسير جوانب الاتفاقية بطرق مختلفة. اتضح هذا الأمر أكثر عندما فرض الحزبان الأكثر طائفية سطوتهما على الساحة الانتخابية، مما أدى في النهاية إلى تعليق الاتفاقية لفترات مختلفة.

تتناول ورقة ستيفن فاري الدور الذي تمكن الحزب الصغير الشامل لكل أطراف المجتمع، حزب التحالف، من لعبه في إحراز التقدم في بعض من هذه القضايا، بالتزامن مع تدخل ملموس من الولايات المتحدة. فقد لعب الحزب في البداية دورا في بناء جسور التواصل بين الأحزاب الرئيسية واقترح لهم حلولا وسطا، وذلك قبل أن يتجه فيما بعد إلى تحديد مطالب واضحة لتقاسم الخدمات والتسهيلات فيما بين المجتمعين.

أدى الدور البارز للحزب إلى التغلب على الإخفاقات فيما يتعلق بأمور مثل حفظ الأمن والعدالة، والذي ترتب عليه تعيين رئيس الحزب وزيرا للعدل ليتحمل مسؤولية هذه القضايا التي لم تتمكن الأحزاب الرئيسية من التوصل لاتفاق بشأنها.

أشار فاري إلى العديد من الدروس المستفادة من تجربة حزب التحالف. ومن ضمنها الوضوح بشأن متى وفي أية قضايا يمكن لحزب صغير أن يكون له أقصى تأثير، وأن الحزب الصغير لديه فرصة أكبر لتحديد شروط النقاش مبكرا في العملية التفاوضية وأنه من المهم لهذا الحزب أن يصوغ ويروج القيم والمبادئ الأساسية التي من شأنها تحديد نتيجة العملية التفاوضية. وأخيرا، يحتاج الحزب الصغير أن يكون واقعا بشأن درجة التأثير التي يمكن أن يحظى بها على النتائج النهائية، وبالتالي يحتاج لأن يمتلك استراتيجية ويكون محدد الاختيار تجاه ما يجب أن يُخصص له وقته وموارده.

وأخيرا دائما ما توصف تجربة جنوب أفريقيا بأنها أكثر العمليات الانتقالية نجاحا من السلطوية (في هذه الحالة عرقيا واقتصاديا) إلى الديمقراطية. وتشير الورقة إلى أن هذا النجاح كان نتيجة لسلسلة من العمليات التفاوضية في فترة التمهد لمفاوضات الدستور الأساسية وخلالها.

وقد تضمنت هذه المفاوضات أيضا، لقاءات سرية بين أقطاب مجتمع الفصل العنصري وأعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي المنفيين ومعهادات سلام قومية وإقليمية ومحلية للحد من العنف السياسي وعدد ضخم من عمليات التفاوض الاقتصادية والاجتماعية على الثلاث أصعدة. بما أن العديد من نفس الأشخاص كانوا يشاركون في جميع هذه العمليات، فقد نشأت بينهم علاقات مهمة مبنية على الثقة في فترة زمنية قصيرة.

بالإضافة لهذا، أدى عدد من المناسبات المحلية والإقليمية والعالمية إلى خلق بيئة مساعدة للتفاوض كما مكنت القادة السياسيين المحوريين، الذين كانوا من ذوي الشأن، من أن يقنعوا الكثير من مؤيديهم أن التفاوض هو السبيل الوحيد لتجنب سفك الدماء وكارثة اقتصادية واجتماعية.

أدى هذا بكل تأكيد إلى تعزيز عملية التفاوض، حتى أن المؤتمر الوطني الأفريقي قرر تكوين جبهة عريضة من معظم المؤسسات المناهضة لنظام الفصل العنصري وأجبر الحزب الوطني الحاكم على التفاوض مع جماعة واحدة. كان على كل من الطرفين تقديم تنازلات كبيرة للتوصل لاتفاق. بوجه عام، فقد كانت القرارات تُتخذ بتوافقية ولكن عند مواجهة إخفاق ما، كان عدد قليل من "اللجان العليا" تؤلف بهدف الوصول لحل لها. أشد الأمور تعقيدا كانت تحل في المناقشات التي كانت تجري بين مانديلا ودي كليرك بنفسيهما.

كانت كل من الجماعتين الأساسيتين تستهلكان وقتا وجهدا كبيرين في إبلاغ مؤيديهما عن العملية التفاوضية وشرح أسباب التنازلات التي يقدمونها. كما كان لإذاعة المفاوضات الدستورية الرئيسية فائدتها. وقد ضمت كل من عملية صياغة الدستور والعملية الانتخابية نسبة عالية من المشاركة الجماهيرية. وقد تيقنت لجنة الحقيقة والمصالحة من ضرورة أن تتعامل المرحلة الانتقالية إلى حد بعيد مع مسألة الجرائم التي تم ارتكابها أثناء فترة الفصل العنصري بشكل علني تماما.

بالإضافة إلى المفاوضات، قام مانديلا بتعزيز المصالحة التي اتسمت بها المرحلة الانتقالية بعدد من الإشارات الرمزية عميقة المغزى. حيث ظهر مانديلا في إحداها وهو يرتدي سترة المدرب الجنوب أفريقي في نهائيات كأس العالم في الرجبي، وهي رياضة كانت شبه قاصرة على الجنوب أفريقيين البيض وترتبط بالفصل العنصري. وفي إشارة أخرى، قام بزيارة أرملة مؤسس الفصل العنصري البغيض، التي تبلغ من العمر 92 عاما، موضحا أن جنوب أفريقيا الجديدة هي وطن حتى لمن قام ضدهم بنضال مسلح.

على الرغم من نجاح الفترة الانتقالية بوجه عام، فمن الضروري أن نضع في الحسبان أنه بعد 20 عاما من الفصل العنصري، تواجه جنوب أفريقيا تحديات مهمة، بما فيها الفساد وجرائم العنف وعدم المساواة وتدني مستوى الخدمات المدنية والتقسيم السياسي المسبب للشقاق الذي تلعب فيه التوافقية دورا صغيرا.

تفرد كل فترة انتقالية يستوجب الحرص في اقتراح "دروس" لأية دولة على وجه الخصوص. ولكن بشكل عام، يمكن استخلاص التالي من الأوراق التي وردت في هذا الإصدار، ومن المناقشات الحية التي جرت أثناء المؤتمر:

فيما يتعلق بالانتخابات:

1. يجب على الأحزاب والجماعات السياسية بغض النظر عن مشاركتها أو مقاطعتها للانتخابات القادمة أن تتفق على الكيفية التي ستشارك بها في فترة الانتخابات، بحيث يمكنها أن تتواصل بشكل بناء بعد الانتخابات.
2. يجب أن تتضمن هذه المشاركة الحد من لغة تشويه الآخر.
3. ينبغي لجميع الأحزاب أن تقوم بمناقشة مبادئ انتخابات حرة ونزيهة وتتفق عليها، للتيقن من ألا يساء استخدام العملية الانتخابية من قبل أي حزب سياسي مشارك وكذلك التيقن من وجود آليات رقابية فعالة.

بعد الانتخابات:

- 1) خلق مساحات سياسية سعياً لأداء أفضل وديمقراطية أكثر شمولية في مصر، سيتطلب قيادة جسورة وشجاعة من قبل الأحزاب السياسية.
- 2) على عدد من القادة السياسيين المصريين أن يحاولوا تغيير لغة الخطاب، بدءاً بالأحزاب السياسية، من تلك التي تتسم بتشويه الآخر، إلى بيئة بناءة بشكل أكبر، تسعى للتوافق والاعتراف بمظالم الآخرين، ويمكن فيها تحقيق التعاون وإحراز تقدم.
- 3) الخطوة الأولى على هذا الطريق هي الاتفاق على اللقاء بأقصى سرعة ممكنة بعد الانتخابات لوضع الإطار للتفاوض بين الأحزاب والمجموعات المنتخبة (بشكل شامل بقدر المستطاع) وبعد ذلك تفعيل هذا الإطار الذي تم الاتفاق عليه.
- 4) على الأحزاب والائتلافات ذات المبادئ والقيم المشتركة بمجرد دخول البرلمان، العمل على تكوين كتل برلمانية لخلق وسائل للحوار والتفاوض والتنازل والتنسيق. (لدعم بناء وإدارة التحالفات أثناء فترة ما بعد الانتخابات، قام الشركاء الدوليون للحكومة بنشر "دليل الأحزاب السياسية لبناء التحالفات 24") قد يكون الاستفادة من لجنة الأغلبية التوافقية أو لجنة عليا أمراً حيوياً في حل الخلافات. الأمر الذي سيقوم به فقط القليل من الأفراد من ذوي المكانة ممن يستطيعون حمل الآخرين على تأييد الموقف المتفق عليه الذي تم التوصل له من خلال التفاوض.
- 5) يجب أن يتم إعادة النظر في تهميش حركة الشباب ووضع استراتيجيات تهدف لمحاولة إدماجهم في أية خطط مستقبلية.

²⁴<http://www.gpgovernance.net/publication/political-parties-guide-to-building-coalition>

6) تثقيف العامة سياسيا (وبخاصة مؤيدي حزب معين من قبل هذا الحزب ذاته) لهوشية ذو أهمية كبيرة فيما يتعلق بتنمية وعيهم بدور الأحزاب والبرلمان وكذلك الحاجة للتفاوض والحوار والتوصل لحلول وسط سعيا لديمقراطية أفضل. جزء من هذه التوعية، هو إعلام العامة بالنقاشات والمفاوضات... إلخ، والذي يعد بمثابة أمر حيوي في تأييدهم وقبولهم للعملية ونتائجها.

7) ينبغي إشراك المجتمع المدني في هذه العملية إن كان هذا ممكنا، حيث غالبا ما سوف تؤدي عمليات المشاركة متى كانت متاحة للمزيد من التأييد الشعبي. ومن هنا تأتي أهمية مشاركة المجتمع المدني.

8) على الأحزاب أن تضع استراتيجية مع وسائل الإعلام لكيفية تناول المشاكل وطرق عرضها للسياسة. لعله من الممكن مخاطبة واحد أو اثنين من الرموز الإعلامية لمحاولة الحصول على التزامهم بعكس صورة ما تحاول أن تحققه وأن يقوم بعرض هذا بدقة في وسائل الإعلام. سيستغرق حل هذه المشكلة وقتا، مما يزيد من أهمية التوعية السياسية من قبل الأحزاب على المدى القريب والمتوسط.

9) حتى في عملية مثل السعي للوصول لمساحة سياسية أكبر، الأفعال والإشارات الرمزية يمكن أن تكون لها أهميتها كانعكاس لرجل الدولة الحقيقي والقيادة والالتزام بتحقيق نتائج إيجابية.

الإمكانية الوحيدة للنجاح هي في حال إذا ما استطاع رؤساء الأحزاب السياسية إعلاء المصلحة الوطنية على مصلحة أحزابهم أو مصالحهم الشخصية.